جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: تحليل اقتصادي و استشراف

الموضـــوع:

دراسة تحليلية لو اقع المدن المستدامة في الجز ائر

"مدينة مستغانم نموذجا"

- دراسة حالة المدينة الجديدة بالقطب الحضري بالحشم -

مقدمة من طرف الطالب(ة):

بن عمار فاطمة الزهرة

تحت إشراف الأستاذ(ة):

أ- بوقروة مريم

لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	لعلي فاطمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم
مشرفا	بوقروة مريم	أستاذ محاضرة أ	جامعة مستغانم
مناقشا	لاكسي فوزية	أستاذ محاضرة	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكروعرفان:

بادئ الأمر نشكر الله شكرًا كثيرا الذي أعننا وسهل علينا المشقة والصعاب التي واجهتنا ونصلي ونسلم على أشرف المرسلين محمد صل الله عليه وسلم

كما نتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير للأستاذة " بوقروة مريم " لتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة وأيضا على توجيهاتها القيمة.

كما نتقدم بالشكر إلى اللجنة الموقرة لموافقتها على مناقشة المذكرة والأساتذة الذين ساهموا في تكويننا وتبليغنا الأمانة العلمية.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث المتواضع من قريب أو بعيد.

لا ننسى توجه بجزيل الشكر والعرفان إلى السيد " بوخاتم محمد " رئيس وحدة سيدي علي (ديوان الترقية والتسيير العقاري) الذي شجعني من اجل نيل هاته الشهادة الى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل المتواضع ووقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا.

فاطمة الزهرة

إهداء

الله الواحد القهار العزيز الغفار، مكور الليل على النهار، احمده ابلغ حمد وأزكاه

اللهم صلي وسلم على سيدنا محمد عبده ورسوله وحبيبه وخليله

عليه الصلاة والسلام.

أهدي هذا العمل المتواضع الى من كان سندًا لي عند الشدائد طوال عمري إلى الرجل الأبرز في حياتي، الى أبي العطوف..... قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة فهو من علمني كيف أعيش بكرامة وشموخ

رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى جنة الله في الأرض أمي العزيزة حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى زوجي، رفيق دربي وشريك حياتي

إلى أحبائي أولادي، محمد إلياس، عمر الفاروق، امير عبد القادر ومصطفى حبيب الله

إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين إخواني وأخواتي وعائلة زوجي

إليكم يا أعز الأحباب أهدي هذه الرسالة.

فاطمة الزهرة

الفهرس

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة جذورها وتطورها..... 1
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة..... 2
1. مفهوم التنمية :..... 2
2. مفهوم الاستدامة:..... 4
3. 1 جذور وتطور مفهوم التنمية المستدامة..... 4
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة 9
أولا البعد الاقتصادي:..... 10
ثانياً: البعد الاجتماعي: 11
ثالثاً: البعد البيئي: 11
رابعا: البعد التكنولوجي: 12
المطلب الثالث: مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة..... 12
1. مؤشرات التنمية المستدامة..... 12
2. أهداف التنمية المستدامة:..... 16
المبحث الثاني: مفهوم المدينة المستدامة 18
المطلب الأول: مفهوم المدينة المستدامة 19
_1 تعريف المدينة 19
2. تعريف المدينة المستدامة..... 22
3. المدن المقاربة للمدن المستدامة : 25
3 .3 : خصائص المدينة الذكية..... 29
أ - إدارة المدينة: 30
ب - الرعاية الصحية:..... 30
المطلب الثاني: خصائص واهتمامات المدن المستدامة..... 31
1 خصائص المدن المستدامة..... 31
2.اهتمامات المدن المستدامة: 32
المبحث الثالث: مقومات التنمية المستدامة وعلاقتها بالمدن المستدامة..... 33
المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة وأثرها على مقومات المدن المستدامة..... 33
1. البعد الاجتماعي وأثره على مقومات المدن المستدامة..... 34
2.البعد البيئي وأثره على مقومات المدن المستدامة :..... 35
3. البعد الاقتصادي وأثره على مقومات المدن المستدامة : 36
المطلب الثاني: مبادئ ومعايير المدن المستدامة..... 38
1. مبادئ المدن المستدامة 38

2. معايير المدن المستدامة..... 38
3. نماذج عن المدن المستدامة 39
Eco-quartier1-2 مقياس الحي 43
2 أهداف المدينة المستدامة: 44
المطلب الرابع: مؤشرات المدن المستدامة 46
2. مؤشرات المدن المستدامة:..... 46
المبحث الأول: دراسة تحليلية لمدينة مستغانم..... 54
المطلب الأول: الإطار الجغرافي والتاريخي لمدينة مستغانم. 54
المطلب الثاني: إمكانيات مدينة مستغانم..... 58
1. 3 .5-محطات تحليه المياه:..... 69
2- القطاع الفلاحي:..... 76
2. 1- توزيع الأراضي حسب الطبيعة القانونية:..... 76
2 . 2-توزيع الأراضي حسب المناطق..... 77
2. 3-الإنتاج الفلاحي:..... 78
-الميناء البحري لمستغانم 80
-ميناء الصيد البحري والترفيه بصلمندر..... 80
صورة ميناء مستغانم 80
المصدر:www.aps.dz 80
3-قطاع السياحة لولاية مستغانم: 80
3- 1 قطب السياحة الشاطئية:..... 81
3- 2- قطب السياحة الثقافية والدينية: 81
3- 3- قطب السياحة المناخية:..... 81
3- 4- قطب السياحة الفلاحية:..... 81
3- 5 - قطب السياحة الايكولوجية والغابية:..... 81
المبحث الثاني: ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI..... 83
المطلب الأول: التعريف بديوان الترقية والتسيير العقاري..... 83
1- 1نشأة المؤسسة : 85
1-2مهام ديوان الترقية و التسيير العقاري في ميدان التسيير العقاري: 85
-2. أهداف ديوان الترقية والتسيير العقاري: 85
3.نشاطات ديوان الترقية لتسيير العقاري لولاية مستغانم..... 86
5- الهيكل التنظيمي للمؤسسة:..... 87
الفرع الأول: المدير العام 88
الفرع الثاني: دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة..... 88
الفرع الثالث: دائرة التسيير وصيانة الحظيرة: 88

الفرع الرابع: دائرة التحكم في انجاز المشاريع 89
الفرع الخامس: دائرة تنمية الترقية العقارية والعقاري: 89
الفرع السادس: دائرة المالية والمحاسبة:..... 89
6ـ طبيعة علاقتها مع باقي المؤسسات الأخرى:..... 90
المصدر:google maps 94
2 - موقع المدينة الجديدة وحدودها:..... 94
2 - الوضعية الحالية للطرقات: 100
4 - المنظر العام للمدينة الجديدة: 101
المطلب الأول: منهجية وأداة الدراسة 104
الجزء الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة..... 104
الجزء الثاني: مجتمع الدراسة وأدوات جمع البيانات 105
اولا: مجتمع وعينة الدراسة 105
خلاصة الفصل..... 128

قائمة الجداول

الجدول رقم 1:: جدول يوضح تطور مفهوم التنمية المستدامة منذ الحرب العالمية الثانية 7
الجدول رقم 2: تضاريس مدينة مستغانم..... 57
الجدول رقم 3 :تتكون ولاية مستغانم من 10 دوائر و32 بلدية موزعة كما يلي:..... 57
الجدول رقم 4: غابات مدينة مستغانم 59
الجدول رقم 5: سبعة مشاريع لتهيئة غابات الاستجمام 60
الجدول رقم 6: مساحة محيطات استصلاح الأراضي الغابية 62
الجدول رقم 7 : مركز الرد التقني..... 62
الجدول رقم 8- كمية المواد التي تم استرجاعها خلال سنوات (2016 _ 2022): 63
الجدول رقم 9 :امكانيات السدود المجودة 66
الجدول رقم 10 وضعية الموارد السطحية (السدود والاحواض المائية)..... 67
الجدول رقم 11 وضعية شبكات التطهير عبر البلديات (إلى 31/12//2021) مديرية الموارد المائية مستغانم – مصلحة التطهير 67
الجدول رقم 12 محطات التصفية: 68
الجدول رقم 13 ربط بالغاز الطبيعي إلى غايـة 2021/12/31: 69
الجدول رقم 14 الأحياء والتجمعات السكنيـة الاجتماعية المربوطة بشبكة الغاز الطبيعي في سنة 2021 بعنوان الصندوق المشترك للجماعات المحليـة 2019:..... 71
الجدول رقم 15 تقسيـم شبكـة توزيع المحروقات عبر البلديـات: 71
الجدول رقم 16 شبكـة توزيع غـاز البوتان: 72
الجدول رقم 17 البنية التحتية الطرقية :(المصدر :مديرية الاشغال العمومية) 73
الجدول رقم 18: وضعية الشبكة الطرقية: 73
الجدول رقم 19: الإنتاج النباتي:..... 78
الجدول رقم 20: الإنتاج الحيواني: 78
الجدول رقم 21: القطاع الاقتصادي:..... 79
الجدول رقم 22: معلومات عن ديوان الترقية والتسيير العقاري. 84
الجدول رقم 23: وضعية مختلف صيغ السكن لولاية مستغانم الى غاية 2021/12/31: 90
الجدول رقم 24:وضعية السكن العمومي الايجاري لولاية مستغانم إلى غاية 2021/12/31 91
الجدول رقم 25: توزيع السكنات العمومية الايجارية ولاية مستغانم من سنة 2008 إلى غاية 2022 92

قائمة الصور

الصورة رقم 1 نموذج للمدينة المستدامة..... 11
الصورة رقم 2: صورة المدينة المستدامة (مدينة دبي) 23
الصورة رقم 3: صورة نموذجية للمدينة الخضراء 26
الصورة رقم 4: المدينة المستدامة 39
الصورة رقم 5: الغابات الاستجمام بمدينة مستغانم..... 59
الصورة رقم 6: غابة ترفيهية "بعين إبراهيم" (سيدي لخضر) 60
الصورة رقم 7: غابة ترفيهية "بسيدي منصور"..... 61
الصورة رقم 8 مركز الردم التقني بالصور – أولاد عمو ر 64
الصورة رقم 9: مركز الردم التقني بالطواهرية..... 65
الصورة رقم 10: محطة تحليه المياه " سنكتار " 69
الصورة رقم 11: تراموای مدينة مستغانم 76
الصورة رقم 12: ميناء مستغانم..... 80
الصورة رقم 13: حظيرة التسلية موستا لاند. 82
الصورة رقم 14: صورة عبر الساتلايت للمدينة الجديدة..... 94
الصورة رقم 15: موقع المدينة الجديدة بالنسبة لمدينة مستغانم 95
الصورة رقم 16: مدخل لمنطقة الحشم نحو المدين الجديدة 95
الصورة رقم 17: صورة حالة واجهة العمارات 97

قائمة الأشكال

الشكل رقم 1: أبعاد التنمية المستدامة 10
الشكل رقم 2: أهداف التنمية المستدامة..... 18
الشكل رقم 3: إطارات المدينة الذكية 30
الشكل رقم 4: الحق في المدينة 32
الشكل رقم5 : مبادئ المدن المستدامة 38
الشكل رقم 6: استعمال طريقة من الأسفل إلى الأعلى والعكس في الاستدامة العمرانية 50
الشكل رقم 7: خريطة مدينة مستغانم 56
الشكل رقم 8: خط الطريق لتراموای مدينة مستغانم المصدر 75
الشكل رقم 9: الهيكل التنظيمي لديوان الترقية و التسيير العقاري..... 87

ملخص:

تعد المدن المستدامة مفهوما حديثا نال اهتماما متزايدا في العقود الأخيرة، وتهدف دراستنا إلى الكشف عن مفهوم هاته المدن والتعرف على و اقع وأهمية تجسيد نموذجها في الجز ائرومع الوقوف على أبرز التحديات التي تحول دون ذلك من اجل وضع رؤية شاملة حول فرص ومتطلبات تجسيد المدن المستدامة انطلاقا من الو اقع المعاش والامكانيات المتوفرة، من خلال دراسة تحليلية لمدينة مستغانم حالة المدينة الجديدة بالحشم.

توصلت نتائج الدراسة الى عدم مواكبة المدن الجز ائرية مع معايير الاستدامة، نتيجة لعدة عوامل والتي تحتاج الى صياغة ترتكزعلى مبادئ التنمية المستدامة والتخطيط المحكم وتظافرجهود مختلف السلطات والقواعد المحلية ونشر ثقافة الاستدامة بين السكان.

abstract:

Sustainable cities are a modern concept that has received increasing attention in recent decades, and our study aims to reveal the concept of these cities and identify the reality and importance of embodying their model in Algeria and with standing on the most prominent challenges that prevent this in order to develop a compréhensive vision on the opportunities and requirements for the embodiment of sustainable cities based on the lived reality and the available possibilities, through an analytical study of the city of Mostaganem and the state of the new city in Hashem.

The results of the study found that Algerian cities do not keep pace with sustainability standards, as a result of several factors that need Algerian cities do not keep pace with sustainability standards, as a result of several factors, which need to be formulated based on the principles of sustainable development, tight planning, concerted efforts of various local authorities and rules, and spreading a culture of sustainability among the population.

مقدمة عامة

مقدمة:

إن الاهتمام المتزايد بتشييد المدن في كل دول العالم ما هو الا جزء من استراتيجية واسعة هدفها معالجة مشاكل الاستدامة التنموية في المجتمع، حيث يعد العمران مرآة عاكسة لمدى تحضر شعوب العالم، إن التنامي السريع للعمران أدى إلى خلق فوارق اجتماعية و اختلالات اقتصادية مما أدى الى التلوث البيئي و استنزاف للطاقات الغير متجددة، هذا ما دفع بحكومات الدول الى تغيير استراتيجياتها و تحديث أهدافها ، و تحقيق جميع أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر للتنمية المستدامة، خاصة الهدف الحادي عشر الذي يصبو الى تحقيق المدن المستدامة.

لقد أصبح تحقيق أبعاد الاستدامة في المدن من التوجهات الحديثة في البناء والتعمير من اجل تحسين نوعية الحياة وتعزيز جودة الخدمات الحضرية، إن الجزائر من بين الدول التي بادرت نحو المصادقة على اعلان **"ريو"** للبيئة والتنمية المستدامة لسنة 1992 بالبرازيل **" قمة الأرض"** وكذا أجندة 21 المنبثقة عنه والتي رسمت المحاور الكبرى لخطة عمل عالمية تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة، اين سارعت مع مطلع الالفية الثانية الى صياغة استراتيجية حضرية جديدة حددت من خلالها أهداف ومبادئ السياسة الحضرية.

مع تزايد عدد السكان وأزمة السكن في الجزائر في السنوات الأخيرة تم تبني سياسة البناء ضمن برامج ضخمة للتجمعات السكنية الكبرى حيث عرف طفرة كبيرة في نشوء أنماط كثيرة من المدن، أبرزها المدن المستدامة؛ التي يتجسد فيها مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العمراني، حيث تتسم هذه المدن بجملة من المواصفات والخصائص التي تميزها عن غيرها من أنماط عديدة للمدن سواء التقليدية منها أو حتى الحديثة .فانعكاس التنمية المستدامة وأبعادها بتلك الكيفية أدى إلى وجود ترابط وثيق بينها وبين المدن المستدامة،

على ضوء ما سبق تم اختيارنا في دراستنا هذه مدينة مستغانم التي عرفت العديد من المشاريع التنموية في قطاعي السكن والاسكان، من إنشاء لمدن حضرية جديدة" كالمدينة الجديدة الواقعة بالقطب الحضري بمنطقة الحشم، حضيرة التسلية "مستا لاند" قطار" الترامواي"... والعديد من المشاريع لأجل مدينة مستدامة من أجل تحسين جودة حياة سكانها.

من هذا المنطق ارتأينا لاختيار هذا الموضوع و دراسة كل ما يتعلق بالمدن المستدامة و الكيفية التي ينظر بها سكان مستغانم لمدينتهم ، و الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هو واقع استدامة المدن في الجزائر؟**

هذا التساؤل يندرج ضمنه مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

ما مفهوم المدينة المستدامة؟ ماهي تحديات ومتطلبات تجسيد المدينة المستدامة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة المبدئية على الإشكالية المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية، قد يرجع عدم تحقيق التقدم في تنفيذ أهداف استدامة المدينة إلى ما يلي:

-هناك اهتمامات ببناء التجمعات السكنية بالمدينة وتوسعها بشكل كبير في المقابل إهمال تطبيق مبادئ ومعايير الاستدامة فيها.

- سكان مدينة مستغانم لا يملكون فكرة جلية وواضحة عن مدينتهم.

- يجد سكان مدينة مستغانم ان مفهوم "المدينة المستدامة "غامضا وغير واضح.

- عدم تجسيد معايير الاستدامة في مدينة مستغانم وعدم إعطاء أهمية للفضاءات الخارجية كونها أصبحت عنصرا مهما في المجال العمراني.

-غياب اتفاق واضح على كيفية تحقيق الاستدامة على وجه التحديد فهي لاتزال مفهوما غير واضحا وخلافي، فالاستدامة صعبة الفهم وقد تكون لها معاني مختلفة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تناول موضوع المدينة المستدامة الكشف عن الواقع الفعلي للمدن الجزائرية بصفة عامة وعن مدينة مستغانم بصفة خاصة، ، وهذا من خلال طرح واقع المدينة ومشكلاتها عبر اختيار دراسة حالة المدينة الجديدة بالقطب الحضري الواقع بمدينة مستغانم ، مع طرح أهم مشاكل أحيائها السكنية ومحاولة إيجاد حلول و اقتراحات مناسبة من اجل مدينة مستدامة وابراز استراتيجية استدامتها ودورها في تنمية المجتمع من خلال تلبية احتياجاتها وتحقيق راحتها المادية والمعنوية مع توفير بيئة مهيأة ومنظمة، تعمل بشكل مباشر على ترقية العناصر الأساسية لحياتها الحضرية والمتمثلة في عناصر اجتماعية واقتصادية وعمرانية وبيئية.

دو افع اختيار الدراسة:

يعود اختيارنا لمدينة مستغانم كنموذج لدراسة إعادة تأهيل المدينة وفق مبادئ التنمية المستدامة إلى:

- ✓ أننا من مدينة مستغانم ومعرفتنا بأهمية الموضوع في المدينة، وكذلك لسهولة الاتصال بالسكان والإدارات.
- ✓ غياب عمليات التأهيل المستدامة في مدينة مستغانم وأحيائها.
- ✓ عدم وجود دراسة على المدينة تعالج إعادة التأهيل الحضري للمدينة.
- ✓ معرفة أبعاد وأسباب تدهور مدينة مستغانم

سبب اختيارنا لمنطقة التدخل:

- ✓ تعتبر المدينة الجديدة نموذجا عن التجمعات والاحياء السكنية للمدينة
- ✓ نسبة كبيرة من أحياء هذه المدينة غير مهيأة.
- ✓ الملكية العقارية تابعة لديوان الترقية والتسيير العقاري مما يسهل عملية التدخل عليها.
- ✓ جملة المشاكل التي تعاني منها المدينة الجديدة بالحشم.

صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبة الدراسة في جدية الموضوع باعتباره محل نقاش الباحثين والمفكرين في الوقت الراهن، لذلك من العسير الإحاطة بكل جوانبه، وفي الحصول على إحصائيات خاصة على مستوى الولاية، كما تلقينا صعوبة في ملئ الاستمارات من طرف سكان منطقة الدراسة المختارة.

منهجية البحث:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وبلوغ تطلعات الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار صحة الفرضيات، تطلب من الامر استخدام المنهج الوصفي التحليلي جاء موضوع دراستنا بعنوان دراسة تحليلية لواقع المدن المستدامة في الجزائر – دراسة حالة (المدينة الجديدة بالقطب الحضري الحشم) بمستغانم، وقد تم تناول الموضوع وفق الفصول على النحو التالي:

- **مقدمة عامة:** تم التناول فيها مقدمة، الإشكالية، الفرضيات، أهمية الموضوع، أهداف الدراسة، منهجية البحث والأدوات المستعملة.
- **الفصل الأول:** حيث تناولنا فيه عن ماهية التنمية المستدامة و المدينة المستدامة تطرقنا في المبحث الأول عن مفاهيم حول التنمية المستدامة جذورها وتطورها الذي كان ينقسم الى ثلاثة مطالب، في المطلب الأول تحدثنا عن مفهوم التنمية، تعريف التنمية المستدامة، وفي المطلب الثاني أبعادها ،أما في المطلب الثالث فقد كان عن أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة، في المبحث الثاني تطرقنا إلى مفاهيم حول المدينة المستدامة والذي كان ينقسم هذا المبحث الى مطالبان ، في المطلب الأول تناولنا تعريف المدينة المستدامة ثم في المطلب الثاني تطرقنا إلى خصائص المدن المستدامة أما في المبحث الثالث مقومات التنمية المستدامة وعلاقتها بالمدن المستدامة فبدوره ينقسم الى ثلاثة مطالب ، المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة و أثرها على مقومات المدن المستدامة، المطلب الثاني: مبادئ ومعايير المدن المستدامة ، المطلب الثالث : أهداف و مؤشرات المدن المستدامة.
- **الفصل الثاني التطبيقي**: تضمن هذا الفصل دراسة تحليلية للمدينة مستغانم ومنطقة الدراسة وتم تناول فيه، تمهيد، المبحث الأول: دراسة تحليلية لمدينة مستغانم، المطلب الاول الإطار الجغرافي

والتاريخي لمدينة مستغانم وأبعادها التنموية، وفي المطلب الثاني التعريف بالمؤسسة المستقبلة ومهامها (ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية مستغانم)، أما المبحث الثالث فكان دراسة تحليلية لمنطقة الدراسة (المدينة الجديدة بالقطب الحضري الحشم) تقديم المنطقة وتحليلا للاستمارة بعد جمع البيانات من الاستبانات الموزعة قمنا بإجراء التحليل الإحصائي لهذه البيانات بالاستعانة ببرنامج Excel الخاص بتطبيقات جداول البيانات، وببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 28) لمعالجة البيانات وتحليلها ،ثم خلاصة الفصل.

- **الخلاصة العامة:** تم تناول في الخلاصة العامة، الخلاصة، الاقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة

تمهيد

أصبح إيجاد مفهوم للمدينة المستدامة مطلبا ملحا في نظرنا خاصة وأن تدهور البيئة العمرانية للمدن وصل إلى حد لا يطاق، وأصبحت فيه أنظمة البيئة الطبيعية غير قادرة علي تحمل المزيد من تصرفات الإنسان وأعماله التي انعكست سلبا على البيئة ككل، ولذلك فالمدينة المستدامة هي التي تستجيب لمفاهيم التنمية المستدامة، وسنتطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم العامة حول التنمية المستدامة والمدن المستدامة، و الإحاطة بالجوانب المختلفة لهما ، وبالتالي فالدراسة ستكون ضمن هذا الفصل وفق الخطة التالية:

- المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة جذورها وتطورها
- المبحث الثاني: مفهوم المدينة المستدامة
- المبحث الثالث: مقومات التنمية المستدامة وعلاقتها بالمدن المستدامة

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة جذورها وتطورها

إن التركيز على الجوانب الأساسية للحياة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية...الخ والعمل على تحسينها قدر الإمكان، لكن كان ذلك بشكل غير متوازن حيث يطغى الاهتمام بجانب وتنميته دون آخر، إلى أن ظهرت فكرة التنمية المستدامة التي تقوم على تطوير كل الجوانب بكيفية متعادلة بالإضافة إلى عدم الاقتصار على تلبية احتياجات الجيل الذي تتم التنمية بصدده دون تلبية احتياجات الأجيال المستقبلية والتفكير في كيفية ذلك.

على إثر ذلك كان لهذا المفهوم الجديد للتنمية أثره وانعكاساته على شتى النواحي لاسيما الناحية العمرانية والتي اختلف نمطها بمجرد تطبيق فكرة التنمية المستدامة وتوظيفها فيها، فظهرت بناء على ذلك أنواعا جديدة من المدن لم تكن معروفة من قبل، جسدّت واقعيا مضمون التنمية المستدامة، ولعل الصورة الواضحة لهذا النوع من المدن هي " المدن المستدامة."

بناء على هذا نرى أنه من الضروري الوقوف ببعض التفصيل على مفهوم التنمية المستدامة ابتداء ثم التطرق بعد ذلك إلى مفهوم المدن المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة من الاصطلاحات المركبة التي يستلزم قبل التطرق إلى مفهومها معرفة معنى الكلمتين المكونتين لها وهما: التنمية والاستدامة.[1]

1. مفهوم التنمية :

لقد ظهر مفهوم التنمية مختلطا مع مجموعة من المفاهيم كمفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

وهذا ما يفسر ارتباط مفهوم التنمية غالبا بالمجال الاقتصادي، فقد كان الاعتقاد الفقهي السائد بأن مصطلحي النمو والتنمية الاقتصادية مترادفين على اعتبار أن كليهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، وهو ما ذهب إليه **روستو**، حيث عرّف تنمية الدو ل على أنها عملية الخروج من التخلف انطلاقا من النمو، ويكون ذلك ببذل الجهد الكافي في مجال الاستثمار لكن مع التطور الذي شهده الفكر الاقتصادي بدأ التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث يرى معظم الاقتصاديين أن مفهوم هذه الأخيرة أوسع بسبب طبيعة الفوارق الطبيعية الموجودة بينهما، فالتنمية

[1] سلمى مرزوق، المدن المستدامة في التشريع الجزائري، 2019، جامعة العربي التبسي، - تبسة.

هي المنهج الذي تستطيع به الدول النامية عن طريق استغلالها لمواردها البشرية في رفع المستوى المعيشي لغالبية الناس في مختلف المناطق خصوصا الريفية، حيث تهدف لتدعيم القدرة الذاتية للمجتمع وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها أخصائيون مدربون لتكفل مشاركة غالبية الناس بالموارد البشرية والمادية.

إلى جانب هذا المفهوم للتنمية بالإضافة إلى مفهوم التغير الاجتماعي نجد أنه تم استخدامهما عند عدد من الدارسين بشكل يشير إلى أنهما موضوع واحد، في حين أن مفهوم التنمية يحمل معنى أكثر تحديدا من نظيرها.

فتعداد التعاريف يؤكد أن التنمية بوجه عام لم تعد موضوع علم واحد، والتنمية" كمصطلح يستخدم دوليا في الوقت الراهن على نطاق واسع، فهي لا تشير إلى عملية نمو تلقائية، وإنما إلى عملية تغيير مقصود تقوم بها سياسات محددة وتشرف على تنفيذها هيئات قومية مسؤولة تعاونها هيئات على المستوى المحلي، تستهدف إدخال نظم جديدة، أو خلق قوى اجتماعية جديدة مكان القوى الاجتماعية الموجودة بالفعل، وإعادة توجيهها وتنشيطها بطريقة جديدة وتهيئة الظروف المتعددة لهذا الجانب من التغير الاجتماعي الذي يطلق عليه التنمية. "

على هذا يمكننا القول إن التنمية عموما هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى حد أقصى". فهي عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم، وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها."

على ضوء هذا المعنى يمكننا أن نجزم بأن التنمية هي كل إضافة إيجابية تم تحقيقها عن طريق جملة من التغييرات الفعالة والبنّاءة، وهذا المفهوم ينطبق على كل مجالات الحياة

ذلك أن أصل الكلمة" Sustainable " يعود إلى علم الايكولوجي حيث استخدمت للتعبير عن تشكيل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغيير في خصائصها وعناصرها وعالقة هذه العناصر ببعضها البعض، فالاستدامة هي مفهوم يطلق على البيئة الحيوية متنوعة الكائنات والعوامل الطبيعية التي تحافظ على وجودها لأطول فترة زمنية ممكنة، وأيضا تعرف

الاستدامة بأنها الحفاظ على نوعية الحياة من خلال التأقلم مع البيئة عن طريق استغلال الموارد الطبيعية لأطول مدى زمني ممكن يؤدي إلى المحافظة على استمرار الحياة.

نستنتج من هذا أن الاستدامة في جوهرها هي الاستمرارية بغض النظر عن المجال الذي تقترن به، وإن كانت في البداية قد ظهرت مرتبطة بالبيئة.

2. مفهوم الاستدامة:

الاستدامة بالإنجليزية Sustainability هي مصطلح بيئي يصف كيف تبقى النظم الحيوية متنوعة ومنتجة مع مرور الوقت ومن خلالها تبرز الاستدامة الاجتماعية في القدرة على حفظ نوعية الحياة التي يعيشها الناس على المدى الطويل، وهذا بدوره يعتمد على حفظ العالم الطبيعي والاستخدام المسؤول للموارد وحماية البيئة.

.3 . 1 جذوروتطورمفهوم التنمية المستدامة

يعكس مفهوم التنمية المستدامة التطور الحاصل في مفهوم التنمية الذي شهد جدلا واختلافا واسعا في الأوساط الأكاديمية، فبداية من عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي اقترن مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي وفق مؤشرات تركز جلها على الاعتبارات الاقتصادية بحثة مثل الدخل القومي، ونصيب الفرد منه، بحيث تمحور مفهوم التنمية في زيادة الدخل الفردي ودخل المجتمع ككل ممثلا في الدولة.[1]

وفي سنة 1949 استضافت الأمم المتحدة مؤتمرا في " لا سيكسس - نيويورك" أين ظهر مصطلح "التنمية المستمرة وانتشار تطبيق أسلوب حماية الموارد الطبيعية أثناء استغلالها.[2]

أما في عقد السبعينات فقد تطور مفهوم التنمية واكتسب أبعادا اجتماعية وسياسية وثقافية، ناهيك عن البعد الاقتصادي، فالتنمية لا تعني النمو الاقتصادي فقط بل تتضمن إحداث طفرة وتغييرات

[1] محمد خليل محمود محمد المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة (دراسة التجربة اليابانية)، مصر : دار حميثرا للنشر والترجمة، ط 1 ، 2018 ، ص59 .

[2] Susan Baker, john McCormick, sustainable development: Comparative Understandings Environmental and Repones, in Norman j.vig, Michael Faure (eds), Green Giants policies of the United States and the European Union, the MIT press Cambridge, England, 2, p. 279.

هيكلية في المتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في المجتمع عامة .وقد اكتسب مفهوم التنمية على العموم في عقد الثمانينات بعدا حقوقيا وديمقراطيا يتمثل بالمشاركة السياسية والشعبية في اتخاذ القرارات التنموية استنادا إلى أن الديمقراطية ترتبط بصلة اجتماع التنمية كافة، وأن الديمقراطية تعني وثيقة بموضوع الحكم الرشيد أو الراشد له تأثير في مشاركة الناس في صناعة القرارات والمشاركة هي إحدى الركائز الرئيسية للتنمية الناجحة.

كما اكتسبت التنمية المستدامة أهمية أكبر وذلك بفضل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة

والتنمية التي أقامتها الأمم المتحدة في عام 1983م، وقدمت اللجنة تقريرها إليها في عام 1987، والذي تم فيه تحديد التنمية المستدامة على أنها نوع التنمية الذي يستجيب إلى حاجيات الحاضر وذلك من دون تهديد قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة المستقبلية.[1]

وفي مؤتمر الأمم المتحدة والتي أطلق عليها (قمة الأرض) سنة 1992 الذي انعقد في مدينة ريو

دي جانيرو البرازيل، ووضعت هذه القمة قضية التنمية المستدامة من أولوياتها البارزة، وتعد هذه القمة اكبر تجمع دولي على الإطلاق حيث حضره 168 دولة، ووضع هذا المؤتمر نمطا حديث مختلف عما طرحه مؤتمر استكهولم فبينما عني الأول بتلوث البيئة والموارد وعني مؤتمر ريو على إستراتيجية مشتركة في التنمية الإنسانية سليمة على ضوء تنمية اقتصادية اجتماعية مبنية على مفهوم التنمية المستدامة وقد خرج عن قمة الأرض إعلان لمبادئ تتعلق بالبيئة والتنمية وبرنامج أطلق عليه - أجندة القرن - وكذلك تم في الوقت ذاته عقد اتفاقيتين دوليتين تتعلق بالبيئة هما اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي.

في سنة 1997 تم التأكيد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة على عرض جدول أعمال القرن الحادي والعشرين واعتبار أن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هي آليات جد مهمة لتحديد أولويات السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والربط بينها.

في سنة 2000 قام زعماء دول وحكومات 147 دولة بالتوقيع على إعلان الألفية، وقد أكدوا مجددا على دعمهم لمبادئ التنمية المستدام ولاسيما المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن 21 التي تم الإعلان عنها في مؤتمر قمة الأرض وتشتمل على الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بهذه المسألة، هدفا

[1] محمد خليل محمود محمد مرجع سبق ذكره، ص 59.

يتعلق بالاستدامة البيئية ينص على دمج مبادئ التنمية المستدامة والبرامج القطرية وتجنب الخسائر في الموارد البيئية. وفي سنة 2001 عقد ما بين 9 - 7 نوفمبر المحفل الدولي الذي عني بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وتم التوصل إلى دليل يتضمن ضرورة زيادة الحوار بشأن استراتيجيات تنضم عمل التنمية المستدامة وتحديد الالتزام بصياغتها وتنفيذها.

في سنة 2002 انعقد المؤتمر العالمي الذي تضمن القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ في جنوب أفريقيا من 26 أغسطس 4 سبتمبر، ومنه انطلقت الأعمال التحضيرية على المستوى الوطني باستعراض ما حققته من نجاح وما تواجهه من تحديات في تحقيق التنمية المستدامة، وتمثل التحضير العالمي في تلك المدة في أربع اجتماعات:

- الأولى في نيويورك وعنيت أعمالها بالعناصر التنظيمية.
- الثانية في نيويورك وتم في أثنائها مراجعة شاملة وتقويم التقدم المحقق في تنفيذ أهداف أجندة القرن 21 واستعراض البرامج المستقبلية.
- الثالثة في نيويورك أيضا تم في أثنائها دراسة ورقة الرئيس التي أجلت من اللجنة التحضيرية الثانية
- الرابعة في بالي بإندونيسيا بهدف استعراض ورقة عمل الرئيس " وثيقة العهد " وتم في أثناء المناقشات التوصل إلى مسودة " خطة التطبيق للتنمية المستدامة " التي أجلت إلى اجتماع القمة، وأخيرا ان الهدف الرئيس من وراء القمة هو تحديد الالتزامات السياسية وذلك بالخروج بخطة تنفيذ من شأنها المساعدة في تحقيق التنمية المستدامة ويتم التفاوض بشأنها والاتفاق على محتواها بحيث تتضمن تفصيل الأولويات والأعمال التي ستتولى البلدان القيام بها عقب قمة جوهانسبورغ.[1]

والشكل التالي يوضح تطور مفهوم التنمية المستدامة منذ الحرب العالمية الثانية:

[1] علي مهدي داود سلمان الربيعي، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان أسيوية مختارة، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء ،2002، ص 29-31

الجدول رقم 1:: جدول يوضح تطور مفهوم التنمية المستدامة منذ الحرب العالمية الثانية

المرحلة	الفترة الزمنية بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية = النمو الاقتصادي	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية -اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	نهاية الحرب العالمية الثانية منتصف ستينات القرن العشرين	-معالجة كل جانب من الجوانب. -معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان)
		-إهمال الجوانب الاجتماعية -إهمال الجوانب البيئية		(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	
2	التنمية النمو الاقتصادي + التوزيع العادل	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. -اهتمام متوسط بالجوانب البيئية. -اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	منتصف الستينات منتصف سبعينات القر ن العشرين	-معالجة كل جانب من الجوانب -معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/ تنمية من اجل الإنسان الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان
3	التنمية الشاملة الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. -اهتمام متوسط بالجوانب البيئية.	منتصف السبعينات منتصف ثمانينات القرن العشرين	- معالجة كل جانب من الجوانب. -معالجة مستقلة عن الجوانب الأخر بافتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة	الإنسان هدف التنمية / تنمية من أجل الإنسان. الإنسان وسيلة التنمية / تنمية الإنسان. الإنسان صانع التنمية/ تنمية بوساطة الإنسان.
4	التنمية المستدامة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئة بالمستوى نفسه	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. -اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. -اهتمام كبير بالجوانب البيئية. -اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية.	منتصف الثمانينات من القرن العشرين إلى وقتنا الحاضر	-معالجة كل جانب من الجوانب. -معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	-الإنسان هدف التنمية / تنمية من أجل الإنسان. -الإنسان وسيلة التنمية / تنمية الإنسان. الإنسان صانع التنمية/ تنمية

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص34.

2. 3 تعريف التنمية المستدامة :

لقد كانت الضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية المتاحة واستهلاكها في العالم المتقدم والعالم النامي على حد سواء سببا في ضرورة ظهور التنمية المستدامة، وإلى جانب النمو الديموغرافي، فإن التزايد السكاني والضغط المتزايد على موارد الأرض والسعي لسد حاجات السكان، كان سببا في التوجه نحو البحث في الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

أما التنمية المستدامة فهي نابعة من مفاهيم التنمية بشكل عام، والتي تهدف إلى تحسين

نوعية حياة الإنسان مع مراعاة حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، وحسن استغلالها وذلك كون بعض الإجراءات التنموية تستنزف الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى فشل عملية التنمية في حد ذاتها، وذلك بزيادة واتساع حلقة التلوث البيئي، ولهذا يعتبر جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة

ومن الجلي أن للتنمية المستدامة هدف وجب الوصول إليه - الحفاظ على الموارد من أجل الأجيال القادمة، ولكن ذلك معقد مثل عديد القضايا الأخر ى والتعقيد هنا هو في التفاصيل أي كيفية الاعتماد على التنمية المستدامة، فهناك الكثير م ممن يعتبر أن التنمية اقل استدامة[1]، وهنا بدأ الاستعمال المتزايد لمفهوم التنمية المستدامة وفي ما يلي أبرز التعاريف المقدمة لهذا المفهوم تعريف تقرير **برونتلاند** الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية ( )1987(: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها." [32]

كما تعرف أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي.[4]

التنمية المستدامة هي إستراتيجية للتنمية التي من خلالها تدار الموارد الطبيعية والموارد البشرية وكذا الموارد المالية والمادية لأجل تطويرها وزيادتها على المدى الطويل، وتهدف السياسات والممارسات إلى دعم

[1] Kathy Wilson peacock, natural resources and sustainable development, new york: facts on file,2008,p8.

[2]، ص 81.

[3]مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد التنمية المستدامة مفهومها أبعادها مؤشراتها، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر،

[4]نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة، 2000، ص 220 .

المستوى المعيشي للأفراد والمجتمع من خلال عدم استنفاد القاعدة الإنتاجية للمشاريع، بما في ذلك الموارد الطبيعية وتركها لأجيال المستقبل مع احتمالات ضعيفة ومخاطر أكبر مستقبلا.[1]

كما عرف البنك الدولي التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين بأنها عملية متعددة ومتشعبة الأبعاد وتتكون من خمس مكونات:[2]

- رأس المال النقدي: ويتمثل في الإدارة المالية السليمة والتخطيط الاقتصادي الملائم.
- رأس المال المادي: متمثلا في البنية التحتية والأصول الثابتة كالطرق والموانئ ومحطات توليد الطاقة.
- رأس المال البشري: فيتضمن صحة جيدة للأفراد ومستويات التعليم والتكوين.
- رأس المال الاجتماعي ويقصد به كل المهارات وقدرات الأفراد وأيضا المؤسسات والعلاقات التي تحدد طبيعة هذه العلاقات.
- رأس المال الطبيعي ممثلا في قاعدة الموارد الطبيعية والخدمات الطبيعية كجودة الهواء وجمال المناظر الطبيعية.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

والملاحظ من خلال التعريفات السالفة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة

تتداخل فيما بينها. ويجتمع المفكرون أن للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية هي : البيئة والمجتمع والاقتصاد . وبالرجوع إلى هذه الركائز على أنها دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التداخل بين الدوائر عند المركز تمثل رفاهية الإنسان؛ فكلما اقتربت هذه الدوائر من بعضها - شريطة أن تكون مكملة لبعضها لا على حساب بعضها ازدادت منطقة التقاطع [43]

وهناك من يضيف البعد التكنولوجي ضمن أبعاد التنمية المستدامة، حيث أدى نمو استخدام التكنولوجيا إلى زيادة الإنتاجية وانعكاسه على تحسن المستوى المعيشي.

---

[1]David Pearce, Edward barber, anilmarkandya, sustainable development, London: environment economic center, 1997, p4.

[2]الخواجة محمد عال العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون بموجب اتفاق مع منظمة اليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 2006، ص: 420.

[3]، ط1، ص13.

[4]نوزاد عبد الرحمان الهيتي وحسق إبراهيم المهندي التنمية المستدامة في قطر الانجازات والتحديات، قطر: اللجنة الدائمة للسكان،

أولا البعد الاقتصادي:

1. **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** وفي هذا الصدد يستهلك الفرد في الدول الصناعية المتقدمة أضعاف ما يستهلكه الفرد في الدول النامية من النفط والغاز والفحم.
2. **ايقاف تبديد الموارد:** وذلك من خلال إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عن طريق تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغير جذري في أسلوب الحياة.
3. **الحد من التفاوت في توزيع الدخول:** وذلك لأن لتوزيع الدخل والثروة في المجتمع أثراً جوهرياً على النمو الاقتصادي في حد ذاته ولذلك ينبغي الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية.
4. **المساواة في توزيع الموارد:** إذ أصبح عبئ الفقر وتحسين مستويات المعيشة مسؤولية كل من الدول الفقيرة والغنية وتتمثل هذه المسؤولية في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الأفراد جميعاً أقرب الى المساواة إذ أن الفرص الغير متساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الموارد الطبيعية الأخرى يمثل حاجزاً أمام التنمية.
5. كذلك يجب تقليص الإنفاق العسكري وتحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية إلى الإنفاق على احتياجات التنمية.

الشكل رقم 1: أبعاد التنمية المستدامة

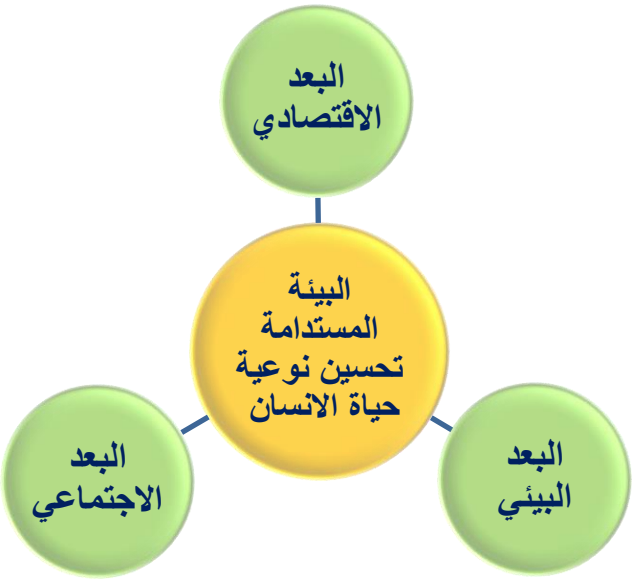

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانياً: البعد الاجتماعي:

ويتضمن هذا البعد المستلزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المُستدامة:

1. الأسلوب الديمقراطي في الحكم: ويعد من أهم المتطلبات في تحقيق التنمية المُستدامة توفر الحكم الصالح لمجتمع ما ويتم اختياره بأسلوب ديمقراطي على ان تكون المشاركة في الحكم من قبل جميع الافراد في المجتمع، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الاساسية للتنمية.

2. أهمية توزيع السكان: وتعني النهوض بالتنمية الفردية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة من الريف الى المدن الكبيرة لما لها من عواقب بيئية وخيمة، وكذلك اتخاذ تدابير سياسية خاصة من خلال اعتماد تكنولوجيات تؤدي الى تقليص الآثار البيئية للتحضر، وكذلك العمل على توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية بصورة مخططة من اجل عدم المساس بالبيئة الخضراء المتمثلة بالأراضي الزراعية وتخفيف حدة التلوث في المدن الكبرى.

3. التعليم والصحة: اذ ان هدف التنمية البشرية المُستدامة هو توفير الاحتياجات الاساسية من خدمات صحية وبرامج تعليمية متكاملة واكتساب تطوير المعارف للأفراد من اجل المساهمة في استدامة التنمية.

الصورة رقم 1 نموذج للمدينة المستدامة

ثالثاً: البعد البيئي:

ويشمل البعد البيئي ما يأتي:

1. إتلاف التربة: استعمال المبيدات في تدمير الغطاء النباتي لأن تعرية التربة وفقدان انتاجيتها يؤديان الى التقليص من غلتها وتخرج سنوياً مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية من دائرة الانتاج، كما ان الإفراط في

استعمال المبيدات يؤدي الى تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، واما الافراط في استعمال المبيدات الزراعية يعد سبباً رئيسياً في تلوث الغذاء والمزروعات وكذلك الاستعمال المفرط للمبيدات الكيمياوية يؤدي الى نتائج عكسية وحدوث خسائر اقتصادية.

2. **حماية الموارد الطبيعية :** وتعني استخدام الاراضي الزراعية وامدادات المياه الاستخدام الكفوء وذلك تبني ممارسات وتكنولوجيا زراعية محسنة تزيد الغلة ، وهذا يتطلب تجنب الاستخدام المُفرط للأسمدة الكيمياوية والمبيدات حتى لا تؤدي الى تدهور الانهار والبحيرات واستخدام الري استخداماً امثل واجتناب تمليح اراضي المحاصيل وتشبعها بالماء .

3. **حماية المناخ من الاحتباس الحراري :** إذ يشكل الاحتباس الحراري احد أهم المظاهر المتصلة بإفساد البيئة لما يرافقه من تغيرات تتمثل بزيادة الجفاف وإتلاف الأراضي والمحاصيل الزراعية وكذلك انتشار الأوبئة بين الحيوانات والنباتات والإنسان وحدوث موجات من العواصف والفيضانات فالهدف الأساسي للتنمية المُستدامة العمل على إيجاد بيئة خضراء خالية من التلوث وحماية البيئة من جميع الآثار السلبية لجميع المخلفات .

رابعا: البعد التكنولوجي:

استخدام التكنولوجيا النظيفة : وتعني التنمية المُستدامة هنا التحول الى تكنولوجيا أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعة الى حد ادنى ، وينبغي ان يتمثل هذا الهدف في عمليات او نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات او ملوثات اقل وتعيد تدوير هذه النفايات داخلياً وتعمل مع النظم والنظم الطبيعية وتساندها ، وسن قوانين خاصة بفرض عقوبات بهذا المجال وتطبيقها ، وعادة ما تستخدم البلدان النامية تكنولوجيا اقل كفاءة واكثر تسبباً في التلوث من تكنولوجيا متاحة في البلدان الصناعية ، ومن شأن التعاون التكنولوجي واستخدام تكنولوجيا انظف واكفأ ان تتناسب مع الاحتياجات المحلية ، وسد الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية من دون المزيد من التدهور من نوعية البيئة وان يزيد الانتاج الاقتصادي.

المطلب الثالث: مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة

1. مؤشرات التنمية المستدامة

بعد بروز فكرة التنمية المستديمة حاول العديد من المهتمين بالموضوع تحديد مؤشرات لها، وتعد أهم هذه المحاولات تلك التي قامت بها لجنة التنمية المستديمة في الأمم المتحدة التي اقترحت 59 مؤشر صنفت بناءا على أربع معايير اقتصادية اجتماعية، بيئية ومؤسسية كما استحدثت المنظمة تصنيفا

آخر قائم على جمع ودمج المؤشرات في ثلاث فئات رئيسية عرفت بمؤشرات الضغط والحالة والاستجابة ،حيث تشير مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة إلى الأنشطة والعمليات والأنماط، أما مؤشرات الحالة فتعطي صورة واضحة عن الحالة في الوقت الراهن، في حين تمتد مؤشرات الاستجابة إلى وضع وتوضيح التدابير التي يمكن اعتمادها للوصول إلى التنمية.[1]

1. 1 المؤشرات الاقتصادية

ويندرج ضمن المؤشر الاقتصادي عدة مؤشرات من أهمها:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يتم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينه على عدد السكان في تلك السنوات والأهمية الاقتصادية لهذا

المؤشر تكون من خلال عكسه وتقديمه لمؤشرات تعبر عن معدلات النمو الاقتصادي وكذا قياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه.

- نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي يعرف تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (Formation Capital Fixed) بأنه ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الحالية الموجهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية كالأبنية والإنشاءات والماكينات والآلات ووسائل النقل.

وينقسم تكوين رأس المال الثابت إلى قسمين: تكوين رأس المال الصافي الذي يتم استخدامه في زيادة الطاقة الإنتاجية وتكوين رأس المال التعويض ي الذي يتم استخدامه للحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تعويض الاندثار في رأس المال الثابت القائم.

- نسبة الصادرات إلى الواردات: يبين مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات مقدرة البلاد على المواصلة في الاستيراد وتبرز الأهمية الحيوية لهذا المؤشر مدى حقيقة ارتفاع درجة الانفتاح للاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي:

- مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية: وتشتمل على المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح والقروض التي يقدمها القطاع الرسمي في بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة.

[1] التنمية المستديمة مع التركيز خاصة على الإدارة البيئية أعمال مؤتمر المنظور الاقتصادي للتنمية المستديمة، مصر، المنظمة العربية للتنمية الادارية سبتمبر 2006، ص 27.

ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي وان إستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الاعتماد كبير على المعونات والمساعدة الخارجية.
الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي: يتم حساب هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ويمثل مديونية المترتبة على عاتق البلدان ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

2.1 المؤشرات الاجتماعية

يتضمن المؤشر الاجتماعي عدة مؤشرات من أهمها:

- المسائل المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية: كالتخفيف من الفقر وتوزيع العمالة والدخل ودرجة الشمول الجنس ي والإثني والعمري ومدى إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية وتكافؤ الفرص بين الأجيال.[1]

معدلات البطالة يعكس هذا المؤشر عدد الإفراد في سن العمل القانونية والقادرين عليه ولم يتحصلوا على فرص عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما.

- معدلات النمو السكاني يوضح هذا المؤشر متوسط المعدل السنوي للتغير في عدد السكان وأهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان.

معدلات الأمية بين البالغين: ويحسب من خلال نسبة الأفراد الذين تجاوز سنهم 15 سنة والذين هم أميون إلى مجموع البالغين.[32]

مستوى الفقر ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.[4]

- معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والعالية: وهم عدد الملتحقين بهذه المدارس إلى مجموع السكان العام ببلد معين ويعكس هذا المؤشر مدى انتشار التعليم والمعرفة في بلد ما.

[1] محمد باتر على وردم العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1ط ،2003، ص211.
[2] ، جامعة بابل العدد 2009 ، ص1
[3] مهدي سهر غليان وآخرون، «دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة "، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد
[4] محمد عبد الباقي " مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستديمة - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة الجزائر - الجزائر، السنة الجامعية: 2009-2010، ص46.

- نسبة السكان في المناطق الحضرية: ويمثل السكان المتواجدين في المناطق الحضرية إلى مجموع السكان الكلي ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.

- الرعاية الصحية ويتم قياسها بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل لدى النساء في بلد ما.[1]

3. 1 المؤشرات البيئية

يتضمن المؤشر البيئي عدة مؤشرات من أهمها:

- نصيب الفرد من مجموع الأراضي الزراعية: ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من مجموع الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وكذلك نصيب الفرد من الأراضي المتاحة والمخصصة للإنتاج الزراعي، إذ أن الزراعة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء للسكان، ناهيك عن فرص العمل في هذا القطاع وبهذا فإنها تعد المحرك للنمو الاقتصادي خاصة وإنها من الممكن أن تساهم في تخفيف حدة الفقر و البطالة.

- التغير في مساحات الغابات والأراضي الحجرية: يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة فإن ذلك يدل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي أما العكس فانه يشير إلى توسع التصحر وزحفه إلى الأراضي الخضراء

- التصحر: يعد قياس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية لبلد ما كما يعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

4. 1 المؤشرات المؤسسية :

يتضمن المؤشر المؤسس ي عدة مؤشرات من أهمها: الحصول على المعلومات وسرعة تدفقها: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الأفراد على الحصول على المعلومات والمدة التي تستغرقها العملية. [1]

[1] مأمون أحمد محمد النور، "التنمية المستدامة، مجلة الأمن والحياة السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد 361، ماي 2012 ، ص61.

-العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي: وهو قياس أعداد العلماء والمهندسين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص الإنفاق على البحث والتطوير: ويتمثل حجم الإنفاق المالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

2. أهداف التنمية المستدامة:

إن سعي الحكومات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني إلى تحقيق التنمية المستديمة هو ناجم عن الوعي الذي تكتسبه هذه الفئات، وذلك بالنظر إلى الأهداف الرامية والتي تسعى للتوصل إليها، وكنتيجة لذلك سوف تعطي أو تمنح فرصا للبشرية عند تحقيقها ومن هذا المنطلق وجب الوقوف على أهداف التنمية المستديمة والتي يمكن أن نعددها فيما يلي: [2]

تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر أو على الأقل الحد منه، وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الرضا، وذلك من خلال التشجيع على إتباع وسائل إنتاج واستهلاك متوازنة ومتكافئة دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.[43]

احترام البيئة الطبيعية: فالتنمية المستدامة ترتكز في الأساس على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية والبيئية ومحتواها على أنها المرتكز الرئيس ي لحياة الإنسان وإنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

- إبراز دور مفهوم التربية البيئية والتي تسعى في الأساس إلى إعداد الأفراد ليكونوا متوافقين مع بيئتهم معتمدين في ذلك على المدارس في الأطوار الأولى وذلك من خلال فهم النظم البيئية والطبيعية المعقدة التي هم جزء منها واستخدامها بمسؤولية، كما تعرف التربية البيئية على أنها تعليم كيفية استخدام التقنيات الحديثة والنظيفة وزيادة إنتاجيتها وتجنب المخاطر البيئية وإزالة العطب البيئي . واتخاذ القرارات البيئية العقلانية. والهدف من ذلك هو تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية عن تدهور البيئي.[5]

[1] مهدي سهر غليان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص224-225

[2] محمد عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 30

[3]، نفس المرجع ص94.

[4] محمد صالح الشيخ الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل حمايتها منها ، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1،

[5] الجودي صاطوري "التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 2016، ص301.

- تحقيق الاستغلال الرشيد والعقلاني للموارد: على اعتبار أن الموارد الطبيعية موارد محدودة وتتناقض عبر الزمن وعليه فإن التنمية تعمل على عدم استنزافها أو تدميرها بل تعمل على استخدامها بشكل عقلاني وتتحرى الرشادة في استغلالها.[1]

_ ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع : تسعى التنمية المستدامة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم ويحقق أهداف المجتمع ،من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي[2] إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات وأولويات المجتمع : وبطريقة تتلاءم وإمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع البيئية ، ووضع الحلول المناسبة لها، ويتم التغيير هذا فيما يعرف بالاستهلاك المستدام، والذي يعرف بأنه استعمال السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية للأشخاص وتحقق الرضا لديهم، وتحمل أحسن نوعية للحياة.

بالإضافة إلى ذلك يقلل استعمال من الموارد الطبيعية أما فيما يتعلق بالهدف الرئيس ي للتنمية المستديمة فهو الوفاء بحاجات المجتمع وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل والمستدام، مع المحافظة على الموارد البشرية والطبيعية، ومحاولة الحد من التدهور البيئي والحفاظ على البيئة و من أجل تحقيق ذلك يجب التوصل إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة ثانية.

[1] محمد عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 31

[2] أحمد حنيش وحفيظ بوضياف التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، الملتقى الدولي الخامس حول استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تجارب بعض الدول، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة 224- 23أفريل 2018، ص4.

الشكل رقم 2: أهداف التنمية المستدامة

المصدر: https://ar.wikipedia.org

المبحث الثاني: مفهوم المدينة المستدامة

في دراسة للباحث Jong Martin حول المفاهيم العامة المختلفة للمدن درس فيها الباحث 11 مفهوما هي: المدن المستدامة الخضراء، الذكية، الرقمية المدن القابلة للعيش المعرفة والمعلومات والمرنة والإيكولوجية، المدن منخفضة الكربون، وكانت نتيجة الدراسة أن مصطلح أو تسمية المدينة المستدامة هي الأكثر دراسة والأكثر شيوعا في الكتابات الأكاديمية مع تاريخ طويل وصدى كبير في السياسات، كما توصل الباحث إلى أن مفاهيم مدينة المعلومات والمدينة القابلة للعيش تعتبر حديثة وتشير إلى محدوديتها كمفاهيم مستقلة، أما المدينة الذكية، المدينة الرقمية والمدينة الإيكولوجية والخضراء فهي حديثة النشأة نسبيا.

إن مفهوم المدينة المستدامة كان مستخدما منذ 1996 على نطاق واسع وربما حتى قبل ذلك، أما المدينة الرقمية فقد ظهرت بقوة سنة 2000، بينما المدينة منخفضة الكربون ومدينة المرونة فقد ظهرتا منذ 2009، وهما على الأرجح رد فعل على جدل المناخ العالمي.[1]

أما بالنسبة للمدينة الذكية فنجد أنها منذ 2008 بدأت تأخذ موقعا مهما في الدراسات الأكاديمية وفي العامين الأخيرين تجاوزت المدينة المستدامة كتعبير، وهذا راجع لاهتمام الباحثين بالحلول التكنولوجية والذكية للعديد من المشاكل التي تعاني منها المدن، وكذلك كنتيجة للتطور الكبير في الأدوات ووسائل الاتصال وشبكات التواصل، لكن تؤكد بعض الدراسات أن المدينة الذكية يمكن اعتبارها مستدامة ولكن ليس العكس، لأن المدينة الذكية لا **تأخذ** بعين الاعتبار المخاوف البيئية، ويمكن دمج المدينة الخضراء والمدينة القابلة للعيش تحت مسمى المدينة المستدامة، أما المدينة الذكية فيندرج تحتها مدينة المعلومات والمدينة الرقمية، سنركز على المدينة المستدامة في بحثنا هذا مع إعطاء نبذة عن مفاهيم المدينة الذكية والخضراء فكل مدينة من هذه لها وجهة نظر عن ماهية المدينة وكيفية عملها .[1]

المطلب الأول: مفهوم المدينة المستدامة

لقد كان للتنمية المستدامة وتوظيف مدلولها الأثر الكبير على مختلف جوانب الحياة، حتى أنها انعكست على نمط المدن فوجد على إثرها ما يعرف بـ «المدن المستدامة"، كما ظهرت أنماطا أخرى حديثة تتقارب مع هذا النوع من المدن نتبين تفاصيلها من خلال النقطتين المواليتين:

إن المتمعن في " اصطلاح المدينة المستدامة" سيلاحظ أنه مكوّن من كلمتين" المدينة " و" المستدامة، فالمعنى الإجمالي للمصطلح يقتض ي بيان كل كلمة ومدلولها على حدي مع الإشارة على أن معنى الاستدامة قد تقدم من قبل، لهذا سيتم الاكتفاء بالتطرق لمفهوم المدينة ثم إلى مفهوم المدينة المستدامة إجمالا، كما يلي:

_1 تعريف المدينة

المدينة كائن مادي يستمد قوته من عدة عناصر نذكر منها المساحة، السكان والمباني وجميع مظاهر العمران البشري، فلها دور هام في الاستقرار وتوفير الراحة للإنسان والحفاظ على شخصيته وتاريخه كما تساهم في تفجير طاقاته وإبداعاته الفكرية والعلمية بفضل توفرها على مختلف المرافق

[1] محمد عابد الجابري قضايا في الفكر المعاصر العولمة، صراع الحضارات ، العودة الى الأخلاق ، التسامح، الديمقراطية ، نظام القيم ، الفلسفة و المدينة، الطبعة الأولى (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)

والتجهيزات والخدمات وكذا المؤسسات الضرورية ومصادر الكسب والعيش وبالتالي تشكل مصدر الاشعاع العلمي والثقافي والخبرة والمعرفة.

كنتيجة حتمية لهذا التمازج الذي يشكل فكرة المدينة وجدت عدة تعريفات وتنوعت تبعا للزاوية التي يتم النظر من خلالها، فكلمة المدينة مثلا ترتبط بفكرة التمدن وبالتالي يمكن القول أن المدن هي مراكز

للإشعاع الحضاري حيث تنمو الحضارات وتزدهر. أما إذا قارنا النشاطات القائمة بالمدن بما يقابلها بالريف فإن المدينة تصبح كل تجمع سكاني لا تكون الزراعة هي النشاط الأساس ي فيه. [1]

كما قد يعتمد حجم التجمع السكني مقياسا لتسمية المدن فيتم إطلاق تسمية المدينة على التجمع إذا كان عدد السكان فيه كبيرا، ويمكن الإشارة هنا إلى أن مثل هذا المقياس قد لا يكون دقيقا فقد نجد تجمعا سكنيا بعدد كبير من السكان تكاد تقتصر نشاطاته على الزراعة وتسير الحياة فيه بشكل روتيني فيما يكون آخر بعدد قليل نسبيا من البشر لكنه يعج بالحركة والتمدن، وبالتالي فإن النشاط أو الوظيفة التي يقوم بها التجمع هي التي تعطيه صفة القروية أو المدينة.

_أيضا تم تعريف المدينة بأنها: المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقص ى جهة من الأرض، وفيها ينفذ القانون ويطبق.

نلاحظ أن هذا التعريف ركّز على جانبين أساسيين لم يأت ذكرهما في التعريف السابق؛ من حيث أن اعتبار حيز جغرافي معين مدينة يخضع لمدى كثرة تواجد أشكال الحياة الحضرية من جهة ومن جهة أخر ى مدى تنفيذ القانون فيه الذي لا يتأتى إلا بتوافر درجة من الوعي بضرورة احترامه ووجوب الالتزام بقواعده.

- كما جاء تعريف آخر للمدينة بأنها: أعظم حدث حضري وأعقد نمط عمراني شيدته عقلية الانسان، يمكن التعرف على المدينة من مظهرها الخارجي وشكلها الهندسي الذي يؤكّد ثراءها التاريخي وتطورها الحضاري بالإضافة إلى تراثها الثقافي.

- غير بعيد عن هذا المعنى نجد أن المدينة هي عبارة عن تصميمات مبنية على تشكيلات رياضية هندسية وفلسفية وايديولوجية ورمزية، وهي تعبر عن تطور الفن العمراني، الذي حاول على مرّ

[1] المرجع نفسه

العصور إبراز الجماليات التي تجذب الناس والمهابة التي تعبّر عن سلطة وقوّة الحكم وتفوّقه في مختلف الشؤون

فهذا التعريف استند إلى عنصرين هما العمارة المدروسة والقائمة على قواعد رياضية والمتضمنة أبعادا عقدية تعكس نمط الحياة المعتمد، وأسلوبها، وكذا جانب السيطرة والهيمنة الذي تتمتع به الجهة الحاكمة وينعكس على مختلف النواحي الحياتية.

أما التعريف الذي جاء قبله فقد اقتصر على العنصر الأول فحسب، والمتمثل في فن العمارة الذي يختزل كل الأبعاد التي تقوم عليها الحضارة لاسيما البعدين التاريخي والثقافي لها.

لهذا فإن المدينة في نظر الكثير من المهتمين بالبحث في هذا المجال؛ هي ذلك التجمع البشري البالغ الكثافة والذي يتميز بالتعقيد والتنظيم في آن واحد.

وهي تضم مكوّنات مادية واقتصادية واجتماعية وعمرانية، وأخرى لامادية أخلاقية وثقافية وتاريخية متلاحمتين فيما بينها، كما أنها تعتبر مركزا لتلبية المصالح وقضاء الحاجيات والأغراض المتعددة والمتنوعة للسكان.

نلاحظ من جملة هذه التعريفات وأخرى أن وضع تعريف دقيق للمدينة أمر صعب إن لم يكن، مستحيل خاصة بعد تطور وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا ما يجعل المدن متمايزة عن بعضها.

على هذا يمكن أن يبرر انعدام تعريف قانوني لها في التشريع الوطني قبل القانون رقم 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الذي جاء في نص مادته الثالثة بأن المدينة هي: " كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

والملاحظ أن المشرع الجزائري في تعريفه للمدينة قد اعتمد على معيارين أساسيين هما المعيار الإحصائي أي تعداد السكان وكذا المعيار الوظيفي، فقد وضح ذلك بذكر الوظائف التي تشملها المدينة، وأكّد على تبنيه لهذين المعيارين صراحة في نص المادة الخامسة من القانون نفسه حيث جاء فيها عن المدينة بانها: " زيادة على تصنيفها حسب الحجم السكاني، تصنف المدن حسب وظائفها ومستوى إشعاعها المحلي والجهوي والوطني والدولي، وعلى وجه الخصوص تراثها التاريخي والثقافي والمعمار ي.

على هذا الأساس يمكن الجزم بأنه لا يمكن ضبط تعريف واحد للمدينة، فكل علم يهتم بجوانب فيها ويركز عليها دون سواها، لهذا نجد العديد من التصنيفات والتي يمكن إجمالها في مفهوم عام يتضمن

العناصر الأساسية التي تجعل إنشاء معينا يطلق عليه اسم "مدينة"، وفي هذا الصدد نجد تعريفا إجرائيا يمكن اعتماده يرى بأن المدينة هي تجمع بشري ذو فعالية اقتصادية متنوعة، يكون على أرض واسعة تساعد بقائه، تتكاثف أبنيته باتجاه وسط رئيس ي مركزي، تتجمع فيه جملة من النشاطات الاقتصادية والسياسية ومرافق وخدمات، فينتج اختلاف في المدن عن بعضها البعض من عدة نواحي ،ولكل مدينة شخصيتها نتيجة لأصلها التاريخي وتطورها الاقتصادي والاجتماعي والعمراني.

2. تعريف المدينة المستدامة

1 .2 تعريف المدينة المستدامة وتطورها

إن فكرة المدن المستدامة ليست بالحديثة على المهتمين بالمجال الحضري، فالمطلع على تاريخ المدن يجد العديد من التجارب العالمية التي حاولت تجسيد مدن بيئية مثل تجربة المدن الحدائق، أما مصطلح المدن المستدامة فهو لم يظهر حتى سنة 1988 في إطار برنامج اليونسكو الإنسان والطبيعة (MAP) ، وبعد مؤتمر RIO العديد من برامج التدخل الخاصة اهتمت بهذا الموضوع، وفي سنة 1996 القمة الثانية للمدن والسكن تناولت بحكمة هذا الموضوع.[1]

فمنذ أول ملتقى بيئي للأمم المتحدة سنة 1972 في ستوكهولم، أصبحت المدينة فاعل سياس ي مهم ، ومؤثر ، يأوي أكثر من نصف سكان العالم، حيث أسند إليها مهمة معالجة العديد من المشاكل الشاملة، فالعديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة التي تمت المصادقة عليها في مؤتمر RIO أثبتت أنه لا يمكن تطبيق مفهوم التنمية المستدامة بصورة شاملة دون توجيه الجهود المؤسساتية نحو البعد المحلي، من أجل التمكن من تجسيد مقاربة التنمية المستدامة ومن ترسيخ متطلبات التنمية المستدامة، و منه فإن المدينة تعتبر درجة مناسبة جدا من أجل إشراك الفاعلين المحليين والسكان وتجسيد إجراءات الديمقراطية.

- مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية (CNUED)في RIO سنة 1992

خلال هذا المؤتمر تمت دعوة المدن للمشاركة في إعداد الأجندة رقم 21، إلا أنه لم يتم التطرق إلى الإشكالية الحضرية مباشرة، بل تمت المناقشة حوله قبل عدة أيام من انعقاد المؤتمر خلال الملتقى الذي تم تنظيمه في مدينة Curitiba بناءا على طلب من المجموعة G4 التي تضم أربعة جمعيات دولية كبرى خاصة بالمدينة : الاتحاد العالمي للجماعات المحلية) LULA(، الفدرالية العالمية للمدن المتحدة

[1] محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص13.

)FMCU(، قمة المدن الكبرى في العالم ومتروبوليس(MITOPOLIS)، بالإضافة إلى بعض الجمعيات الجهوية للجماعات المحلية، عقب هذا الاجتماع حوالي ثلاثمائة مدينة تم تمثيلها من طرف مسؤوليها صادقت على وثيقة التزام Curitiba التي وصت بإعداد أجندات 21 هيئة محلية، بالاعتماد على مبدأ الاستشارة المفتوحة إلى أبعد حد ممكن، بالإضافة إلى دعم التعاونيات اللامركزية بين المدن، حيث أصبحت المدن بعد ذلك الشغل الشاغل للأجندة 21.[1]

2. 2 تعريف المدينة المستدامة[2]

هي المدينة التي تحترم مبادئ التنمية المستدامة والعمران البيئي، تعمل من أجل تسهيل ظروف السكن العمل والتنقل، ولتفعيل استهلاك الطاقات المتجددة، في غالب الأحيان هي عبارة عن تجمع من الأحياء البيئية التي تهدف إلى تقليص بصمتها البيئية، أما طريقة الحكم فيها فترتكز أساسا على الأجندة 21 المحلية، كما يوجد العديد من التعريفات الأخرى لأن كل باحث يلقي الضوء على المجال الذي يختص به، فمفهوم المدن المستدامة غامض مثل التنمية المستدامة، لأنه يرتكز حول مفاهيم ومصطلحات متناقضة تخضع للمتغيرات الاقتصادية أساسا، فمصطلح المدن المستدامة هو مصطلح سياسي أكثر منه علمي.

الصورة رقم 2: صورة المدينة المستدامة (مدينة دبي)

المصدر: https://static.euronews.com/articles/stories/03/66/35/08/1280x720_cmsv2_a05f6f11

[1] محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص 14.

[2] أنظر كينيث ايوارتبولدنج متولي " التاريخ الحضاري للقرن العشرين،) القاهرة ، مكتبة المصطفى ،1996(، ص44

تعريف المجلس الفرنسي للتنمية المستدامة:

كما عرفها المجلس الفرنسي للتنمية المستدامة هي المدينة التي:

-حيث يضع السكان وسائل للتصرف كي تصبح المدينة منظمة وتؤدي وظائفها في شروط سياسية واجتماعية وثقافية مرضية لهم، عادلة ومنصفة للجميع.

حيث العمل والديناميكية يرضيان أو يردان على أهداف تأمين الشروط البيولوجية للحياة نوعية الأوساط وتحديد استهلاك الموارد.

_التي لا تعرض للخطر تجديد الموارد الطبيعية المحيطة ولا وظيفة ولا علاقات وديناميكية الأنساق الايكولوجية التي تحويهم، ولا في النهاية التوازنات الكبرى الإقليمية والعالمية الضرورية لتنمية المجتمعات الأخرى.

_التي تتعلق بالحفاظ على قدرات ومقومات الحياة وشروط طاقة الاختيار لأجيال المستقبل [1]

- **تعريف ريتشارد روجرس:**[2]

أما ريتشارد روجرس فقد قام بتعريف المدينة المستدامة ووضع لها سبعة مفاهيم

فهي بالنسبة له:

- **المدينة الايكولوجية**: التي تخفض وتقل من تأثيرها على المحيط البيئي حيث المنظر الطبيعي والشكل المبني يكونان متوازنان ومتوافقان وحيث البنايات والهياكل القاعدية هي بالتأكيد أمينة وفعالة في استعمالها للموارد.
- **المدينة الخلاقة المبدعة la ville créative:** أي المبدعة حيث تكون العقلية متفتحة والتجربة هي المحرك المعبأ لكل طاقاتها ومواردها البشرية وتسمح برد إيجابي وسريع نحو التغيير.
- **المدينة الجميلة la ville belle**: حيث الفن الهندسة المعمارية والطبيعية تأثر في الخيال والوجدان.

[1] أنظر كينيث ايوارتبولدنج متولي، مرجع سابق، ص45.

[2] حسن كريم " مفهوم الحكم الصالح، في كتاب إسماعيل الشطي وآخرون، " الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، الطبعة الثانية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص97

- **المدينة الرحبة la ville conviviale:** حيث الجو العام يسهل الإحساس بالحياة والروح الجماعية والحركية حيث المعلومة تنتقل وتتبادل وجها لوجه.
- **المدينة المنصفة العادلة la ville juste: حيث** الإيواء الغذاء العدالة التربية وتكافؤ الفرص والعمال موزعين بطريقة منصفة وكل فرد يشارك في الحكم المحلي.

فالعديد من المؤسسات تعرف المدينة المستدامة وتصفها على أنها «مدن حول العالم تعمل بجد على إحداث تغييرات لتصبح أكثر استدامة من خلال الإقرار بمصالح هذه المدن ودوافعها ونماذجها ويمكن أن توصف المدينة باعتبارها مستدامة عندما تكون صالحة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وماليا مع توفرها على حوكمة جيدة ومؤسسات معززة.

إن فكرة المدن المستدامة تتلخص في أن المدن تحتاج إلى تلبية الأهداف الثقافية والسياسية والبيئية والاجتماعية إلى جانب تلك الاقتصادية والفيزيائية، فهي تنظيم ديناميكي معقد ومتجاوب مع المتغيرات.

فالمدينة المستدامة يجب أن تتحقق فيها جملة من الأهداف انطلاقا من المحافظة على البيئة وانتهاء بتحقيق النمو الاقتصادي والثقافي والاجتماعي بكل الآليات الممكنة لذلك، استجابة لاحتياجات الجيل الحالي دون الإخلال باحتياجات الأجيال اللاحقة.

3. المدن المقاربة للمدن المستدامة :

ظهرت في الحقبة الأخيرة من هذا العصر العديد من الاصطلاحات التي اقترنت بالمدينة في صورها الحديثة بحيث شكلت نمطا خاصا من أنماط المدن مما قد يؤدي إلى إمكانية الخلط بينها وبين المدن المستدامة، ولرفع أي اللبس يقتض ي الأمر التطرق لبعض هذه الأنماط الحديثة للمدن، والتي منها:

1. 3 المدينة الخضراء :

تتطابق إلى حد ما مع المدينة المستدامة، ولكنها لا تحمل بالضرورة نفس المعنى.
يمكن أن تصنّف المدينة باعتبارها مستدامة عندما تكون صالحة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وماليا مع توفرها على حوكمة جيدة ومؤسسات معززة.
وتغطي المدن الخضراء آلاف المناطق الحضرية حول العالم، وتعمل كلها على الحد من تأثيرها البيئي عبر تقليل النفايات ورفع وتيرة إعادة التدوير وخفض معدل الانبعاثات من خلال اعتماد الطاقة المستمدة

(الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة) وكذا زيادة الكثافة السكنية موازاة مع توسيع الفضاءات المفتوحة وتشجيع الأعمال التجارية المستدامة

الصورة رقم 3: ***صورة نموذجية للمدينة الخضراء***

المصدر:https://www.bing.com/images/ /

المدينة ككتلة واحدة ومتعددة المراكز: la vile compacte et polycentrique

وهي التي تحمي الريف وتجمع وتدمج الجماعات المختلفة في أحياء تقبل التجاور الاهتمام والانشغال فتغيير موقف كل فرد هو الذي يضمن التنمية المستدامة وليست الدولة وهذا يتطلب نقلة نوعية.

مدينة متنوعة une ville diversifiée: حيث هي مروحة واسعة من الأنشطة التي تتداخل محدثة حيوية وديناميكية الإلهام وتعطي ميلاد لحياة جماعية أساسية.

وتبدو هذه النقاط في ظاهرها أكثر مثالية لأنها ذات جانب معنوي أكثر منه مادي وهنا تكمن الصعوبة في تحقيقه.[1]

1. 1. 3 التمييز بين المدن المستدامة والمدن الخضراء

إن حركة العمران الجديد هي حركة في التصميم العمراني، وقد نشأت في الولايات المتحدة في الثمانينات، ومن ضمن أهدافها أن تكون الأحياء معدة للمشاة ومتعددة الاستخدامات وتسعى إلى إنهاء التمدد العمراني وتشمل خصائص الشوارع الضيقة و الأرصفة الواسعة والكثافات السكانية المرتفعة.

[1] حسن كريم، مرجع سابق، ص98.

أما العمران الأخضر: فهو نموذج نظري لتصميم عمراني عديم الانبعاثات السامة والنفايات، وقد أنشأت في التسعينات، ويهدف إلى تعزيز التنمية العمرانية الموفرة للطاقة، ويسعى أيضا لتحويل وتجديد مراكز المدن ما بعد الصناعية، ويشجع على تطوير أحياء المدينة المستدامة اجتماعيا وبيئيا.

2. 1. 3 معاييروخصائص المدينة الخضراء من أهم معايير المدن الخضراء ما يلي :

- استجابتها بشكل جيد للمناخ، وللموقع، وتوفير استفادة من الأصول الطبيعية

مثل أشعة الشمس وتدفق الرياح.

- تخفيض انبعاث ثاني أكسيد الكربون،CO_2 ، مع الاعتماد على الطاقة المتجددة.
- القضاء على مفهوم النفايات، لأنها تستند إلى حلقة مغلقة للنظام البيئي مع إعادة التدوير النفايات، وإعادة استخدامها وإعادة تصنيعها وتحويلها إلى سماد.

- دمجها للمناظر الطبيعية والحدائق وأسطح المباني الخضراء لتحقيق أقص ى قدر من التنوع البيولوجي في المناطق الحضرية.

- توفيرها لسهولة الوصول والتنقل إلى أجزائها، وتوفيرها لنظام نقل عام فعال.[1]

3. 1. 3 مبادئ المدينة الخضراء :

إن العمران الأخضر متعدد التخصصات لذا فهو يتطلب تعاون المهندسين ومخططي المدن وعلماء البيئة ومخططي النقل والاجتماع والاقتصاديين بالإضافة إلى المعماريين والمصممين في المناطق الحضرية فالعمران الأخضر يحاول الحد من استعمال الطاقة والمياه والمواد في كل مرحلة من مراحل دورة الحياة في المدينة، بما في ذلك الطاقة الكامنة في استخراج ونقل المواد، وتصنيعها، وتجميعها في المباني، مع تسهيل إعادة تدويرها.

عندما تنتهي حياة المبنى، ومن أهم مبادئ المدينة الخضراء ما يلي: المناخ، الطاقة المتجددة من أجل انبعاثات صفرية، المدينة صفرية النفايات المياه، تنسيق المواقع والحدائق والتنوع البيولوجي العمراني ،النقل المستدام والمساحات العامة المواد المستدامة المحلية مع طاقة كامنة قليلة الكثافة وتعديل

[1] د. ندى خليفة محمد على الركابي، المدينة الخضراء كأسلوب للمحافظة على الموارد وحماية البيئة من التلوث منطقة الدراسة الكرادة الشرقية، المجلة العراقية لهندسة العمارة، المجلد 30 العدد (2-1) ،2015

الأحياء الموجودة، المباني والأحياء الخضراء، مجتمعات صحية وبرامج متعددة الاستعمالات الغذاء المحلي وسلاسل الإمداد القصيرة، التراث الثقافي، الهوية والإحساس بالمكان الحكم الحضري والشراكة التعليم البحث والمعرفة، استراتيجية المدن في البلدان النامية.[1]

2.3. المدينة الذكية

ظهر مفهوم المدينة الذكية في أواخر القرن العشرين وهي المباني المستجيبة لمتطلبات المستخدمين الفعالة مع المحيط الخارجي والتي تدار جميع خدماتها بالأنظمة الرقمية والتي تحتوي على مستويات عالية من التكنولوجيا، أي القدرة على برمجة المبنى بطريقة الكترونية بمجموعة من الاحتمالات الممكنة الحدوث التي تمكّن محتوياتها المختلفة من التكيف والتصرف وفقا لما يقابله من ظروف ومتغيرات.

فهذا المفهوم العام يتضمن المواصفات التي ينبغي أن تتوفر في المدينة حتى تكون مدينة ذكية، وقد تتعدد صور هذه المواصفات مما يؤدي إلى صعوبة تحديد شكل المدينة الذكية على وجه الدقة، لهذا فلا يوجد تعريف موحد للمدينة الذكية فمشاريع المدن الذكية تكون عادة جزءا من برنامج عام لتحديث المدن، ويشمل التخطيط العمراني والبيئة وتكنولوجيا المعلومات.

نشير إلى أن أول استخدام المصطلح المدن الذكية كان في المؤتمر الأوروبي للمدينة الرقمية في عام 1994، وفي عام 1996 دشن الأوروبيون مشروع المدينة الرقمية الأوروبية في عدد من المدن الأوروبية، والتي لاقت نجاحا متواضعا ثم تبنت السلطات الأوروبية بشكل أساس ي مدينة أمستردام كمدينة رقمية تلتها مدينة **هلنسكي**. وفي الولايات المتحدة برزت عدة محاولات لإعلان بعض المدن كمدن رقمية إلا أن معظمها أخذ الطابع التجاري وليس الطابع المدني الشامل للمدينة.

فالمدن الذكية هي المدن المعتمدة على التقنيات الالكترونية، التي أنتجها عصر تكنولوجيا المعلومات بداية من المدينة الرقمية إلى المدينة الإلكترونية ثم الافتراضية إلى ان وصلنا للمدينة المعرفية)35(. على هذا الأساس ظهرت العديد من التعريفات للمدينة الذكية، منها:

- **تعريف Droege عام1997: حيث** يرتبط مفهوم المدينة الذكية عنده بالمدن الافتراضية" Virtual Cities" التي تمثل محاكاة افتراضية للمدينة، وتندرج المدن الرقمية" Digital Cities" والمعرفية

[1] المرجع نفسه، ص 89.

Base City Knowledge، والسلكية Wired City" والمعلوماتية Informational City" ، والمجتمعات الالكترونية

"ElectronicCommunities تحت هذا المفهوم، حيث تضم مجموعة واسعة من التقنيات الرقمية لتمثيل الفراغ الفيزيائي للمدينة رقميا.

- **تعريف الاتحاد الأوروبي:** يعرف المدن الذكية بأنها تلك المدن التي تجمع المدينة والصناعة والمواطنين معا لتحسين الحياة في المناطق الحضرية من خلال حلول متكاملة أكثر استدامة، ويشمل ذلك ابتكارات تطبيقية وتخطيطا أفضل واستخداما ذكيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ... ومن ثم يمكن تعريفها بانها المدينة التي تحقق أداء جيدا في جميع هذه المجالات من خلال تفاعل مشترك بين القطاع الاقتصادي والحوكمة والنقل والبيئة والحياة مع مواطنين يتمتعون بالوعي والاستقلالية.

- **تعريف شركة البيانات الدولية للأبحاث IDC:** هي كيان محدود(حي و/أو بلدة و/أو مقاطعة و/أو بلدية و/أو منطقة حضرية) له سلطته الحاكمة، ويتم بناء هذا الكيان على بنية تحتية للاتصالات وتقنية المعلومات التي تمكن من إدارة المدينة بكفاءة وتعزز التنمية الاقتصادية والاستدامة والابتكار ومشاركة المواطنين .

أو المباني الخضراء على محاولة الاستفادة من الطاقة البديلة والتي لا تبعث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو وبذلك فإنها تحاول التوفير في الطاقة بمحاولة التخفيف من الاستهلاك عن طريق مواصفات قياسية لبعض مواد البناء مثل الأسطح العازلة لحرارة الشمس أو برودة الجو حسب موقع كل دولة من خط الاستواء أو القطبين.

وتعتبر المباني الخضراء منظومة متكاملة من الإجراءات والحلول التي تطبق على مرافق المبنى أو المشروع العقاري فتقلل من مصروفات الطاقة، وتحولها إلى عناصر مفيدة للبيئة وللمبنى ولساكنيه فالمدينة الخضراء تعمل على تكامل الجوانب الإنسانية والاجتماعية في العمليات الايكولوجية.

3.3 : خصائص المدينة الذكية

هناك تصورات مختلفة للمدينة الذكية، وهناك أبعاد مشتركة متفق عليها، وتشمل العناصر الأساسية للمدينة الذكية إدارة المدينة والتعليم والرعاية الصحية والسلامة العامة والعقارات والنقل والمرافق العامة:

الشكل رقم 3: **إطارات المدينة الذكية**

المصدر: https://th.bing.com/th/id/R.

أ - إدارة المدينة:

- إدارة مبسطة توازن بين احتياجات المواطنين والشركات.

- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة عمليات المدينة والبنى التحتية بما في ذلك المباني ووسائل النقل والمرافق والخدمات (مثل الرعاية الصحية والتعليم، والمواطنين والشركات).

- التعليم استخدام التكنولوجيا تؤدي إلى تحسين جودة التعليم وتقليل تكاليفه.[1]

- يشمل توظيف الحوسبة الذكية أجهزة الكمبيوتر والانترنت وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحتوى الرقمي وتقنيات العمل الجماعي.

ب - الرعاية الصحية:

- الحوسبة الذكية وICT، يمكن أن تعزز نوعية وكفاءة تقديم الخدمات الصحية، من حيث أنظمة تخزين قابلة للتوسع ومنصة الاتصالات.

- الحوسبة تتيح التخزين الالكتروني وتبادل سجلات المرض ى مما يسهل تشخيص الأمراض والبحوث المستقبلية.

تشمل المزايا الأخرى كالاستجابة السريعة لخدمات الطوارئ وتقديم الخدمات الطبية.[2]

كما سبق وتطرقنا لتعريف المدينة الذكية على أنها نطاق عمراني متقدم للغاية من حيث البنية التحتية شاملة المباني المستدامة الاتصالات وطرق التسوق، وتعتبر تكنولوجيا المعلومات أساس بنائها وتقديم الخدمات الرئيسية لسكانها، بينما استراتيجيات المدينة المستدامة بنيت على أساس المبادئ الخمسة للتنمية المستدامة المتمثلة (بمبدأ الاحتراز ومبدأ التكامل ومبدأ مكافحة التلوث ومبدأ الإجراء الوقائي ومبدأ التشارك في صنع القرار).

المطلب الثاني: خصائص واهتمامات المدن المستدامة

1 خصائص المدن المستدامة

إن المدينة المستدامة هي المدينة المكتفية ذاتيا: فالتطور المكتفي ذاتيا هو الذي يقوي القدرة على التلبية المحلية للاحتياجات الأساسية، هذه الفرضية لا تشجع التبادلات التي تعتبر مصدر مهم للثروة لا يجب إيقافها.

وهي كذلك المدينة التي لا تستورد ثمن تنميتها: فهي تحقق أهداف سكانها دون أن يكون ثمن ذلك على حساب منطقة أخرى، وهي شكل من أشكال المدينة التي تحترم الإقليم الذي يضمها.

أما المدينة النشطة اقتصاديا التي يساهم فيها السكان والنشاطات الاقتصادية باستمرار في تحسين محيطهم الطبيعي، المبني والثقافي على المستوى الجواري وعلى المستوى الجهوي.[1]

المدينة المتجانسة: وهي المدينة التي تضمن التجانس الاجتماعي، الاقتصادي البيئي، والمجالي بين مختلف النشاطات الحضرية وإنعاش التركيبة الحضرية بهدف تصحيح الاختلالات المجالية.

كما مدينة تتولى نفقات التنمية المستدامة: فهي تعمل على التخفيف من بصمتها البيئية، وعلى ترميم الإرث الطبيعي، وهي مدينة تضمن رفاهية الجميع، وتحرك مجتمع قادر ومسؤول.

مدينة متضامنة ومتكافلة: تعمل على دمج كل فئات المجتمع في تسيير شؤون المدينة سواء المواطنين، مراكز البحث المستهلكين والتجار الحرفيين والمؤسسات.[2]

[1] مرجع سابق، ص42.

[2] عيسى السيد جعفر، دور القيادة في تحقيق التنمية المستدامة"، مقالة علمية محكمة منشورة: ب: مجلة البيئة، العراق، 2005، ص15

2.اهتمامات المدن المستدامة:

يشمل الحكم الحضري الراشد أولا تشجيع اللامركزية ودعم السلطات المحلية، بهدف تفعيل المشاركة في القرارات لجعلها أقرب ما يكون إلى الساكن، لأنه في الحالات التي يكون فيها المجتمع المدني أكثر اندماجا في عملية التخطيط العمراني، تكون البرامج التنموية أكثر استدامة.

والأمر الثاني يتعلق بتشجيع مشاركة السكان في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمجال الحضري، بالإضافة إلى تشجيع الكفاءة والإنتاجية بهدف تحسين القدرة على توفير الخدمات وعلى زيادة الإنتاج، من خلال إشراك السكان ذوي الدخل المنخفض في التحسين الذاتي لأحيائهم.[1]

أما الأمر الثالث فيتعلق بضمان قيام حكم راشد يتسم بالشفافية، الكفاءة وخاضع للمساءلة، يسمح للمدن أن تصبح ذات كفاءة في إدارة إيراداتها ونفقاتها، ويمكن الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي من المساهمة في الاقتصاد الحضري.[2]

*الشكل رقم 4: **الحق في المدينة***

[2] عيسى السيد جعفر، مرجع سابق، ص[1]

[2]ريمان محمد ريحان، " تنمية المجتمعات الجديدة - التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة"، رسالة ماجيستير (جامعة القاهرة)، كلية الهندسة ،2007، ص143

أما بالنسبة إلى الحق في السكن يجب على الدولة تعزيز الحق في السكن الملائم، حماية هذا الحق وضمان تحقيقه بالصورة الصحيحة، ويجب ألا تعمل على بث آمال غير واقعية لا يمكن لها تنفيذها، لأن توفير السكن الملائم لا يعني القيام بالأمر مباشرة دون المرور بمراحل.

إن الملاحظ من مضمون هذه التعاريف وأخرى أن المدينة الذكية لها سمة أساسية وهي توظيف التكنولوجيا في جميع جوانب وأبعاد المدينة، بحيث تصبح الخدمات فيها سهلة وسريعة تتماشى والتطور السريع الذي يشهده العصر الحالي في مختلف المجالات، ومن ثم فإن هذه السمة تصبح أهم مقوم في هذا النمط من المدن، وبمقارنة ذلك بالمدينة المستدامة نجد أن الوضع يختلف نوعا ما لأن هذه الأخيرة تستلزم المحافظة على البيئة ليستتبعها تحقيق كل صور النمو والتطور في المجال الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي، وذلك بكل الآليات الممكنة الحديثة وحتى التقليدية، فتوظيف التكنولوجيا بصفة كاملة في كل هذه المجالات ليس ضروريا طالما أن التنمية تتحقق، لكن الضروري هو أن تتم وفق خطة متوازنة تكفل الاستجابة لاحتياجات الجيل الحالي دون الإخلال باحتياجات الأجيال اللاحقة، وهذا هو وجه الاستدامة في هذا النوع من المدن، مع إمكانية تصور مدن ذكية مستدامة، تتحقق فيها متطلبات الاستدامة بالوسائل التكنولوجية الحديثة.

المبحث الثالث: مقومات التنمية المستدامة وعلاقتها بالمدن المستدامة

تقدم بنا أن التنمية هي عملية ديناميكية شاملة لكل مجالات الحياة الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، وذلك بهدف تحقيق التطور والتقدم المستمر في حياة الأفراد المعبر عنه بالرفاهية، هذه الأخيرة تقتض ي أن يساهم جميع أفراد المجتمع من أجل الوصول إليها من خلال التوزيع العادل لعائداتها.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة و أثرها على مقومات المدن المستدامة

إن اقتران التنمية بالاستدامة ترتب عليه امتداد المعنى السابق واستمراريته في الزمن، بحيث أصبحت فكرة التنمية المستدامة بالإضافة لشمولها لشتى المجالات أنها أيضا تكون لمختلف الأزمان، وعلى قدر متساو من تلبية الاحتياجات للأجيال الحالية وكذا الأجيال اللاحقة، مما أدى بالضرورة إلى ارتكاز التنمية وفق هذا المفهوم على مقومات متعددة مستنبطة من مجالاتها المعبر عنها بـ " أبعاد التنمية المستدامة،" وهي أبعاد لها أثرها على مقومات المدن المستدامة وهو ما سيتم توضيحه من خلال النقاط الموالية:

1. البعد الاجتماعي و أثره على مقومات المدن المستدامة

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكّل جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بالعدالة ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديموقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل شفافية واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي فيهتم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بما يجعل من الأفراد الذين تتوفر لهم المتطلبات المادية والنوعية للحياة مجتمعا متماسكا ، كما يهتم بتنمية قدرات أفراد المجتمع من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم والحد من الفقر وعدالة التوزيع وتوسيع نطاق الحريات السياسية والمشاركة الفعالة، هذا ما يجعل الأفراد مستعدين للعطاء والتضحية والعمل الجماعي مما يزيد من عقلانية استغلالهم للموارد وتحسين نوعية حياتهم.

أيضا البعد الاجتماعي يشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الانسان؛ حيث تتميز التنمية المستدامة خاصة بالبعد الإنساني بالمعنى الضيق والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية .كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية للمواطن في صناعة القرار كما لا يجب أن ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب عن ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين.

بناء على هذا يمكن أن تعرّف تنمية المجتمع بأنها العملية التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات المحلية.

فمن هذا المفهوم وما تقدم - وربطه بمضمون الاستدامة يتبين أن هذه الأخيرة تقوم على ركيزة أساسية من خلال بعدها الاجتماعي هي "الشمول الاجتماعي حيث أن سعي التنمية المستدامة إلى جمع كل دول العالم تحت مظلة تنموية واحدة ساعد على إلغاء الفروقات الاجتماعية بين سكان العالم والغاء التمييز بينهم على أساس عرق أو طائفة أو دين وجمعهم في سبيل هدف واحد وهو تحقيق الأهداف المنشودة من التنمية المستدامة، والتي تعود بالفائدة على الجميع وبالتساوي دون وجود أي فروقات تذكر.

إن الشمول الاجتماعي باعتباره أحد مقومات التنمية المستدامة ينعكس بذات المعنى على المدن المستدامة التي من أهدافها تحقيق التوازن الاجتماعي، مما يجعله كذلك من مقوماتها، فالمدن المستدامة قبل أنتكون كيانا فيزيائيا وجب أن تتوافر فيها أبعاد التنمية المستدامة التي تكفل تلبية احتياجات الأجيال الحالية وحتى اللاحقة كما تقدم بيانه من قبل انطلاقا من تكريس مضمون التنمية الاجتماعية فيها القائم على كونها الترجمة الحقيقية لمفهوم العدالة الاجتماعية، المتمثلة في التعاون والمشاركة وتحمل المسؤولية الاجتماعية والتي يتحقق بها تنمية وتقدم المجتمع .

2.البعد البيئي و أثره على مقومات المدن المستدامة :

تعرف البيئة على أنها المحيط الطبيعي والصناعي الذي يعيش فيه الانسان بما يحويه من ماء وفضاء وهواء وكائنات حية ومنشآت أقامها الانسان لإشباع حاجاته المتزايدة، إذ تنطوي على وسط طبيعي وآخر مقام بفعل نشاط الانسان.

بالتالي لا يمكن أن تتحقق أي تنمية بعيدا عن البيئة التي يعيش فيها الانسان، وهذا ما يفسر أن مفهوم التنمية المستدامة ينطلق من البعد البيئي إلا أنه لم يقتصر عليه، فقد شمل أبعادا أخرى وهو ما يؤكده جل الباحثين.

أما البعد البيئي فهو ما يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، وعلم النظم الايكولوجية والنهوض بها، من خلال استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية وضرورة الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية، ويعني ذلك أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.

فيكمن جوهر البعد البيئي بالدرجة الأولى في الاهتمام بالاستخدام الأمثل والعقلاني للطاقة والاقتصاد في الموارد غير المتجددة كالبترول، الفحم، معادن(، إضافة إلى التنبؤ بما قد يحدث للنظم الايكولوجية التي تشمل المناخ التنوع البيولوجي، المحيطات الغابات حيث أنه في إطار التنمية المستدامة تضع كل الأنشطة الاقتصادية بصورة رئيسية مبدأ الاحتياط والوقاية جراء تحقيق التنمية عن طريق الأخذ في الحساب كمية ونوعية المصادر الطبيعية المتاحة على الكرة الأرضية وكيفية عقلنتها، ذلك أن عامل الاستنزاف البيئي يعد أحد العوامل التي تتعارض مع مبادئ التنمية المستدامة، ويمكن إجمال البعد البيئي في النقاط التالية:

1-ضرورة الحفاظ على المحيط المائي

2 - صيانة ثراء الأرض والتنوع البيولوجي.

3- الحد من إتلاف التربة والاستعمال المفرط للمبيدات.

4 - حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

لهذا لابد من مراعاة الحدود البيئية؛ بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة، والقدرة على التكيف وتحقيق التوازن البيئي . فيرتكز البعد البيئي على المحافظة على الطبيعة رغم ما يتم استهلاكه من مواردها، بل يتعدى ذلك إلى محاولة ضمان ما يمكن استهلاكه منها بالنسبة للأجيال اللاحقة، من خلال تقليص حجم ا لاستهلاك بوسائل وتقنيات تراعي العوامل المناخية وفي الوقت نفسه تراعي الانسان وصحته.

فالتنمية المستدامة ضرورة ملحة لتحقيق الرخاء والرفاهية وهذا لا يتأتى إلا بوجود نوعية البيئة الجيدة والحفاظ عليها وتنميتها عبر الأجيال، فالمحافظة على البيئة هي أحد الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة التي بدورها تنعكس على نمط المدن فتصبح مدنا مستدامة ولقيامها وجب أولا مراعاة الأثر البيئي بصفة أساسية، الأمر الذي يترتب عليه بالضرورة أن حماية البيئة هي أحد مقومات المدن المستدامة.

3. البعد الاقتصادي و أثره على مقومات المدن المستدامة :

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول عمليات التحسين والتغيير في أنماط الإنتاج، استعمال الطاقات النظيفة، الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية؛ إضافة إلى النشاطات المرتبطة بالاستهلاك التسيير المستدام للموارد الطبيعية(وكذلك الشروع في تجسيد استراتيجيات وتوجهات تتشارك فيها جميع الشرائح.

فهذا البعد يستند إلى المبدأ الذي يقض ي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقص ى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وبكفاءة. فالأمر يستلزم تعديل أنماط الإنتاج ثم الاستثمار وهياكل إنتاجهما من ناحية وتعديل الاستهلاك من ناحية ثانية.

فهو يستند على ايجاد توازن في جميع مراحل العملية الاقتصادية انطلاقا من الإنتاج وانتهاء بالاستهلاك، بهدف تحقيق الرفاه المجتمعي وليس الاكتفاء الذاتي فقط، وذلك باستغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني دون استنزافها، بحيث يمكن للأجيال اللاحقة استغلالها أيضا بذات الجودة والكفاءة.

ضمن هذا السياق يمكن تحديد النقاط التالية والتي تندرج تحت البعد الاقتصادي:

- العمل على الحد من التفاوت في المداخيل.

- السعي إلى تقليص تبعية البلدان النامية.

- تقليص الانفاق العسكري.

-الاستخدام الكفء للطاقة على الصعيد المنزلي.

فهذه النقاط وغيرها الكثير يصب في اتجاه واحد وهو تحقيق الرفاهية المجتمعية وبالموازاة القضاء على جميع أشكال الفقر وصوره للوصول إلى تنمية اقتصادية متكاملة، فإذا ما استمرت وتوازنت في مردودها للأجيال الحالية وكذا للتي تأتي بعدها كانت تنمية اقتصادية مستدامة، وهي ما يمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة المعتبرة المدن المستدامة كيانا عمرانيا يعكسها.

لهذا فالبعد الاقتصادي هو كذلك أحد مقومات المدن المستدامة، كما أنه ايضا يلتقي في ذات المضمون مع البعدين البيئي والاجتماعي من حيث ضرورة مراعاة تلبية احتياجات الانسان في الحاضر وتوفير احتياجاته المتوقعة في المستقبل، وهو ما يتطلب اعتماد وسائل فعالة متطورة تحافظ عليه وعلى حياته وصحته ورفاهيته، كما تحافظ أيضا على بيئته ومحيطه بكل ما يحتويه من عناصر وعلاقات. [1]

[1] عبد القادر مريد الاستدامة والتشكيل العمراني في مدن الواحات بين تجارب الماض ي والواقع القائم، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية والعمران تخصص تسيير المدن والتنمية المستدامة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2011،

المطلب الثاني: مبادئ ومعايير المدن المستدامة

قد وضعت المنظمة العالمية WWF عشرة مبادئ أساسية للمدن المستدامة، وقد وضع برنامج "نعيش فوق كوكب "واحد 10 معايير للمدن المستدامة.

1. مبادئ المدن المستدامة

حسب المنظمة العالمية WWF يوجد 10 مبادئ أساسية للمدن المستدامة هي:

- صفر كربون الاستعمال الأمثل للطاقات واستعمال الطاقات المتجددة من أجل تقليص الانبعاثات.
- صفر- نفايات من خلال إعادة التدوير أو استعمالها كأسمدة.
- التنقل المستدام: تقليص عدد المركبات التي تستعمل المحروقات، وتوفير خط للنقل الجماعي للتنقلات التي تزيد عن 400 متر، يكون التوقف كل 10 أو 15 دقيقة قرب الخدمات والمناطق التجارية.
- المواد الأولية محلية ومستدامة فهي جد ملائمة ولها تأثير جد محدود أثناء نقلها واستعمالها.
- التغذية المحلية والمستدامة: تشجيع التغذية انطلاقا من المواد الأولية والصحية.
- التسيير المستدام للماء: ترقية الاهتمام بالمحافظة على كمية ونوعية الماء.
- المسكن الطبيعي والتنوع البيئي المحافظة: خلق وتثمين التنوع البيئي والمسكن الطبيعي.
- الإنصاف والتنمية الاقتصادية ترقية العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المحلية.[1]

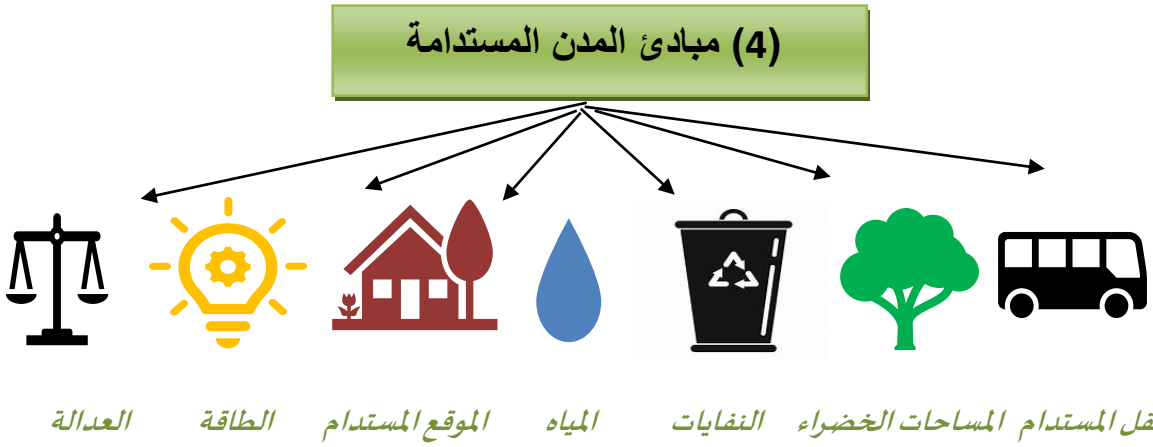

الشكل رقم5 : مبادئ المدن المستدامة

المصدر: من إعداد الطالبة

2. معايير المدن المستدامة

فقد وضع برنامج تعيش فوق كوكب واحد " عشرة معايير التي يمكن من خلالها تحديد الأهداف المتوقع تحقيقها لأي مدينة يمكن أن تسمى مستدامة وهي:

- المدينة التي لا تطلق أي انبعاث لغاز أكسيد الكربون.
- التي لا تنتج أي فضلات
- التي تستعمل وسائل النقل المستدامة.
- تستعمل مواد البناء مصدقة ويمكن إعادة تدويرها. [1]
- تعتمد على نظام غذائي قائم على المنتجات المحلية وصديقة للبيئة.
- تحافظ على حماية الحيوانات والنباتات.
- تحافظ على الطابع المحلي لعمارة كل منطقة.
- تشجع التجارة العادلة التي تستجيب إلى المعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية.
- تطوير نوعية الحياة.
- تتحكم في استخدام واستهلاك المياه.

وبصفة عامة المدينة المستدامة هي التي تلبي جميع هذه الأهداف من منطلق المحافظة على البيئة وتطوير نوعية الحياة لسكانها.

الصورة رقم 4: المدينة المستدامة

3. نماذج عن المدن المستدامة

المدينة المتراصة والمدينة الخفيفة نموذجين متناقضين للمدينة المستدامة

[1] بركاني فاطمة الزهراء، دور المشروع الحضري في تحقيق الاستدامة بالمدينة الجزائرية مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العمران، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،2014، ص 36.

إن المقاربات التي تتناول المدينة المستدامة تختلف بين تيارين متناقضين الأول يرفض الحركة ويؤكد على البعد المحلي والجواري، أما الثاني فيركز على فكرة أن المدينة المنتشرة نموذج متواجد وسوف يستمر في الوجود، مادام التنقل حق مكتسب في ظل تطور التكنولوجيات الغير مضرة بالبيئة.[1]

3_1 المدينة المتراصة: Compacte {النموذج التقليدي للمدينة المستدامة}

حتى وإن كانت كثافة البنايات مرحب بها من طرف العديد من الآراء، فإنه ليس من الضروري تطبيقها في جميع أنحاء بنفس النسبة، ففي بعض الحالات تخطيط حي جديد مترابط مع النسيج الحضري أفضل من العمل على رفع الكثافة هذا الرفع الايجابي والذكي للكثافة هو نسبي حيث لا يمكن تخيل بناء أبراج في الضاحية، ولكن الكثافة في هذه المناطق تعني المرور من 10 إلى 20 أو 30 سكن في الهكتار بالنسبة للأحياء المعمرة مسبقا، وذلك بهدف محاربة التمدد الحضري الذي يهدد المساحات الخضراء التي غالبا ما تحيط بالمدينة، بالإضافة إلى التقليص من التنقلات الآلية وبالتالي التقليص من غازات الدفيئة.

ومنه فإن البحث عن الكثافة هو من أول طموحات التنمية المستدامة المطبقة في المدينة، مع الدمج والمشاركة، كما أن زيادة الكثافة في القطاعات المبنية هي حالة مستقبلية للتجمعات الحالية التي كثافتها أقل بكثير من حالتها في بداية القرن العشرين، وهي تعني بناء أمتار مربعة إضافية قابلة للاستعمال وللعيش في مساحة محددة من ا لأرض، كما أنه غالبا ما تعوض كلمة الكثافة في الدراسات العمرانية بالتراص للدلالة على البعد الاجتماعي للظاهرة.

حيث يسعى العديد من المخططين إلى تعزيز نمط إنشاء المدن المتراصة، من خلال اعتبارها كسياسة عامة، وذلك على الرغم من أن النتائج المتمخضة عن عمليات تنفيذ هذه السياسة لا ترقى إلى مستوى الأهداف المرجوة، حيث أن المدن المتراصة تتميز بالعديد من مظاهر الاستدامة والشمولية والكفاءة، لأن تكاليف توفير مرافق البنية التحتية فيها أقل بكثير من المدن المنتشرة، إلى جانب أن فرص الوصول إلى الخدمات والمرافق أفضل و بالتالي الحد من مظاهر التهميش الاجتماعي، كما تتسم هذه المدن أيضا بتقليص الفترات الزمنية والتكاليف التي تتطلبها عمليات التنقل منها وإليها، وبالتالي التقليل من مستويات استهلاك الوقود، وهذا ما يجعلها من الناحية النظرية أكثر مرونة في إطار حماية البيئة.

[1] الوكالة الفرنسية للتنمية " مدن متنامية - الطبعة العربية فرنسا، وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، الوكالة الفرنسية للتنمية معهد التهيئة والعمران المدني في منطقة إيل دو فرانس 2011، ص[3]76الوكالة الفرنسية للتنمية، مرجع نفسه، ص77.

إلا أنه وبالرغم من هذه الايجابيات فإن هناك العديد من الأصوات المنتقدة لهذا النمط من المدن، نتيجة الجدل الناشئ حول سير عمليات التكثيف الحضري في التيار المعاكس لقوى السوق العقاري التي تطمح إلى تحقيق المزيد من الامتداد، بالإضافة إلى المظاهر السلبية المرافقة للكثافة العالية جدا، كالازدحام والتلوث وزيادة الضغط على الموارد الطبيعية والمساهمة في رفع تكاليف الأراضي وتشجيع عمليات التعمير التي تتجاوز نطاق الارتفاعات المحظورة.[1]

2_3 المدينة الخفيفة (Légère)} صناعة المدينة المستدامة في كل مكان حتى في المدينة المنتشرة} [2]

حتى المدينة المنتشرة الغير متراصة يمكن أن يكون لها مستقبلا مستداما، رغم الاتهامات الموجهة إليها عموما بذريعة أنها لا تعمل من أجل إيقاف التمدد الحضري، حيث أن المهندس المعماري الألماني FINN GEIPEL في مشروعه باريس الكبرى (Le Grand Paris) قام بإعطاء قيمة للمدينة الخفيفة من خلال إدخال عنصر الوضوح باستعمال شبكة من المساحات الخضراء، العديد من الممرات كثافات معقولة وأماكن للاستراحة(Convenaient stores) على الطريقة اليابانية، بالإضافة إلى اقتراح العديد من الخدمات الحضرية في الضاحية ،لأن المدينة في معظم حالاتها منتشرة.

بالرغم من كل المحاولات الساعية إلى الحد من هذا النموذج، فهو يستمر بالانتشار لا محالة، وبالتالي فهو ظاهرة لا يمكن إنكارها لأنها لن تتوقف أبدا وهذا ما يدعو إلى العمل على التأقلم معها، كما أن PIERRE KERMAN يدعو إلى التوقف عن تشويه صورة الضاحية لأنها تعتبر حسب وجهة نظره مفتاح الاستدامة، لأنها مكان التقاء مع التنوع البيولوجي، مكان العلاقة بالوسط الزراعي ومكان تسيير الماء، وبالتالي فإن العمل على تعمير الضاحية يمكن من التوفيق بين التكثيف وسهولة الوصول إلى الثروات الطبيعية"، أي أن التكثيف بطريقة عقلانية وذكية، التموضع الجيد لعمليات التعمير عبر مختلف مناطق المدينة ،ومحاولة تغطية الخدمة فيها عن طريق الربط بين أنماط النقل، واحترام أساسيات الاقتصاد الماء الطاقة والمواد الأولية أثناء تصميمها، يمكن أن يقود إلى إنشاء قطاعات يمكن أن يطلق عليها اسم أحياء بيئية أو أحياء مستدامة، ولكن بوجود سياسة شاملة بمقياس كبير، تقوم على التفكير في تمويل عمليات التعمير المستدام في الضاحية.[3]

4. إستراتيجيات تحقيق الاستدامة في المدن

[1] الوكالة الفرنسية للتنمية المرجع السابق، ص78.

[2] الوكالة الفرنسية للتنمية، المرجع نفسه، ص79.

[3] الوكالة الفرنسية للتنمية، مرجع سابق، ص 80.

يمكن تصنيف برامج خلق مدن مستدامة إلى كل من البرامج التالية:[1]

- المحافظة على البيئة الطبيعية بما فيها المحافظة على الطاقة.
- المحافظة على البيئة المبنية وإطالة عمرها بتحسين متانتها وصيانتها.

-إعادة تشكيل البيئة المبنية لتخفيف الضغط الذي يقع على البيئة الطبيعية بما فيها كل من قرارات استعمالات الأراضي والمواصلات الحضرية.

توفير الخدمات الحضرية الأساسية الملائمة والميسورة لسكان المدينة من خلال:

- **تحسين تسيير الخدمات الأساسية**: بزيادة الفعالية والكفاءة والإنصاف في إيصال الخدمات من خلال خلق الشراكات بين مختلف القطاعات (العام والخاص) خاصة في قطاع النقل والماء.

- **تشجيع ا لاستراتيجيات التمكينية:** ويعني الأخذ باللامركزية في الوظائف وتفويضها إلى الصعيد المحلي مع إشراك المجتمعات المحلية في تشغيل وإدارة الخدمات على صعيد الأحياء.

- **التوسع الحضري المستدام:** ويشمل البعد الإقليمي للتنمية المستدامة للمدن، حيث يشجع المدن على الاستخدام الأمثل للأراضي المنتجة في المناطق الحضرية وحماية النظم الإيكولوجية الهشة.

[2]المطلب الثالث: مستويات وأهداف المدن المستدامة

وقد تطرقنا في هذا المطلب إلى أولا مستويات المدينة المستدامة وثانيا إلى أهداف المدن المستدامة

1. مستويات المدينة المستدامة [3]

حسب المهندس العمراني Philippe MADEC يتم تقييم مقياس المدينة المستدامة وفق أربع مستويات مستوى الحياة اليومية(Le quotidien) وهو الأقرب إلى حياة كل ساكن، مستوى المتروبول(métropole) ، مستوى الإقليم (Le territoire)، ومستوى الكوكب هذا المستوى الأخير الذي

[1]رعد سامي عبد ال رزاق التميمي، " العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي"، الطبعة الأولى (الأردن، دار الدجلة للنشر والتوزيع)، 2008، ص 70.

[2]اريمان محمد ريحان، مرجع سابق، ص 144.

[3]رعد سامي عبد الرزاق، التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، الأردن: دا ر الدجلة للنشر والتوزيع، 2008، ص68

يأخذ بعين الاعتبار الأقاليم المهمشة التي تعاني من اللاعدالة البيئية المحلية والشاملة التي تسببها عمليات النمو العمراني الغير مراقبة، حيث يهتم بتحقيق العدالة البيئية التي تحتاج إلى التفكير على المستوى المحلي والعالمي، ومنه فإن التدخل في أو من أجل المدينة المستدامة، يعني الربط بين هذه المستويات وتحقيق التجانس بينها ، حيث تختلف مقاييس التدخل من أجل تحقيق الهدف المتمثل في المدن المستدامة من المقياس النقطي الشامل ،لان التصرف والتفكير بطرقة مستدامة يقود الى التفكير في كل المقاييس، وهي:

1-1 المقياس النقطي (Eco-opération):

ويتمثل هذا المقياس في التدخلات النقطية على مستوى البناية (سواء تجهيز أو بنايات سكنية) أو على مستوى الساحات العمومية (تهيئة الساحات العمومية)، حيث طالما اقتصرت الاستدامة على مقياس البناية على القطعة الأرضية الخاصة بها وعلى استهلاكها للطاقة، في إطار المقاربة البيومناخية للمورفولوجية العمرانية، هذه المقاربة التي تسمح بتحديد العلاقات المباشرة بين الوسط المناخي (الريح الشمس والضوء) المورفولوجية العمرانية والنوعية البيئية والعمرانية التي يتم خلقها، وذلك بهدف خلق بيانات كامنة وتحسين نوعية البيئية للفضاءات الخارجية العمومية والخاصة "، حيث يجب تجاوز هذه المقاربة حاليا إلى المقاييس الأكبر من أجل التمكن من تحقيق الاستدامة العمرانية

2-1 مقياس الحي Eco-quartier

لا يمكننا أن نتكلم على أحياء مستدامة بل عن مشاريع أحياء مستدامة، لأنه وحدها المدن المستدامة هي التي يمكن أن تضم أحياء مستدامة وبالتالي فإن مشاريع الأحياء المستدامة هي ليست إلا مرحلة من مراحل التوجه نحو المدن المستدامة، فهي عملية تجريبية من أجل اختبار المشاريع والتوجهات، قبل تعميمها على باقي المناطق المتواجدة من المدينة، أو قبل خلق المدينة المستدامة.[1]

3-1 مقياس الحاضرة (Eco-cite)

هي مقاربة جديدة في ميدان الاستدامة الحضرية، ظهرت سنة 2008 من طرف وزارة البيئة الفرنسية في إطار مخطط المدينة المستدامة، بهدف خلق مقياس ملائم أكثر من مقياس البناية (HQE) والأحياء المستدامة، عند معالجة التحديات الأساسية لتهيئة الإقليم، كمعالجة النفايات التنقلات الإنتاج

[1] رعد سامي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 69.

المحلي للطاقات المتجددة، التماسك الاجتماعي والإنصاف الإقليمي، وهو يتطابق مع التجمعات الكبرى التي سوف يبلغ عدد سكانه 000 100 ساكن، وذات سرعة في النمو السكاني معتبرة، ومنه فقد ظهر مقياس الحاضرة نتيجة تنامي المسؤولية البيئية التشاركية من أجل مرافقة المشاريع الحضرية القادرة على تحقيق شعار المدن المستدامة، لأنه مثل أول مقياس للتدخل يعالج إشكالية الإنصاف والعدالة الإقليمية.

1-4مقياس الجهة (Eco-région)

يعتبر المقياس الأوسع والأكفأ ضمن مقاييس الحاضرة، وهو مقياس إستراتيجي ظهر بهدف عدم الفصل بين الريف والحضر أثناء عمليات التخطيط وتوجيهها إلى التفكير حوض الحياة بدل الاقتصار على المجال الحضري.

ومنه فإن التنمية المستدامة في العمران تدفع إلى التفكير في تداخل المقاييس، فهي لا تعني فقط العبور واجتياز المراحل من الأبسط إلى الأكثر تعقيد، بل تعني تحديد العناصر المشتركة بين هذه المقاييس، كما أن ترجمة الانشغالات البيئية على المقاييس الكبرى (المدينة والإقليم) يختلف عن المقاييس الصغرى (البناية والحي) التي لا يمكن تحديد تأثيرها على التركيبة الحضرية، وذلك راجع إلى مواجهة محدودية المشاريع وإلى درجة تعقيد الظواهر على مستوى المقاييس الكبر ى[1].

2 أهداف المدينة المستدامة:

تهدف المدينة المستدامة إلى جودة حياة عالية للجميع في كل مكان، إن الرعاية الاجتماعية والحصول على الخدمات (التعليم والصحة والحياة الترابطية، وخاصة الإسكان) لها دور أساسي، من منظور مزيج اجتماعي، يجب بذل جهد من الأخلاق والتضامن لتعزيز الوصول إلى السكن والترفيه والثقافة لذوي الدخل المنخفض، والمعاقين أو كبار السن، من خلال التوأمة والتعاون بين الشمال والجنوب أو الشرق والغرب، يمكن لهذه المدن أن تساعد في نشر وتطوير هذه المفاهيم في أماكن أخرى من العالم.[2]

- **الثقافة والترفيه:**

[1] ابراهيم سليمان مهنة " التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية - أبعاد وآثار على التنمية المستدامة"، الطبعة الأولى، حلقوس، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2000،

[2] قبلاوي حنان وآخرون، نحو مشروع تحصيص سكني مستدام، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدن جامعة العربي بن مهيدي ،2011، ص17.

تتطلب المدينة المستدامة مواطنين مسؤولين عن البيئة ومسؤولين مستنيرين يعيشون في سياق مرض ويعززون الصحة الجيدة، إن السياسة الثقافية وثقافة التنمية المستدامة للمواطنين البيئيين هي واحدة من العناصر من خلال الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، للمؤسسات الثقافية، وبالتالي تعزيز نفوذه، ويهدف إلى إيقاظ الأطفال على الفن والثقافة في المدرسة، مع احترام التنمية المستدامة، يمكن للعروض الثقافية والترفيهية أن تجعل المدينة أكثر جاذبية.

- **التعليم الترفيهي المستدام:**

يتم تحسين الصحة والإثراء الفكري ونوعية الحياة، من خلال المرافق الثقافية والرياضية المراكز الثقافية بما في ذلك المكتبات ومكتبات الوسائط والوصول إلى الانترنت والطبيعة القريبة، حيث يتم دمج هذا في شبكة خضراء مثل الاكتشاف والبيئة المواد التعليمية، تساهم أماكن العرض والمعارض في إثراء ثقافة كشخص وتعزيز المواهب المحلية أو الفنانين المستقلين، وتكمن هذه المجمعات الرياضية في (بركة السباحة والأراضي وأماكن الرياضة والقرب والطبيعة).

- **الحياة التعاونية والتعاقدية:**

غالبا ما يتم تطويره وتشجيعه بشكل كبير في مشاريع المدن المستدامة، من أجل الانسجام بين جميع السكان والممثلين في المدينة.

- **اقتصاد:**

في مدينة مستدامة، يمكن البحث عن أهداف اقتصادية مختلفة، فلضمان بقاء الشركات المحلية على المدى الطويل، تطوير سلاسل الإمداد القصير الزراعة المحلية والمبيعات المباشرة، وشركات المواد البيئية المحلية ... تفضل تركيب الشركات التي تشكل جزء من التنمية المستدامة (احترام البيئة والهداف الاجتماعية، وما إلى ذلك) يمكن أن ينعكس هذا الهدف على سبيل المثال في شهادة الشركات.

- **تخطيط استخدام الأراضي:**

تواجه المدن ظاهرة التوسع الحضري والظواهر البيئية والحضرية، حيث يؤدي انتشار المحيطات، وتجاوزات الطرق الجانبية، وتيجان المدن التي يفضلها تطوير الطرق ومراكز التسوق الطرفية وانتشار مراكز الترفيه وتوسيع مناطق النشاط والبحث عن موطن فردي في الريف، إلى مدينة مشتتة يستهلك

أراض ي ومولد الإزاحة الدعوة إلى الطاقة المتجددة ليست إجابة فريدة أو كافية لجميع الأضرار التي لحقت بالبيئة، يجب إعادة التفكير في تخطيط استخدامات الأراضي في مدن اليوم وفي الايكولوجي الجديد، وكذلك التنقل.[1]

- **تنويع وسائل النقل:**

ويسهل الامتداد العمراني المنخفض السفر غير المزود بمحركات (ركوب الدراجات والمش ي والتزلج على الماء) والنقل العام، عندما يكون كل ش يء في متناول اليد، يمكن أن يصبح استخدام السيارة هامشيا إن الاستخدام المكثف للمواصلات العامة، والذي يحد من حركة السيارات الخاصة المسؤولة عن الازدحام والتلوث والحوادث ويحل محلها، مما يقلل المسافة بين المنزل والمحطة أو مع المحطة الأقرب، وبالتالي وقت النقل تكون الحافلات وخطوط الترام ذات أولوية على باقي حركة المرور، غالبا ما تستفيد من الممرات المحجوزة.

على الرغم من انخفاض متوسط السرعة، فإن الدراجة مفيدة للغاية للرحلات القصيرة، حيث يتم تعويض هذه الأخيرة بوقوف السيارات بالقرب من الصفر و خطر الاختناق المروري غير موجود، يمكن تشجيع جميع وسائل النقل البديلة بما في ذلك ركوب الدراجات، ولكن أيضا عربات التزحلق، والدراجات البخارية، بما في ذلك مسارات الدراجات والمساحات الخضراء والمشابك وملاجئ الدراجات، توجد أحياء بدون سيارات بالفعل، بالإضافة إلى العديد من مناطق المشاة، وهي مفتوحة أيضا للدراجات.[2]

المطلب الرابع: مؤشرات المدن المستدامة

2. مؤشرات المدن المستدامة:

إن مؤشرات المدينة المستدامة والمعايير والأطر المختلفة تعمل معا كمدخلات في إدارة عمليات الاستدامة العمرانية، فمن خلال توفير المعلومات وتوليد المعرفة، وخلال تشكيل أجندات تعمل جميعا كأدوات لإدارة الأداء وإشراك مختلف الجهات الفاعلة في التعلم وتبادل المعرفة، وبالتالي يمكن أن تفهم

[1] غادة محمد ريحان حسين دور المجتمع في تحقيق التنمية العمرانية المستدامة - التمكين المستدام كمدخل دراسة لأحد التجارب العالمية في تنمية البيئة العمرانية، كلية الهندسة بالمطرية - جامعة حلوان، ص 1-8.

[2] المرجع نفسه، ص 9.

على أنها عملية تقنية لتحديد وتقييم مختلف أبعاد الاستدامة العمرانية، ويمكن اعتبارها عملية سياسية واجتماعية في إدارة مبادرات المدينة المستدامة، وعند النظر في وظيفة مؤشرات المدينة المستدامة، فمن المهم أن توضع بعين الاعتبار الملامح العامة للمؤشرات والسياقات الحضرية الخاصة التي يتم تطبيقها فيها.1

1. 2 أهم مؤشرات المدينة المستدامة على المستوى الدولي

إن معظم المدن في مختلف أنحاء العالم لديها أهداف ومؤشرات للاستدامة ومتكاملة بشكل أو بآخر مع خططها الإستراتيجية ومع سياسات التخطيط لديها، وتركز معظم المؤشرات على الركائز الثلاث للاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بينما تتمحور القطاعات أو الفئات حول البيئة الطبيعية والبيئة المبنية والمياه وإدارة النفايات، والتنقل والطاقة والاقتصاد والتعليم والثقافة والعلوم والابتكار، والرفاه والصحة والسلامة، والحكم ومشاركة المواطن.

على سبيل المثال إذا كانت بعض الممارسات المستدامة قائمة على مفهوم نوعية الحياة وخدمات المدينة، ولا تأخذ هذه المفاهيم بعين الاعتبار البعد البيئي للاستدامة عند صياغة المؤشرات، عندها فإن المؤشرات المتعلقة بالخدمات العامة (مثل الترفيه) قد تشير إلى وجود نوعية حياة جيدة وبالتالي المساهمة في استدامة المدينة، لكن المباني التي تقدم هذه الخدمات في المدينة قد تستهلك كميات كبيرة من الطاقة وهو ما يدل على أن الأداء أكثر فقرا من منظور الاستدامة، ثم يطرح التساؤل: هل هذه المدينة مستدامة أم لا؟ لذا فإن تصنيف المؤشرات قد يصبح مشكلة، وخاصة بالنسبة للمؤشرات التي تعكس أكثر من بعد واحد في آن واحد.[1]

ومع الاهتمام المتزايد بالمؤشرات والحاجة لقياس الاستدامة عن طريق مؤشرات ومعايير التقييم،[2] ظهرت العديد من المشاكل المتعلقة باستخدام وتطبيق المؤشرات، وسنحاول الآن إعطاء لمحة عامة عن عدد من مؤشرات المدن المستدامة المعروفة عالميا والسهلة التنفيذ نسبيا، والتي جربت على الكثير من البلدان والمدن في العالم.

وتوجد مؤشرات الأحياء والمشاريع المستدامة على المستوى الوطني والتي لقيت اعتراف عالمي، وتدعى في العادة أنظمة تقييم الاستدامة وهي منهجية تهدف إلى تحقيق أداة تقييمية للمشاريع العمرانية في إطار

[1] سعودي، هجيره، المرجع سابق، ص125

[2] انظر الملحق رقم 01 والملحق رقم 2.... (جداول منقولة عن سعودي هجيره، مرجع سابق، ص 126.

أهم المحددات المؤثرة على أداء هذه المشاريع مثل الطاقة، المياه، الانبعاثات الكربونية، النقل، الصحة للأفراد.

ويتم العمل بها على مستوى كل بلدان العالم، ويتم من خلالها إصدار شهادات لمدى استدامة الحي أو المشروع بناءا على عدد النقاط أو المستويات التي حققها، وغالبا ما تركز على الأبعاد الثلاث للاستدامة[3]

2 .2 دراسة أنظمة تقييم ومؤشرات الأحياء والمدن المستدامة

سيتم الآن بتحليل عدة مؤشرات لقياس الاستدامة العمرانية واستند اختياري لهذه المؤشرات على معيارين من المعايير العامة أن يكون له علاقة بالاستدامة العمرانية، وأن يغطي أكثر من ركيزة واحدة من الركائز الثلاث للاستدامة.

الملاحظة الرئيسية من دراسة وتحليل أطر مؤشرات المدن والأحياء المستدامة أن هي المؤشرات تغطي الأبعاد الاجتماعية والبيئية بالتساوي (3) و(44)، أما مؤشرات قياس الاستدامة الاقتصادية فتغطي حوالي، 12، إذا أطر المدينة المستدامة تركز بشكل واضح على الأبعاد الاجتماعية والبيئية، أما فيما يخص تقسيم مؤشرات المدينة المستدامة حسب الفئات فقد جاءت المؤشرات التي تغطي الرفاه والصحة والأمن 17 وإدارة المياه والنفايات 14 والبيئة الطبيعية 5.13 والبيئة المبنية 11 بينما كانت الطاقة 6 وتكنولوجيا المعلومات والاتصال 3.

إن أنظمة التقييم ومؤشرات الاستدامة العمرانية عادة ما تنتج من طرف ثلاث أنواع من المنظمات البيئية، ومنظمات تطوير المواطنة الخضراء ، ومنظمات الاستشارات المستدامة، وهذه الأدوات هي لترتيب المدن المستدامة أو السماح للمدن بالمقارنة لإيجاد أفضل الحلول والممارسات كما تم تطوير العديد من نظم المؤشرات من قبل مؤسسات ومشاريع بحثية (MC Manus 2012)، وتستعمل هذه المؤشرات عادة كأدوات تفسيرية أو تجريبية، أو أدوات تقييم الأداء وقد استخدمت مؤشرات الاستدامة على نحو متزايد من قبل الإدارة العامة للتأكد من إستراتيجيات الاستدامة للمدن وخاصة من خلال تمكين تقييم ورصد الأنشطة.[1]

3 .2 نظم إصدار الشهادات للعمران المستدام

[1] سعودي هجيره، المرجع سابق، ص 129.

تحدد هذه النظم الحد الأدنى من متطلبات التنمية والبناء، في حين أن المباني والمشاريع التي تبنى وفقا لنوعية ومعايير هذه النظم يمكن أن تظهر الحد الأقصى للاستدامة، ويمكن الإشارة إلى تعريف العناصر المكونة لنظم إصدار الشهادات كالآتي:

المعيار: ينص على تحديد المواصفات والتفاصيل الرئيسية.

الأهداف: أي الأهداف وجوانب الاستدامة العمرانية.

المؤشر: وصف كمي وقابل للقياس، وكل معيار يتم تقييمه بواسطة عدد من المؤشرات.

نظام التصنيف: يبين حدود التصنيف، فلا بد من تحديد طريقة التقييم (كمي أو نوعي) لقياس المؤشرات والمعايير، ولقياس الحد الأدنى من المتطلبات، ويجب أن يتم عرض نتيجة التقييم ببساطة وعلى وجه التحديد.

عملية التصديق: تحديد التدابير اللازمة والخطوات لمنح الشهادة، وعملية التقييم والتصنيف عادة ما تكون لمباني أو لأحياء أو لمدينة أو لمراحل دورة الحياة مثل التصميم والتخطيط والبناء وما إلى ذلك، كما تصنف نظم إصدار الشهادات على أساس موضوع التقييم بناء مبنى المكاتب مدارس حي مدينة وما إلى ذلك.

لقد ظهرت أنظمة منح الشهادات لأول مرة بهدف تقييم الاستدامة في المباني، ولكن في السنوات الأخيرة تم إعطاء الكثير من الاهتمام لتقييم الاستدامة في الأحياء، حيث أن الحي مستوى بين المدينة والمبنى ويحتوي على كافة الجوانب والمعايير لتحقيق الاستدامة العمرانية، فتحقيق الاستدامة في الأحياء هو الخطوة الأولى نحو تحقيق الاستدامة في المستويات العليا.[1]

[1] المرجع نفسه، ص130.

*الشكل رقم 6: **استعمال طريقة من الأسفل إلى الأعلى والعكس في الاستدامة العمرانية***

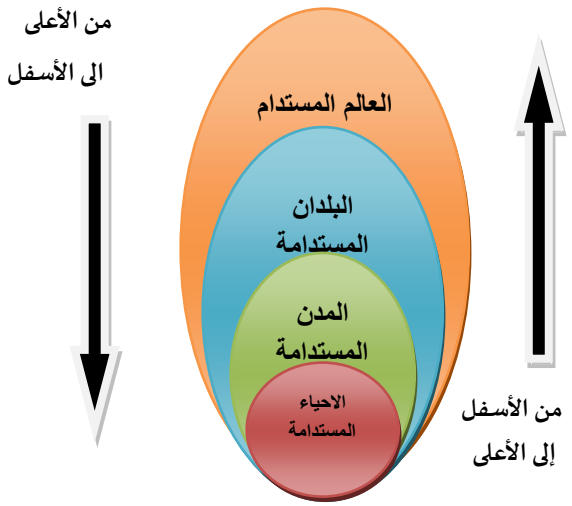

المصدر: من إعداد الطالبة

المدن وأحياء المدينة كقاعدة للاستدامة لديها دور قوي في دفع عجلة الاستدامة العمرانية والتي هي شرط مسبق لتحقيق الاستدامة في المستويات العليا، فهناك علاقة متبادلة بين المستوى الأول، أي الأحياء المستدامة والمستوى الأخير، أي العالم المستدام، ويمكن تفسير هذه العلاقة على النحو التالي:

- تحديد الأهداف العامة والجوانب الرئيسية للاستدامة على الصعيدين الوطني والدولي، وأيضا تفاصيل وأهداف فرعية على المستويات الإقليمية والعمرانية من أعلى إلى أسفل.
- تحديد الاستراتيجيات الوظيفية والمشاريع التنفيذية على المستويين الإقليمي والمحلي، والدعم والرصد على الصعيدين الوطني والدولي من أسفل إلى أعلى، والنقطة المهمة هي أن هناك اجة إلى أداة لتقييم أهداف وإستراتيجيات الاستدامة العمرانية في الاتجاهين، وقد أدت هذه الحاجة في ظهور وانتشار نظم إصدار الشهادات.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى تعريف التنمية المستدامة ومعرفة جذورها وتطورها، ثم تطرقنا الى مختلف التعريفات المتعلقة بالمدينة المستدامة والانواع المختلفة للمدينة ثم الى تحديد خصائص المدن المستدامة وتبيان المبادئ التي تقوم عليها لتلخص الدراسة الى تحديد أهداف وأهم مؤشرات المدن المستدامة.

إن مفهوم المدينة المستدامة يحمل العديد من المبادرات الفرعية من وجهات نظر مختلفة، فقد وفر إطارها الواسع منصة واسعة لاستكشاف قضايا التنمية الصديقة للبيئة مع تنمية منخفضة التأثير والاقتصاد الأخضر والقدرة على التكيف والحد من الكربون و تعزيز الأداء والجودة و غيرها، وقد أدت كل هذه الى المبادرات الى خلق استراتيجيات وخطط مستدامة من أجل تحديث و تطوير المدن.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لو اقع المدن المستدامة في الجز ائر

"مدينة مستغانم نموذجا"

-دراسة حالة المدينة الجديدة بالقطب الحضري بالحشم-

تمهيد:

تكتسي عملية التحليل أهمية كبيرة في جميع الدراسات و الأبحاث العلمية غير أن أهميتها كبيرة و ضرورية بالنسبة للدراسات العمرانية فهي محور ارتكاز بالنسبة للباحثين في هذا المجال ،و التخصص من أجل الوصول الى تفسيرات منطقية وواقعية للظواهر المدروسة ، لذلك تعين إجراء دراسة تحليلية لمدينة مستغانم من خلال إبراز موقعها الجغرافي و عرض إمكانياتها من خلال التطرق الى جميع الجوانب الطبيعية و كذا الاجتماعية والاقتصادية التي كان لها تأثير مباشر على تكوينها و استدامتها ، كما سوف نتعرف على ديوان الترقية والتسيير العقاري الذي يقوم بترقية الخدمة العمومية في مجال السكن .

سوف نتطرق في بحثنا هذا الى دراسة حالة المدينة الجديدة المتواجدة بالقطب الحضري بمنطقة الحشم حيث تعتبر هذه المدينة من أهم الأقطاب الحضرية في مدينة مستغانم ذات كثافة سكانية معتبرة و من أجل إعطاء صورة واضحة و متكاملة عن الوضعية الحالية التي تشهدها المدينة و ما مدى تطبيق معايير الاستدامة فيها من الناحية الاجتماعية، الاقتصادية و العمرانية للمدينة الجديدة و شبكة الطرقات و ما مدى توفير الفضاءات الخضراء و الترفيه حتى يمكن للسلطات المعنية والمواطن تدارك الخلل و المضي من أجل مدينة مستدامة مستقبلا، كل هذا وفقا لخطة هذا الفصل:

- **المبحث الأول: دراسة تحليلية لمدينة مستغانم**
- **المبحث الثاني: مهام ديوان الترقية والتسيير العقاري لمدينة مستغانم**
- **المبحث الثالث: دراسة حالة للمدينة الجديدة بالقطب الحضري بمنطقة الحشم**

المبحث الأول: دراسة تحليلية لمدينة مستغانم

تكتسي عملية التحليل أهمية كبيرة في جميع الدراسات و الأبحاث العلمية غير أن أهميتها كبيرة وضرورية بالنسبة للدراسات العمرانية في محور ارتكاز بالنسبة للباحثين في هذا المجال و التخصص من أجل الوصول الى تفسيرات منطقية وواقعية للظواهر المدروسة ،لذلك تعين إجراء دراسة تحليلية لمدينة مستغانم محل الدراسة في هذا البحث من أجل إعطاء صورة واضحة و متكاملة على الوضعية الحالية التي تشهدها المدينة ومدى استدامتها سواء من الناحية الاجتماعية، الاقتصادية و العمرانية، للأحياء السكنية بالمدينة و شبكة الطرقات و البنى التحتية .

المطلب الأول: الإطار الجغرافي والتاريخي لمدينة مستغانم.

1 -الإطار الجغرافي

1-1 التاريخ القديم

بنى الفينيقيون ميناء بونيقي اسمه مُرُستاگا Murustaga، أعاد الرومان بناء المدينة وأعطوها الاسم كارتِنّاcartenna ، في زمن گالينوس Gallienus حكم 260-268. الموقع يبدو انه كان مأهولاً في العصور الوسطى. منطقة مستغانم كانت موطناً لقبائل زناتة حتى وصول الهلاليين والمرابطين. وكانت تحت حكم المرابطين حين بنى يوسف بن تاشفين (1061-1106)، في 1082، برج المحل، القلعة السابقة لمستغانم. من بعده، آلت مستغانم إلى الزيانيين من تلمسان، ثم المرينيين من فاس، الذين بنى أحدهم، أبو الحسن علي بن أبي سعيد الجامع الكبير في 1341.

1 .2-العصور الحديثة:

في 1511، فرضت إسبانيا على سكان مستغانم معاهدة إلا أنهم رفضوا قبولها. إلى أن جاء الأتراك

العثمانيون في 1516 وطردوا الاسبان. ومنذ ذلك الحين، تزايدت أهمية وهران (المنافسة التقليدية لمستغانم آنذاك) للمحتلين الاسبان، وقالت انها ترى أهمية المتزايدة. وبعد عدة سنوات من المقاومة، وجهوا نداء استنجاد الى خير الدين بربروس الذي ساعدهم على إلحاق هزيمة ساحقة بالإسبان في معركة مزغران في أغسطس 1558. مستغانم انضوت في الدولة العثمانية، حيث قام خير الدين بربروس بتوسيعها وتقوية تحصيناتها.

1 .3-الاحتلال الفرنسي:

قامت الحامية التركية في مدينة الجزائر بمساعدة الكول اوغلي kouloughlis بصد الهجمات الفرنسية مرتين على مستغانم (في عامي 1832 و1833). وكانت مستغانم موقعاً بحرياً حصيناً، لذا فقد حرصت القوات الفرنسية على احتلاله في هجوم في يوليو 1833، خوفاً من أن تسقط المدينة في يد الأمير عبد القادر. في عام 1847 بمدينة مستغانم تشكل الفوج الأول من الجنود الجزائريين في الجيش الفرنسي، الذين اشتهروا باسمturcos ، وذلك بموجب أوامر من القائد بوسكيه.Bosquet .

ثم نمت المدينة بوصول المستعمرين الذين استوطنوا المناطق المحيطة، وطوروا وسائل المواصلات مع المناطق الداخلية.

تيجديتTiédit ، المدينة العربية القديمة لا تزال في الشمال، وذلك في قوس حول المنحنى المقعر لعين صفرا، التي تحتوي على مقابر الأولياء، التي تحظى بإجلال واسع النطاق. إلى الشمال والشرق، على جانبي الوادي المخبأ خلف الانشاءات، تُظهِر المدينة ملامح اوروبية ومتوسطية، ببيوتها ذات الأقواس وشوارعها المظللة بالأشجار، والمطالع الزجاجية التي تتسلق جوانب المنحدرات العالية للوصول إلى أعلى الهضبة التي تربط بين ميناء صلمندر وخروبة.

1. 4-الجغر افيا الاقتصادية:

تتميز ولاية مستغانم بثروة أراضيها الزراعية وشريطها الساحلي الذي يعطيها أهمية زراعية وسياحية حقيقية.

كما اعتبرت الدراسة التي أجرتها الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم (ANAAT) ولاية مستغانم من حيث الموارد الإقليمية وأهمية واجهتها البحرية وقربها من وهران. ومجموعة البتروكيماويات من أرزيو، أن مستغانم "مركز قضايا التخطيط والتنمية المستدامة"، لا سيما فيما يتعلق بالبرمجة الإقليمية للشمال الغربي.

2- الموقع الجغرافي:

يقدر عدد سكان ولاية مستغانم الى غاية 2020/12/31 بـ 207140 نسمة بكثافة سكانية قدرها 400 نسمة في الكيلومتر المربع.

الشكل رقم 7: خريطة مدينة مستغانم

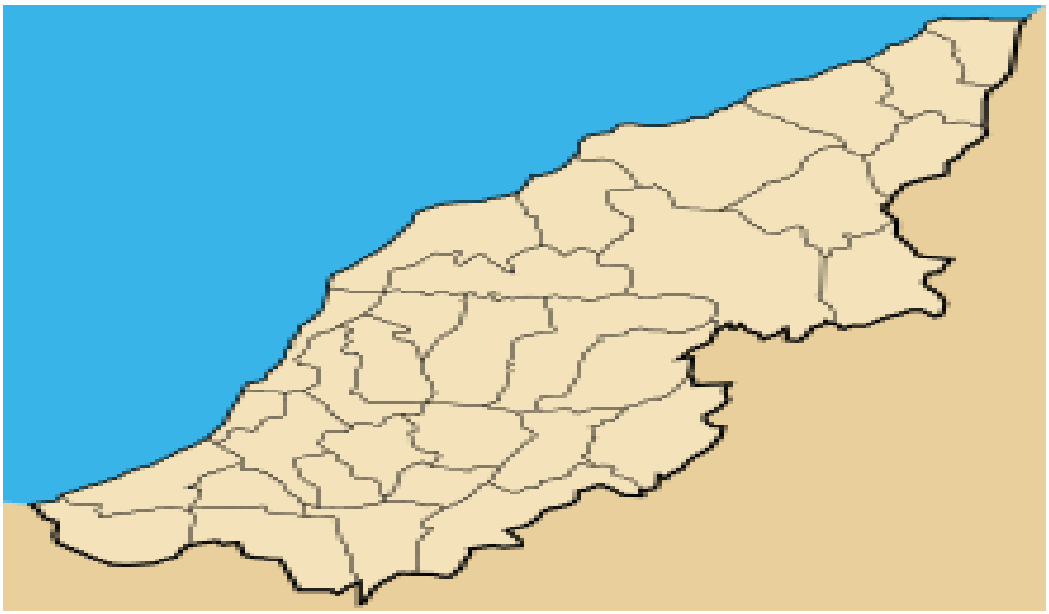

المصدر: DZ_27_Mostaganem_Province_With_the_Sea.svg

2. 1-المساحة:

يغطي إقليم ولاية مستغانم مساحة اجمالية قدرها 2269 كم مربع وله واجهة بحرية طولها 124 كلم تحده الولايات التالية:

- من الشمال البحر الأبيض المتوسط.
- من الشرق ولايتي الشلف وغليزان.
- من الجنوب ولايتي وهران ومعسكر.

2. 2-المناخ:

يتميز مناخ ولاية مستغانم بالرطوبة شتاءا والحرارة صيفا ويعتبر على العموم نصف جاف كما تتميز الامطار بعدم الانتظام وتتراوح مقاييسها ما بين 350 و500 ملم/السنة.

2. 3-التضاريس:

تتميز تضاريس ولاية مستغانم بأربعة وحدات مورفولوجية تنتمي الى منطقتين متباينتين هما الهضبة والظهرة.

الجدول رقم 2: تضاريس مدينة مستغانم

الهضبة		الظهرة	
الوحدات	**البلديات المعنية**	**الوحدات**	**البلديات المعنية**
السهول المنخفضة الغربية	مزغران- حاسي ماماش- استيديا- عين النويصي- الحسيان – فرناكة	**السهول الشرقية**	بن عبد المالك رمضان- حجاج- سيدي لخضر- خضرة- عشعاشة- أولاد بوغالم
هضبة مستغانم	مستغانم- صيادة – خير الدين – عين تادلس- الصور – بوقيرات- سوافلية- ماسرة- سيرات- طواهرية- عين سيدي شريف- منصورة - سوافلية	**جبل الظهرة**	وادي الخير- الصفصاف – أولاد مع الله- عين بودينار- نكمارية – سيدي علي- تازقايت – سيدي بلعطار

2 .4-التقسيم الإداري للولاية:

الجدول رقم 3 :تتكون ولاية مستغانم من 10 دوائر و32 بلدية موزعة كما يلي:

الدوائر	البلديات
مستغانم	مستغانم
حاسي ماماش	حاسي ماماش – مزغران – ستيدية -
عين تادلس	عين تادلس – الصور – واد الخير – سيدي بلعطار
بوقيرات	بوقيرات - سيرات – سوافلية – صفصاف
سيدي علي	سيدي علي – تازقايت – أولاد مع الله
عشعاشة	عشعاشة – نكمارية –خضرة – أولاد بوغالم
عين نويصي	عين نويصي – الحسيان – فرناكة
ماسرة	ماسرة – منصورة – طواهرية – عين سيدي شريف
سيدي لخضر	سيدي لخضر – حجاج – بن عبد المالك رمضان
خير الدين	خير الدين – عين بودينار - صيادة

المطلب الثاني: إمكانيات مدينة مستغانم

تهدف الاستدامة إلى تحسبن رفاهية الإنسان على المدى الطويل من خلال تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، والتقليل من استهلاك الموارد، ومن الضرر البيئي، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، وضمان العدالة، والتقليل من استهلاك الاراضي والموارد الطبيعية، وترشيد وإدارة كفاءة التدفقات الحضرية، والحفاظ على التنوع الثقافي والاجتماعي.

إن تحليل أبعاد التنمية الحضرية المستدامة لمدينة مستغانم لابد أن يتطرق إلى أربع مجالات أساسية والتي تعتبر جوهر التنمية المستدامة وهي المجال البيئي، المجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي والمجال العمراني الذي يعتبر المتحكم الرئيسي في باقي المجالات الأخرى، وذلك لما له من تأثير على حياة السكان الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

1-المجال البيئي :

ويعني حفظ البيئة وعدم إتلافها سواء من خلال الاستغلال غير العقلاني والمفرط للموارد الطبيعية أو من خلال التصريف العشوائي للنفايات خاصة الصناعية منها.

بما أن المدينة هي عبارة عن نظام بيئي حضري يتكون من نظام طبيعي ونظام اصطناعي، فإن البعد البيئي لمدينة مستغانم يعتبر من أهم الأبعاد التي تتحكم في الفرص التنموية للمدينة على المدى القريب المتوسط والبعيد، فهو يشتمل على الإمكانات الطبيعية التي تضمها المدينة والتي يمكن استغالها من أجل تحويل النمو العمراني لمدينة مستدامة.

1 .1-الثروة الغابية:

تغطي غابات الولاية مساحة 32227 هـ 40 ار 28 س مقارنة بالمساحة الاجمالية للولاية والتي تقدر بـ 226900 هـ بمعدل 14 % بما في ذلك الأشجار الغابية السائدة.

_ الصنوبر الحلبي: 11183 هكتار

_ العرعار: 4766 هكتار

_ العرعار الفينيقي: 4664 هكتار

يعد قطاع الغابات من بين القطاعات التنموية الفعالة على المستوى المحلي وذلك من خلال المشاريع المختلفة المسندة له، حيث حددت محافظة الغابات مجالات للاستثمار في الغابات وهذه الأنشطة تولد الوظائف وتشارك في التنمية المستدامة.

الصورة رقم 5: *الغابات الاستجمام بمدينة مستغانم*

1 .1. 1-غابات الاستجمام:

يتجسد مفهوم غابات الاستجمام والترفيه في أحكام **المرسوم التنفيذي رقم 06 _ 368 المؤرخ في 2006/10/19** المحدد للنظام القانوني لرخصة استغلال غابات الاستجمام وشروط وكيفيات منحها، في هذا الاطار تم المصادقة على 07 غابات موجهة للاستجمام و ذلك بموجب قرار وزاري في **الجريدة الرسمية العدد رقم 12 المؤرخ يوم 2019/02/24.**

الجدول رقم 4: **غابات مدينة مستغانم**

البلدية	تسمية غابات الاستجمام	المساحة(هكتار)	مرجع القرار الوزاري	ملاحظة
ين عبد المالك رمضان	كاب ايفي	17هـ00 ار 00 س	رقم 963 / 2018.09.15	ممنوحة
استيديا	سيدي منصور	16 هـ 00 ار 00س	رقم 964/ 2018.09.15	غير ممنوحة
خضرة	فرناكة	10 هـ 00 ار 00س	رقم 969/ 2018.09.15	ممنوحة
مستغانم	الحرية	10 هـ 57 ار 67س	رقم 965/ 092018.15	ممنوحة
سيدي لخضر	سداوة	16 هـ 00 ار 00س	رقم 968/ 2018.09.15	غير ممنوحة
بوقيرات	محاريقة	14 هـ 31 ار 00س	رقم 966/ 2018.09.15	ممنوحة
ماسري	سيدي بن ذهيبة	09 هـ 38 ار 31س	رقم 967/ 2018.09.15	غير ممنوحة
07	**07**	**93 هـ 26ار 98 س**	**07**	

المصدر : ولاية مستغانم

كما استفادت ولاية مستغانم من برمجة سبعة (07) مشاريع لتهيئة غابات الاستجمام الا ان ثلاثة (03) منها لم يتم منحها والتي تدرج كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم 5: **سبعة مشاريع لتهيئة غابات الاستجمام**

البلدية	تسمية غابات الاستجمام م	المساحة (هكتار)	مرجع القرار الوزاري
استيديا	سيدي منصور	16 هـ 00 ار 00 س	رقم 964/ 15092018
سيدي لخضر	سداوة	16 هـ 00 ار 00 س	رقم 968/ 15092018
ماسري	سيدي بن ذهبية	09 هـ 38 ار 31 س	رقم 967/ 15092018
03	**03**	**41هـ 38 ار 31 س**	03

المصدر: ولاية مستغانم

الصورة رقم 6: ***غابة ترفيهية "بعين إبراهيم" (سيدي لخضر)***

الصورة رقم 7: ***غابة ترفيهية "بسيدي منصور"***

Forêt récréative "Sidi Mansour" partie de la forêt domaniale des dunes de Stidia

X	Y
763630	3965448
763707	3965337
763556	3965245
763359	3965125
762960	3964803
762922	3964754
762811	3964951
762852	3965011
762880	3965001
762908	3964981
762941	3964984
762963	3964986
762968	3965000
763060	3965065
763166	3965172
763189	3965198
763261	3965243
763360	3965393
763426	3965398
763435	3965399
763457	3965403
763477	3965414
763499	3965407
763553	3965418
763567	3965429

Légende

La limites de la wilya de Mostaganem

Forêts Récréatives

0 0,0475 0,095 0,19 Miles

N

Source de Données:
Image Satilitaire Yandex (Sas Planet);
Système Géodisique: WGS 84
Systeme de Projection: UTM Fuseau 30

Superficie:16 ha 00 a 00 ca

1 .1 .2-المحيطات الموجهة للاستصلاح:

يتجسد مفهوم محيطات الاستصلاح الأراضي الغابية في احكام **المرسوم التنفيذي رقم 01 _ 87 المؤرخ في 05_04_2001** المحدد لشروط وكيفيات ترخيص حق الاستغلال داخل الملك العمومي الغابي الوطني.

حيث تم المصادقة على 14 محيط استصلاح عبر ولاية مستغانم وذلك بموجب قرار وزاري في الجريدة الرسمية العدد رقم 02 المؤرخة يوم 2004/01/07.

يقصد من الاستصلاح كل عمل استثماري يهدف الى جعل فراغات الأراضي الغابية الغير المنتجة منتجة وتثمينها عن طريق الاعمال الاتية وفقا للمادة 11 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه.

_نشاطات تربية الحيوانات (التربية الصغيرة للحيوانات والتربية الصيدلية)

_ إنشاء بساتين الأشجار المثمرة والنباتات الطبية والعطرية.

_ المغروسات الغابية.

الجدول رقم 6: **مساحة محيطات استصلاح الأراضي الغابية**

عدد البلديات	عدد المحيطات	عدد المستثمرين	المساحة المستغلة	النشاط
10	14	37	84 هـ 73 ار 23 س	الأشجار مثمرة وتربية الصغيرة للحيو انات

المصدر: ولاية مستغانم

1. 2- عملية معالجة النفايات المنزلية والمشابهة لها :

تتوفر ولاية مستغانم حاليا على ستة (06) مراكز للردم التقني من بينها خمس (05) مراكز للنفايات المنزلية والمتشابهة وواحد (01) مركز الردم للنفايات الهمدة بطواهرية والمسيرة من طرف المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني.

الجدول رقم 7 : **مركز الرد التقني**

	الموقع	قدرة الاستيعاب مع القبة	النفايات المسترجعة			
			البلاستيك	الغلاف البلاستيكي	الورق/الكرطون	خليط كل المواد
			الكمية (كغ/شهر)	الكمية (كغ/شهر)	الكمية (كغ/شهر)	الكمية (كغ/شهر)
مركز الردم التقني للصور	أولاد عمور	119200طن	1 018	660	7 151	12 322
مركز الردم التقني لعين سيدي شريف	ماسرة	200 000 طن	1 345	530	8 023	14 536
مركز الردم التقني لبوقيرات	الطواهرية	00072 طن	1 254	420	7 747	15 936
مركز الردم التقني للنفايات الهامدة للطواهرية	الطواهرية	92 903 متر مكعب				
مركز الردم التقني لسيدي علي	الواهة سيدي علي	800428 طن	1 326	580	8 655	16 436
مركز الردم التقني لمستغانم	الحشم_ صيادة	000368 طن	1 523	1772	9 144	17 953
المجموع			6 466	3 962	40 720	77 183

المصدر: ولاية مستغانم

الجدول رقم 8- **كمية المواد التي تم استرجاعها خلال سنوات (2016 _ 2022):**

السنة		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع/كغ
PET(كغ)		30 270,50	328 343,10	613 635,00	773 620,00	558 360,00	374 280,00	807 080,00	3 485 588,60
البلاستيك بكل أنواعه(كغ)		754,80	17 683,30	2 636,00	10 100,00	8 480,00	14 760,00	50 740,00	105 154,10
الغلاف البلاستيكي(كغ)		2 814,30	36 079,40	51 324,00	31 360,00	42 460,00	24 220,00	47 540,00	235 797,70
خليط كل المواد (كغ)		0,00	0,00	0,00	0,00	69 740,00	471 573,00	0,00	541 313,00
الحديد(كغ)		0,00	0,00	0,00	0,00	2 320,00	16 220,00	47 600,00	66 140,00
الكرتون(كغ)		103 050,00	27 900,00	47 220,00	34 560,00	0,00	192 240,00	288 080,00	693 050,00
العجلات المطاطية المستعملة (كغ)		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	2 180,00	42 140,00	44 320,00
الألمنيوم (كغ)		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	800,00	760,00	1 560,00
الخشب(كغ)		0,00	0,00	0,00	240,00	0,00	0,00	0,00	240,00
البطاريات(كغ)		0,00	0,00	0,00	0,00	780,00	0,00	0,00	780,00
الخبز (كغ)		0,00	0,00	0,00	12 020,00	9 260,00	2 440,00	0,00	23 720,00
النسيج	الأغطية(كغ)	14 120,00	0,00	0,00	0,00	2 200,00	3 520,00	580,00	20 420,00
	الافرشة (وحدة)	0,00	0,00	0,00	0,00	2 340,00	994,00	112	3 446,00
المجموع(كغ)		151 009,60	410 005,80	714 815,00	861 900,00	693 600,00	1 102 233,00	1 284 520,00	
المعدل الشهري(كغ)		12 584,13	34 167,15	59 567,92	71 825,00	57 800,00	91 852,75	160 565,00	5 221 529,40

المصدر: ولاية مستغانم

الصورة رقم 8 ***مركز الردم التقني بالصور – أولاد عمو ر***

البلديات المستفيدة 08: عين تادلس، الصور، واد الخير، سيدي بلعطار، خيرالدين ، وعين بودينار

الصورة رقم 9: ***مركز الردم التقني بالطواهرية***

البلديات المستفيدة 06 : الطواهرية ، بوقيراط،سيرات ، سو افلية، الصفصاف ، منصورة.

3.1- المصادر المائية لمدينة مستغانم:

تعتبر المصادر المائية من أهم العناصر الطبيعية التي يجب العمل على المحافظة عليها وتثمينها من اجل ضمان استدامتها وضمان حق الأجيال القادمة، حيث تتميز مستغانم بكثافة نسبة الشبكة المائية يمثلها كل من السدود والابار ومحطات التصفية الآتية:

الابار العميقة: 1021 (4 لتر/ثانية)

الابار: 10370 (1 لتر/ثانية)

السدود: 3 الحجم الإجمالي 165 هكتومتر 3

الحواجز المائية: 3 (الحجم الإجمالي 900000 م 3)

الاحواض: 2192 (الحجم الإجمالي 219200م3)

الجدول رقم 9 : ***امكانيات السدود المجودة***

السـدود	سمك المتوسط	مساحة (كم2)	المدخول السنوي	السقي (م3)	المياه الصالحة للشرب
بلاطو مستغانم	70	700	26	19,5	16,2
محيط البرجية	150	250	10	3,1	6,6
بوقيرات	80	240	9,5	5,7	7,9
واد شلف	15	16,5	6,6	1,3	1,3

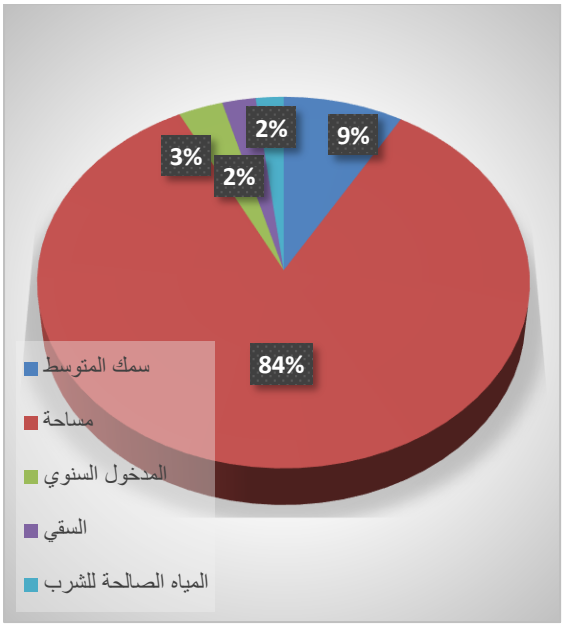

الشكل: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (9)

الجدول رقم 10 وضعية الموارد السطحية (السدود والاحواض المائية)

السدود	الكمية (م 3)		البلدية	عدد محيطات السقي (الكمية)
	المتحركة	النظرية		
-1سد كراميس	25	45	عشعاشة	01 (1200 هكتار)
2-واد شلف	50	50	واد الخير	/
-3سد كرادة	70	70	حشاسطة	
1واد موسى	0,300	0,300	اولاد مع الله	0
2 واد بن حسان	0,300	0,300	سيدي علي	0

المصدر: مديرية الموارد المائية لمدينة مستغانم

الجدول رقم 11 وضعية شبكات التطهير عبر البلديات (إلى 31/12//2021) مديرية الموارد المائية مستغانم – مصلحة التطهير

البلدية	طول الشبكة م ط	إجمالي السكان 2021	نسبة الربط الإجمالية	نسبة الربط للمناطق الحضرية	نسبة الربط للمناطق الريفية
مستغانم	276 375	169 272	100%	100%	100%
حاسي مماش	47 675	42 604	84%	100%	68%
مزغران	49 421	37 200	100%	100%	99%
استيديا	53 767	14 091	78%	100%	56%
عين تادلس	76 343	51 622	58%	100%	15%
صور	31 400	25 987	59%	100%	17%
واد الخير	16 000	21 871	58%	100%	16%
سيدي بلعطار	25 000	6 982	50%	100%	0%
بوقيراط	41 410	39 120	69%	100%	36%
سيرات	46 880	28 059	72%	100%	42%
سوافلية	31 520	22 292	75%	100%	50%
صفصاف	20 840	16 464	60%	100%	16%
سيدي علي	136 478	46 281	65%	100%	28%
تازقيت	13 187	10 354	58%	100%	14%
أولاد مع الله	32 227	10 537	85%	100%	69%
عشعاشة	110 148	40 419	86%	100%	71%
نكمارية	48 000	12 640	77%	100%	54%
خضرة	68 850	16 994	100%	100%	100%
أولاد بوغالم	59 490	16 877	76%	100%	52%
عين النويصي	53 420	20 384	89%	100%	77%
فرناكة	44 355	20 017	91%	100%	81%
الحسيان	39 104	10 945	93%	100%	86%
ماسرة	37 309	34 877	58%	100%	15%
منصورة	16 800	22 643	57%	100%	14%

طواهرية	27 132	9 064	62%	100%	23%
عين سيدي الشريف	29 446	13 314	58%	100%	15%
سيدي لخضر	100 370	40 214	56%	100%	12%
حجاج	63 714	19 595	74%	100%	47%
بن عبد المالك رمضان	31 206	15 178	76%	100%	51%
خير الدين	63 134	37 203	90%	100%	79%
عين بودينار	22 000	7 432	83%	100%	65%
صيادة	57 612	41 873	95%	100%	90%
المجموع	**1 770 613**	**922 405**	**75%**	**100%**	**49%**

المصدر: مديرية الموارد المائية لمدينة مستغانم

الجدول رقم 12 ***محطات التصفية:***

البلدية	عدد محطات التصفية	قدرة المعالجة (م3/اليوم)	حجم المياه الصرف المسترجعة (م3/سنة)	نسبة إسترجاع المياه الصرف
مستغانم	1	350 000 EQ/H – 56000 M3/j	25 062 652	86%
حاسي مماش	ربط بمحطة التصفية مستغانم			
مزغران	ربط بمحطة التصفية مستغانم			
استيديا	ربط بمحطة التصفية مستغانم			
صور	1	1000 EQ/H- 400M3/j	قراوشة 35040	3%
بوقيراط	1	18 000 EQ/H – 2600 M3/j	2 669 756	40%
سيدي علي	1	40 000 EQ/H – 5800 M3/j	2 391 480	65%
خضرة	1	30 000 EQ/H – 4600 M3/j	797 160	29%
أولاد بوغالم				
عين النويصي	1	25 000 EQ/H – 2800 M3/j	876 000	67%
فرناكة	1	25 000 EQ/H – 2100 M3/j	2 044 000	88%
ماسرة	1	18 000 EQ/H – 2600 M3/j	2 197 592	57%
سيدي لخضر	1	35 000 EQ/H – 5600 M3/j	1 353 420	61%
حجاج	1	18 000 EQ/H – 2200 M3/j	1 281 880	67%
بن عبد المالك رمضان				
المجموع	**10**	**84 300 M3/j**	**38 673 940**	**56.30%**

المصدر: مديرية الموارد المائية لمدينة مستغانم

1. 3 .5-محطات تحليه المياه:

يوجد في ولاية مستغانم محطة لتحليه مياه البحر تقع على بعد حوالي عشرة كيلومترات شرق الولاية وتقع في منطقة سنكتار. تبلغ طاقتها الإنتاجية 200.000 متر^3 / يوم لتلبية احتياجات مياه الشرب لسكان يبلغ عددهم 1,333,320 نسمة؛ دخلت حيز الإنتاج في أكتوبر 2011، تطبيقا لبرنامج إنتاج وتوصيل مياه الشرب.

الصورة رقم 10: ***محطة تحليه المياه " سنكتار "***

المصدر: ANIREF/Monographie de la wilaya de MOSTAGANEM, p 19

1. 4- قطاع الطاقة:

الجدول رقم 13 ***ربط بالغاز الطبيعي إلى غايـة 2021/12/31:***

البلديات	عدد المساكن المربوطة بشبكة الكهرباء	عدد الزبائن شبكة الغاز الطبيعي	عدد المساكن المربوطة بالغز في انتظاروضعها في الخدمة	مجموع عدد السكنات المربوطة بشبكة الغاز	نسبـة التغطية بالغاز الطبيعي
مستغانم	45300	38412	6	38418	84,81
حاسي ماماش	8000	4967	121	5088	63,60
مزغران	7831	6567	39	6606	84,36
إستيديـة	3472	1967	407	2374	68,38
عين تادلس	8948	3806	1133	4939	55,20
صور	2763	779	394	1173	42,45
واد الخير	4166	0	0	0	0,00

سيدي بلعطار	1407	301	387	688	48,90
بوقيرات	7392	2026	935	2961	40,06
سيرات	4710	875	645	1520	32,27
سو افليـة	3406	95	306	401	11,77
صفصاف	2301	0	0	0	0,00
سيدي علي	10675	5708	1531	7239	67,81
تزغايت	1926	100	191	291	15,11
أولاد معالله	1767	357	338	695	39,33
عشعاشـة	7983	301	1488	1789	22,41
نكماريـة	1861	67	471	538	28,91
خضـرة	3472	160	756	916	26,38
أولاد بوغالم	3387	0	0	0	0,00
عين النويصي	3809	2242	827	3069	80,57
الحسيان	3710	961	444	1405	37,87
فرناكـة	2485	955	717	1672	67,28
ماسرى	6893	3131	1086	4217	61,18
منصـورة	3352	277	502	779	23,24
طواهريـة	1872	345	539	884	47,22
عين سيدي شريف	2049	387	442	829	40,46
سيدي لخضـر	10158	2941	1170	4111	40,47
حجاج	5711	2740	786	3526	61,74
بن عبد المالك رمضان	4215	1781	570	2351	55,78
خير الدين	7243	2313	98	2411	33,29
عين بودينار	2201	356	527	883	40,12
صيادة	10213	7221	35	7256	71,05
مجموع الولايـة	**194678**	**92138**	**16891**	**109029**	**56,00**

المصدر: مديرية الكهرباء والغاز لولاية مستغانم

ملاحظـة:

نسبـة الربط بالغاز الطبيعي (نسبـة التغطية بالغاز الطبيعي) وهي تمثل النسبة بين عدد السكنات المربوطة بشبكة الغاز الطبيعي وعدد السكنات المربوطة بشبكة الكهرباء.

هذه النسبـة انخفضت (60 % في سنـة 2020 إلى 56 % في سنـة 2021) وذلك راجع إلى العدد الهائل لعدد السكنات المربوطة بشبكـة الكهرباء في سنـة 2021 وعكس ذلك أن المساكن المربوطة بالغاز الطبيعي في سنـة 2021 كان بنسبـة أقـل.

الجدول رقم 14 ***الأحياء والتجمعات السكنية الاجتماعية المربوطة بشبكة الغاز الطبيعي في سنة 2021 بعنوان الصندوق المشترك للجماعات المحلية 2019:***

البلديات	الأحياء والتجمعات	عدد المساكن	تاريخ الوضع في الخدمة
حجاج	جبابـرة	367	
سيدي لخضـر	دوار الزيـن (تكملـة)	54	
سيدي علي	برج الماء تفاسكـة	236	
	حدادشـة	468	
مستغانـم	تجديت – شارع مرزوق صالح	9	
صيادة	سيدي فلاق	328	04/07/2021
المجمـوع	06مراكـز	14	

المصدر: مديرية الكهرباء والغاز لولاية مستغانم

4.4.1 - الحصيلة السنوية لسنة 2022

أ/توزيع المنتجات البترولية:

الجدول رقم 15 ***تقسيم شبكة توزيع المحروقات عبر البلديات:***

البلدية	مستودع	محطة خدمات		نقاط البيع	موزع حر	محطة بحرية
		محطة نقطال	GL			
حاسي ماماش	–	1	–	2	–	–
مزغران	–	–	–	2	–	–
استيديا	–	–	–	–	–	–
عين تادلس	–	1	–	3	–	–
صور	–	–	–	–	–	–
واد الخير	–	–	–	3	–	–
سيدي بلعطار	–	–	–	–	–	–
بوقيرات	–	1	1	2	–	–
سيرات	–	1	–	4	–	–
سو افلية	–	–	–	–	–	–
صفصاف	–	–	–	–	–	–
سيدي علي	–	1	1	2	–	–
تازقايت	–	–	–	–	–	–
أولاد مع الله	–	–	–	–	–	–
عشعاشة	–	–	–	3(منهم 01 مغلقة بسبب وفاة المسير) ملف نقل الملكية قيد الدراسة	–	–

نكمارية	–	–	–	1	–	–
خضرة	–	–	1(مغلقة لانتهاء العقد مع البلدية)	–	–	–
أولاد بوغالم	–	–	–	1	–	–
عين النويصي	–	1(مغلقة للتجديد)	–	–	–	–
فرناكة	–	–	–	2	–	–
الحسيان	–	–	–	3	–	–
ماسرة	–	–	–	2	–	–
منصورة	–	–	–	5	–	–
طواهرية	–	–	–	1	1	–
عين سيدي شريف	–	–	–	1	–	–
سيدي لخضر	–	1(مغلقة للتجديد)	–	1	–	1
حجاج	–	1	–	1	–	–
بن عبد المالك رمضان	–	–	–	1	–	–
خير الدين	–	1	–	3	–	–
عين بودينار	–	–	–	–	–	–
صيادة	–	–	–	–	–	–
المجموع	**1**	**10**	**8**	**47**	**1**	**2**

المصدر: مديرية الكهرباء والغاز لولاية مستغانم

الجدول رقم 16 ***شبكة توزيع غاز البوتان:***

التعيين	عدد	القدرة الإنتاجية
مركز تعبئة قارورات غاز البوتان	02	19000 قارورة غاز بوتان /اليوم (02 فرق)
مركز التخزين	03	23500قارورة غاز بوتان
نقاط البيع	56	7225قارورة غاز بوتان

المصدر: مديرية الكهرباء والغاز لولاية مستغانم

1 . 5- قطاع النقل :

الجدول رقم 17 البنية التحتية الطرقية :(المصدر :مديرية الاشغال العمومية)

التعيين	الموجود			الملاحظة
	المجموع	الملبس	الغير ملبس	
طريق وطني	332	332	–	–
طريق ولائي	654	654	–	–
طريق بلدي	1200	1000	200	–
المجموع	**2186**	**1986**	**200**	**–**

المصدر: ولاية مستغانم

الجدول رقم 18: ***وضعية الشبكة الطرقية :***

التعيين	الوضعية الحالية (طولي)			*المجموع*
	حالة جيدة	حالة متوسطة	حالة ضعيفة	
طريق وطني	272	60	0	332
طريق ولائي	436	144	74	654
طريق بلدي	783	217	200	1200
المجموع	**1491**	**421**	**274**	**2186**

المصدر :مديرية الاشغال العمومية

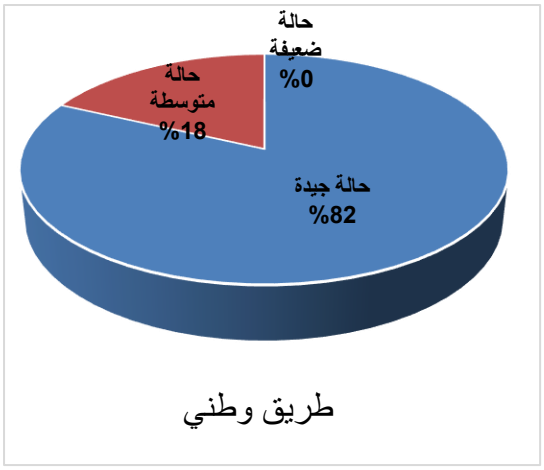

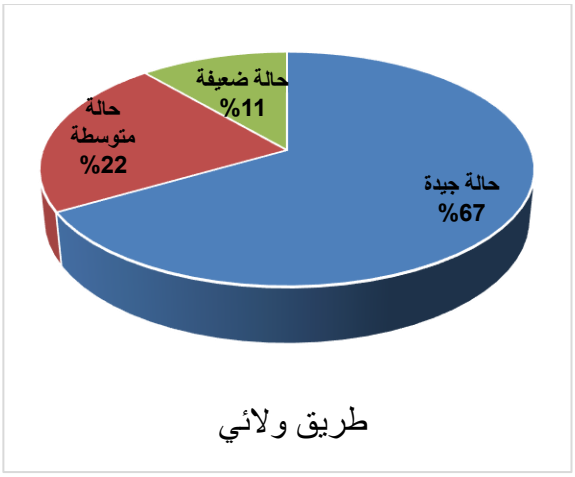

من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول (18)

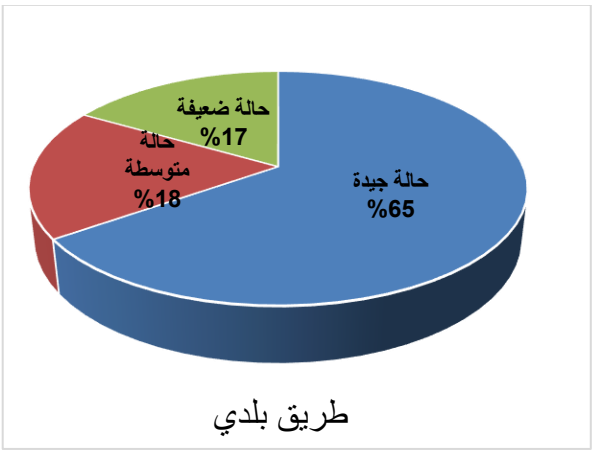

من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول(18)

بالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه الذي يمثل حالة ثلاث شبكات طرقية، نستطيع القول إن حالة هذه الطرقات الوطنية هي ملائمة في مجملها .67% في حالة جيدة.

1 .5 .2-تراموای مستغانم:

مستغانم هي سابع مدينة تملك الترامواي في الجزائر بعد (الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران، سطيف، ورقلة و سيدي بلعباس) الذي بدأت أشغال إنجازه في سبتمبر 2013 من طرف الشركة الاسبانية "كورزان" الا ان الشركة عرفت عدة صعوبات مالية أدت الى افلاسها مما انعكس على انجاز المشروع و التي تقدر بـ44 شهرا . وعرف تأخرا كبيرا وتم فسخ العقد مع الشركة الاسبانية في سبتمبر 2017 ليتم تفويض الشركة الوطنية " كوسيدار " في أكتوبر 2017 من اجل إكمال هذا المشروع.

يبلغ الطول الكلي للترامواي 14,2 كم يكون من قسمين الشطر الأول 12 كم يربط بين صلامندر وخروبة أما الشطر الثاني بطول 02 كم يربط وسط المدينة بالمحطة البرية الجديدة.

الشكل رقم 8: خط الطريق لترامواي مدينة مستغانم المصدر

حيث يعد ترامواي مستغانم مشروع مهيكل ذو أهمية وركيزة مهمة للتنمية وبعث ديناميكية اقتصادية واجتماعية لمدينة مستغانم فهو نمط جديد وعصري للنقل الحضري و يربط مختلف أحياء المدينة عن طريق وسيلة نقل تقدم خدمات نوعية عالية الجودة منتظمة و مضبوطة ذات سعة كبيرة و امنة و صديقة للبيئة ناهيك عن البعد الجمالي و الطابع التصميمي المتميز للترميمات الحضرية المنجزة عبر كافة الشوارع التي يمر بها مسار الترامواي ليساهم بذلك في التعريف و الترويج لجمالية المدينة بأبعادها الحضارية و الثقافية و العمرانية.

الصورة رقم 11: ***ترامواي مدينة مستغانم***

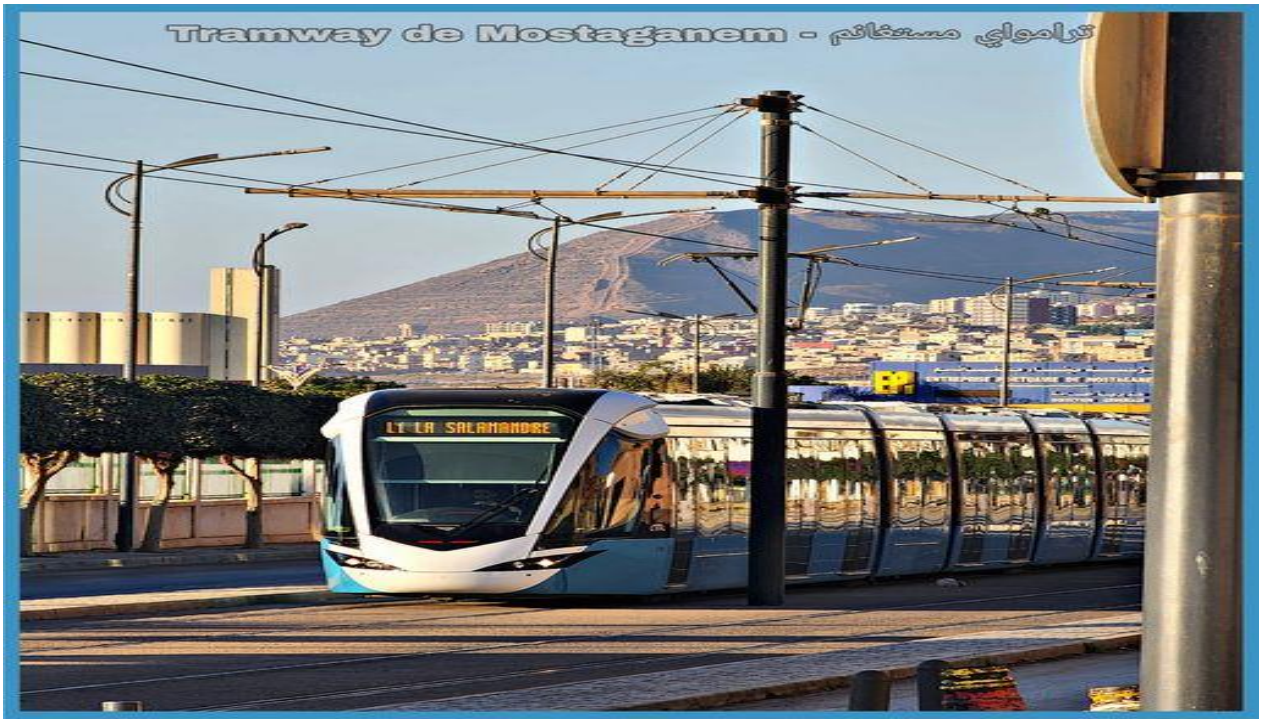

المصدر:/https//ar.wikipedia.org /wiki

2- القطاع الفلاحي:

قطاع الفلاحة في ولاية مستغانم:

المساحة الاجمالية للولاية: 226900 ه

المساحة الفلاحية الاجمالية: 177310 ه

المساحة الصالحة للفلاحة :132268 ه

2. 1- توزيع الأراضي حسب الطبيعة القانونية:

الأراضي التابعة للملك الخاص: 70830 ه أي ما يمثل 54 % من المساحة الصالحة للزراعة

عدد المستثمرات الفلاحية الخاصة: 20235 ه أي بمعدل 3,5 % من المستثمرة.

الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة: 61,438 ه أي بـ46% من المساحة الصالحة للفلاحة.

عدد المستثمرات الفلاحية الفردية: 2514.

عدد المستثمرات الفلاحية الجماعية 1269.

المزارع النموذجية :1269.

2 . 2-توزيع الأراضي حسب المناطق.

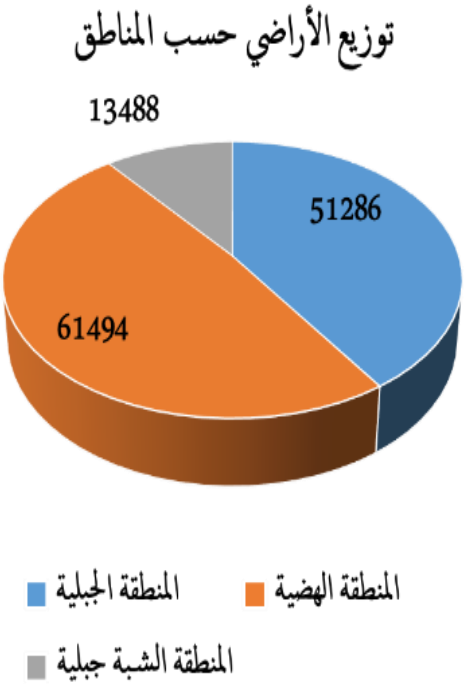

2. 3-الإنتاج الفلاحي:

*الجدول رقم 19: **الإنتاج النباتي:***

الأنواع (ق)	2021-2020
الحبوب	276756
خضروات منها البطاطس	11072900 5080710
الكروم	209548
الحمضيات	1418730
الزيتون	193138
الأشجار المثمرة	2200398

المصدر: ولاية مستغانم

*الجدول رقم 20: **الإنتاج الحيواني:***

الأنواع	2022 - 2021
اللحوم الحمراء (ق)	52773
اللحوم البيضاء (ق)	72931
الحليب (10^6لتر)	95166
البيض (وحدة)	232866000
العسل (ق)	1240

المصدر: ولاية مستغانم

*الجدول رقم 21: **القطاع الاقتصادي:***

المعطيات	2021
الوزن الاقتصادي	119.3 مليار دج
نسبة النمو	% 3.4
الترتيب الوطني	5

المصدر: ولاية مستغانم

تحتل ولاية مستغانم المرتبة الخامسة على المستوى الوطني (أي من القيمة الاجمالية).

كما تحتل المرتبة الثانية في انتاج البطاطا (5,1 مليون قنطار) والمرتبة الثالثة في انتاج الحمضيات (1,4 مليون قنطار) سنة 2021.

-إنشاء المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي:

تم انشاء محيط للاستثمار الفلاحي بمساحة 1655 هكتار موزع على بلديتي الحسيان و سيرات : 1561 هكتار بلدية الحسيان و 94 هكتار بلدية سيرات.

خصص هذا المحيط لتربية الابقار وانشاء حوض الحليب بتاريخ 2016/09/20

البلدية	المكان المسمى	المساحة (هكتار)
الحسيان	البرجية	1561 هكتار
سيرات		94 هكتار

-الصيد:

يزخر الساحل المستغانمي بثروة سمكية هائلة إلا أن الإنتاج السنوي والمقدر بـ 3000 طن سنويا يوضح لنا عدم الاستغلال الجيد لهذه الثروة وهذا راجع لنقص الإمكانات المادية الخاصة بالصيد وكذلك الهياكل القاعدية للصيد. وتقوم الدولة ببناء ميناء جديد لتنشيط هذا القطاع لكن الأشغال متوقفة به حاليا.

-مو انئ مستغانم:

الميناء الجوي:

لولاية مستغانم مطار بمدرج رئيسي (1300 م * 45 م) ومدرج ثانوي (700م * 30 م).

-الميناء البحري لمستغانم

طاقة استيعابه 1.800.000 طن

- الاقتصادية: 1.373,5 متر خطي
- الصيد:4, 302 متر خطي

-ميناء الصيد البحري والترفيه بصلمندر

*الصورة رقم 12: **ميناء مستغانم***

المصدر:www.aps.dz

3-قطاع السياحة لولاية مستغانم:

بفضل موقعها الاستراتيجي وخصائصها المتنوعة، تتمتع مدينة مستغانم بفرص استثمارية ضخمة لاسيما في قطاع السياحة، إن تضاريسها الغنية والمتنوعة وتراثها الطبيعي، التاريخي، الثقافي المادي و غير المادي يجعلها قطبا سياحيا بامتياز يجذب ملايين السياح، الزوار و المصطافين في كلل عام.

وقد حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية خمسة اقطاب سياحية معروضة على النحو التالي:

3- 1 قطب السياحة الشاطئية:

تعتبر السياحة الشاطئية الرائدة في الولاية، إذ ان مستغانم تزخر بخط ساحلي بطول 124 كم، يمر عبر عشر (10) بلديات تهيمن عليها الكثبان الرملية تضم الولاية 51 شاطئا منها 44 مسموح للسباحة خلال موسم صيف 2022 استقبلت أكثر من 15 مليون مصطاف.

ولاستغلال هذا الشريط الساحلي تم الإعلان عن 16 منطقة توسع سياحي بمساحة اجمالية تزيد عن 4700 هكتار تمتد من بلدية فرناكة في الغرب الى بلدية أولاد بوغالم شرقا.

3- 2- قطب السياحة الثقافية والدينية:

يتمركز أساسا على مستوى عاصمة الولاية والتجمعات الحضرية وشبه الحضرية المحيطة بها.

وهو يستند الى تثمين الموروث الثقافي المادي والغير المادي.

مدينة الثقافة والشعر، مسقط رأس العديد من الفنانين الكبار تحتفل مدينة مستغانم كل عام بالعديد من المهرجانات الوطنية والجهوية، مثل المهرجان الوطني لمرح الهواة، و مهرجان المسرح المدرسي، و مهرجان سيدي لخضر بن خلوف و مهرجان الغناء يجذب الالاف من المتعطشين للفن والثقافة.

3- 3- قطب السياحة المناخية:

تمتد جبال الظهرة على مساحة 780500 هكتار في ولاية مستغانم، وتضاريسها تؤهل لممارسة الأنشطة السياحية المناخية مثل المشي على الاقدام والنزهات ...الخ

3- 4- قطب السياحة الفلاحية:

يشمل سهول برجية وهضبة مستغانم ووادي الشلف تمتد الهضبة على مساحة 56000 هكتار بتضاريس متموجة اما السهل فهو يعطي مساحة 25000 هكتار تشكل جزءا من سهل الشبه الساحلي الكبير.

3- 5 - قطب السياحة الايكولوجية والغابية:

يشمل عموما المنطقة الرطبة للمقطع على مستوى بلدية فرناكة والتي تعرف تنوعا إيكلوجيا بثروة حيوانية ونباتية مهمة.

تزخر ولاية مستغانم بغطاء تباتي جد متنوع وثروة غابية حيث تقدر مساحات الغابات يالولاية حوالي 32256,31 هكتار أي نسبة 14,21 % من المساحة الاجمالية، تستقطب العديد من العائلات الباحثة عن الهواء النفي والراحة حيث تم تهيئة غابتين للراحة والتسلية على مستوى بلدية بن عبد المالك رمضان (غابة بورحمة) التي استقبلت خلال صائفة 2022 أزيد من 90000 زائر، وبلدية مستغانم (غابة الحرية). بالإضافة الى تهيئة سبعة 07 أماكن راحة وتسلية على مستوى الولاية.

_**موستا لاند حظيرة تسلية وترفيه:** تتواجد بمدينة مستغانم وهو أيضا قطب بيئي وسياحي واقتصادي بالجهة الغربية للوطن يقصده الزوار على مدار السنة أفتتح عام 2017م .

الصورة رقم 13: ***حظيرة التسلية موستا لاند.***

المصدر: (https://ar.wikipedia.org/wiki/)

المبحث الثاني: ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI

يحتل السكن العمومي الايجاري المكانة الأبرز ضمن مختلف الصيغ السكنية التي تطلقها الدولة في إطار تحقيق سياستها الاجتماعية الهادفة الى ترقية الخدمة العمومية في مجال السكن الموجه الى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا لتمكينها من الحصول على سكن لائق، يقع على عاتق خزينة الدولة تحمل تكلفة إنجازه، ويعهد بأمر إنجازها الى صاحب مشروع منتدب يدعى ديوان الترقية والتسيير العقاري.

المطلب الأول: التعريف بديوان الترقية والتسيير العقاري

1. التعريف بالمؤسسة:

ديوان الترقية والتسيير العقاري او اختصارا باللغة الفرنسيةOPGI)) OFFICE DE PROMOTION ET DE GESTION IMMOBILIERE) هي مؤسسة حكومية تابعة للدولة، تأسست بهدف تنظيم وإدارة الأراضي والعقارات التابعة للدولة والتي تم تخصيصها لأغراض مختلفة، مثل الإسكان والتجارة والصناعة والخدمات العامة وغيرها.

يتمتع الديوان بشخصية اعتبارية مستقلة وميزانية خاصة، ويخضع لإشراف وزارة المالية في الدولة التي يتم تأسيسه فيها. ويعد الديوان مسؤولاً عن إدارة وتنظيم استخدام الأراضي والعقارات التابعة للدولة، بما في ذلك بيعها أو تأجيرها للأفراد والمؤسسات الخاصة.

وتتضمن مهام الديوان إعداد الخطط العامة للتنمية العقارية وتنفيذها، وتقديم الخدمات العقارية للحكومة والجمهور، والاهتمام بتطوير البنية التحتية للأراضي والعقارات التابعة للدولة، وتنظيم العمليات الإدارية والمالية والقانونية المتعلقة بالأراضي والعقارات التابعة للدولة.

ويعمل الديوان على تحسين استخدام الأراضي والعقارات التابعة للدولة، وزيادة قيمتها ورفع كفاءتها، من خلال تنظيم عمليات البيع والشراء والتأجير والتقسيم والتجميع والتثمين والتوثيق، وتطوير النظم والإجراءات والخدمات العقارية التابعة لها.

تلعب ديوان الترقية والتسيير العقاري دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية للدولة، إذ تتمثل مهمته في إدارة الأراضي والعقارات التابعة للدولة وتنظيم استخدامها بطريقة فعالة ومجدية اقتصاديًا.

في البداية، يعمل الديوان على توفير الأراضي والعقارات المناسبة للاستخدامات الاقتصادية المختلفة، مثل الإسكان والتجارة والصناعة والخدمات العامة وغيرها، مما يدعم نمو الاقتصاد وتنوعه.

وبالإضافة إلى ذلك، يساهم الديوان في توفير فرص عمل جديدة من خلال إنشاء مشاريع تنموية على الأراضي التابعة للدولة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخفض معدلات البطالة.

وعلاوة على ذلك، يعمل الديوان على تحسين استخدام الأراضي والعقارات التابعة للدولة، ورفع كفاءتها وقيمتها، مما يدعم نمو الاقتصاد وتعزز منافسيه الدولة.

وبالنظر إلى أهمية دور الديوان في تطوير العقارات التابعة للدولة وتحسين استغلالها، فإنه يسهم بشكل كبير في تحسين البنية التحتية والخدمات العامة المتاحة للمواطنين والمقيمين، مما يجذب المستثمرين ويعزز النمو الاقتصادي.

وبشكل عام، يمكن القول ان ديوان الترقية والتسيير العقاري يلعب دورًا حيويًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار والنمو المستدام.

يعد ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية مستغانم إحدى أهم المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر كونها ذات طابع صناعي وتجاري تمتلك شخصية معنوية واستقلال مالي وبما لها تاريخ ومكانة على المستوى الوطني.

الجدول رقم 22: معلومات عن ديوان الترقية والتسيير العقاري.

الولاية	العنوان	اسم المؤسسة	المعلومات
مستغانم	حي محمد خميستي	ديوان الترقية والتسيير العقاري	الهاتف: 045 39 78 50 الفاكس: 045 39 78 60 البريد الالكتروني : opgi27@hotmail.com

رمز الديوان :

1- 1نشأة المؤسسة :

هي مؤسسة وطنية عمومية تحت وصاية وزارة السكن والعمران. تأسست بموجب مرسوم 143/76 المؤرخ في 1976/10/23 بطابع اداري وقد تغيرت الطبيعة القانونية للمؤسسة بموجب مرسوم 147/91 المؤرخ في 1991/05/12 تخضع لقواعد القانون التجاري، ويسيره مدير عام تحت إشراف مجلس إدارة مكون من مدير الدائرة المحلية ومدير السكن والتجهيزات العمومية،، ومدير التخطيط والتهيئة العمرانية وعضو لجنة المشاركة تحت إشراف وزارة السكن والعمران تشغل 436 عامل، ويتم تحصيل بالإيجار عن طريقو كالة مالية مهامها تحصيل الايجار وتمثيل الديوان على مستوى المناطق موزعة على تراب الولاية كما يلي: وكالات بمدينة مستغانم.

1-2 مهام ديوان الترقية و التسيير العقاري في ميدان التسيير العقاري:

ترقية البناءات -إيجار المساكن و المحلات ذات الاستعمال المهني و التجاري و الحرفي أو التنازل عنه المحافظة على العمارات و ملاحقها قصد الإبقاء عليها صالحة للسكن -ترقية الخدمة العمومية في ميدان السكن لاسيما بالنسبة للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا -تحصيل مبالغ الإيجار و الأعباء المرتبطة بالإيجار وكذا ريوع التنازل عن أملاك العقارية التي تسيرها -تنظيم جميع العمليات التي تستهدف الاستعمال الأمثل للمجمعات السكنية العقارية التي تسيرها و تنسيق ذلك -تطبيق سياسة الدولة في مجال السكن الاجتماعي و الترقوي) تعتبر وسيط بين المواطن و الدولة في مجال السكن)تسييرها و مراقبة النظام القانوني لشاغلي الشقق و المحلات الكائنة العمارات إعداد جرد للعمارات المكونة للحظيرة العقارية التي تتولى دواوين الترقية و التسيير العقاري.

-2. أهداف ديوان الترقية والتسيير العقاري :

_القضاء على أزمة السكن وإنجاز سكنات لائقة وفق معايير دولية

-التعريف بالطابع العمراني للمنطقة.

-الدقة في انجاز السكنات و احترام الآجال المحددة في التسليم نشاطات ديوان الترقية لتسيير العقاري ترقية الانابة على كل متعامل في الاشراف على المشاريع المسندة للترقية العقاري.

- عملية تأدية الخدمات قصد ضمان الملاك العقارية واعادة الاعتبار اليها وصيانتها تأجير المساكن والمحلات ذات الاستعمال المهني أو الحرفي والتنازل عنها تحصيل مبالغ الايجار والاعباء المرتبطة بالإيجار و كذلك مقابل التنازل عن الاملاك العقارية التي تسيرها الحفاظ على العمارات وملحقاتها قصد الابقاء عليها بالاستمرار في حالة كونها صالحة لسكن.

اعداد جر للعمارات المكونة للحظيرة العقارية التي تسييرها وضبط ومراقبة وضيعة النظام القانوني لشاغلي الشقق والمحلات الكائنة بهذه العمارات

-تنظيم جميع العمليات التي تستهدف الاستعمال الامثل للمجتمعات العقارية التي تسيرها وتنسيق ذلك بضمان سير جميع الأملاك التي الحقت بها او سوف تلحق بها حسب شروط خاصة في اطار حدودية قواعد تسيير الممتلكات العقارية.

3.نشاطات ديوان الترقية لتسيير العقاري لولاية مستغانم

- ترقية الانابة على كل متعامل في الاشراف على المشاريع المسندة للترقية العقارية.
- عملية تأدية الخدمات قصد ضمان الاملاك العقارية واعادة الاعتبار اليها وصيانتها.
- تأجير المساكن والمحلات ذات الاستعمال المهني أو الحرفي والتنازل عنها.
- تحصيل مبالغ الايجار ولأعباء المرتبطة بالإيجار وكذلك مقابل التنازل عن الاملاك العقارية التي تسيرها.

-الحفاظ على العمارات وملحقاتها قصد الابقاء عليها بالاستمرار في حالة كونها صالحة لسكن.

-اعداد جر للعمارات المكونة للحظيرة العقارية التي تسييرها وضبط ومراقبة وضعية النظام القانوني لشاغلي الشقق والمحلات الكائنة بهذه العمارات.

-تنظيم جميع العمليات التي تستهدف الاستعمال الامثل للمجتمعات العقارية التي تسيرها وتنسيق ذلك بضمان سير جميع الاملاك التي الحقت بها او سوف تلحق بها حسب شروط خاصة في إطار حدودية قواعد تسيير الممتلكات العقارية.

5.الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

يمكن عرض الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لديوان الترقية والتسيير العقاري في الشكل التالي:

الشكل رقم 9: الهيكل التنظيمي لديوان الترقية و التسيير العقاري.

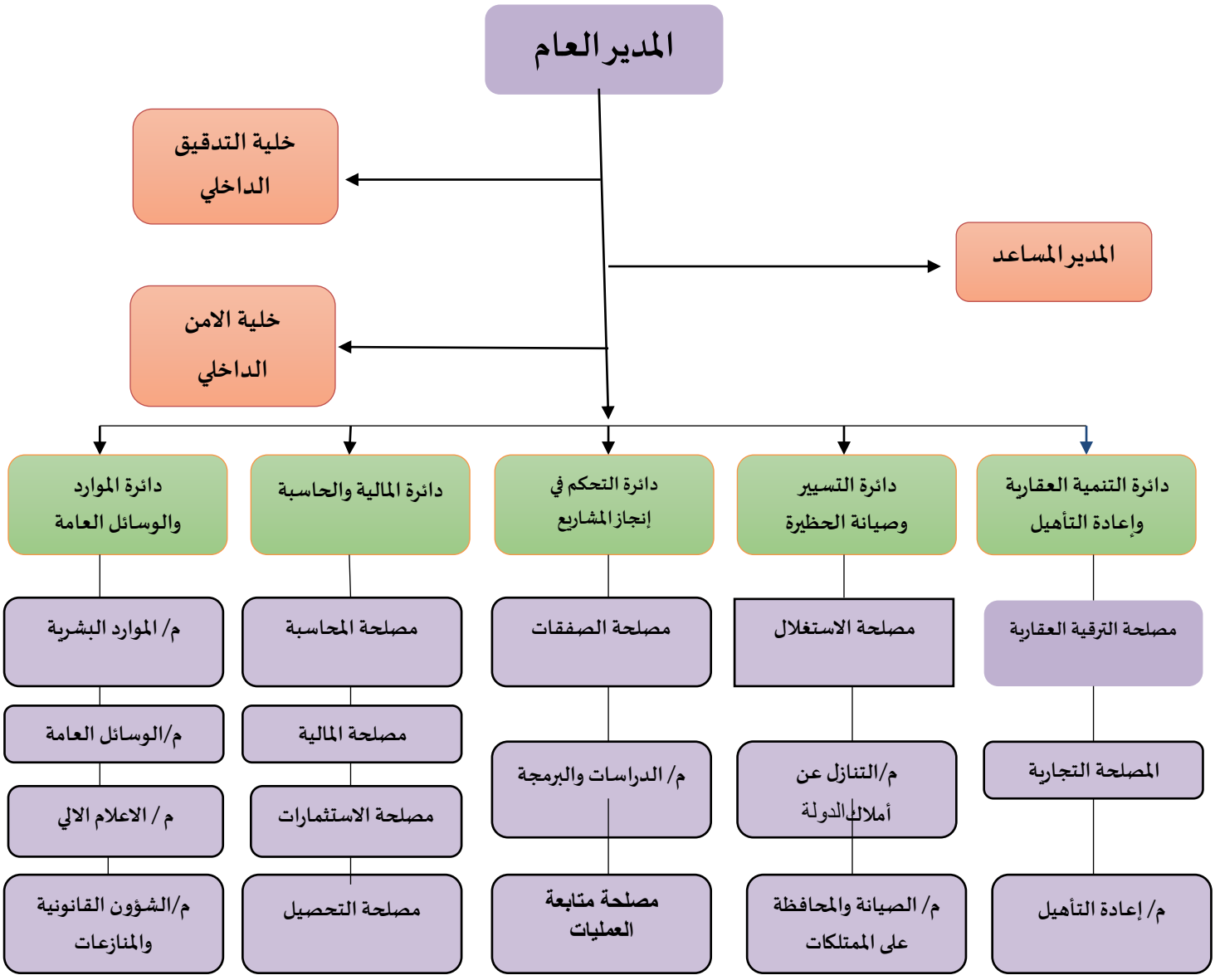

المصدر: المديرية العامة لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية مستغانم

5 -1-عرض تفصيلي لمكونات الهيكل التنظيمي لمديرية العامة لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية مستغانم

الفرع الأول: المدير العام

مهامه:

-الحرص على تحقيق الأهداف المرسومة لديوان وكذا متابعة تطبيق قرارات نشأة الإدارة.

-ممارسة السلطة على جميع العاملين في الديوان والحرص عمى سير العمل بشكل جيد. -تنصيب العمال وهذا في إطار التشريع والقوانين المصادق عليها.

يقدم في النهاية كل دورة لمجلس الإدارة التقرير السنوي على نشاط الدورة، مرفق بالميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج وهذا مع شرح النتائج المتوصل إليها، وتتبعه أربعة خاليا :

خلية الشؤون القانونية والمنازعات.

خلية التنظيم وأنماط الاعلام والاتصال.

خلية التدقيق الداخلي.

خلية الأمن الداخلي

الفرع الثاني: دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة

يترأسها رئيس دائرة الموارد البشرية والوسائل العامة المعينة من طرف المدير العام ومن مهامه:

- -الحرص على تسيير الموارد البشرية كتقديم تسبيقات، الأجر، التقاعد..

-الحرص عمى تسيير الوسائل المادية لديوان، وتتشكل الدائرة من مصلحتين هما :

مصلحة الموارد البشرية.

مصلحة الوسائل العامة.

الفرع الثالث: دائرة التسييروصيانة الحظيرة:

من مهام رئيس هذه الدائرة تسيير وصيانة وحفظ ضمان الاستغلال أمثل لممتلكات الديوان وتنقسم الدائرة إلى:

مصلحة استغلال الحظيرة.

مصلحة التنازل.

مصلحة الصيانة والمحافظة على الحظيرة.

الفرع الر ابع: دائرة التحكم في انجاز المشاريع

وتتمثل مهامها كما يلي:

تعمل على ضمان التحكم في المشاريع المبرمجة وتقييم تحميل الميزانية والأمور الادارية والمالية لكل مشروع.

-إبرام الصفقات والاتفاقيات وضمان السير الحسن الاستغلال.

تتجزأ هذه الدائرة إلى:

مصلحة الدراسات والبرمجة.

مصلحة الأسعار والصفقات

مصلحة متابعة العمليات.

الفرع الخامس: دائرة تنمية الترقية العقارية والعقاري:

وتنقسم هده الدائرة إلى:

مصلحة الترقية العقارية والعقاري.

مصلحة التجارة.

الفرع السادس: دائرة المالية والمحاسبة:

-ضمان تنفيذ حسابات الديون طبقا لقوانين السارية المفعول.

-إعداد الميزانية ومراقبة تنفيذها.

-تدعيم استعمال المحاسبة التحليلية.

-تقييم ومراقبة العمليات المرتبطة بالاستثمار ومتابعة مديونيتها.

-الإمداد بالوثائق المالية والمحاسبية المتعمقة بنشاط الديوان.

-جمع ودمج القيود المحاسبية الأعداد الحصيلة وحسابات النتائج وتحليله.

كما تتحكم المديرية العامة في أربعة عشر وحدة موزعة على مختلف دوائر ولاية مستغانم كل وحدة تتكون من:

رئيس الوحدة

امين الصندوق

مكلف بالشؤون القانونية والمنازعات

مكلف بعمليات التحصيل

6.طبيعة علاقتها مع باقي المؤسسات الأخرى:

ديوان الترقية والتسيير العقاري عبارة عن مؤسسة عمومية مستقلة، وهو يتعامل مع مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص بشكل مباشر في إطار مهامه ووظائفه المنوطة به، حيث يتعامل مع العمومية المختصة في القطاع العقاري والتعمير، كما يتعامل مع المؤسسات الخاصة المعنية الجهات بالعقارات والتعمير والإنشاءات.

وتتمثل علاقة ديوان الترقية والتسيير العقاري مع مؤسسات الأخرى في التعاون والتنسيق فيما بينها لتحقيق الأهداف المشتركة، حيث يتم تعزيز التعاون بين ديوان الترقية والتسيير العقاري والجهات الحكومية والخاصة المعنية بالقطاع العقاري والتعمير، وذلك لتسهيل سير العمل وتحقيق أفضل النتائج في إطار الخطط والاستراتيجيات المعتمدة.

كما يتعاون ديوان الترقية والتسيير العقاري مع المؤسسات الأخرى في مجال تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعمير والتنمية العقارية، وذلك من خلال الحوار والتشاور والتعاون المستمر مع هذه المؤسسات، وإبرام الاتفاقيات والشراكات لتحقيق الأهداف المشتركة في مجال التنمية العقارية والتعمير.

تعتبر الدراسة السكانية من بين العناصر الضرورية في إعداد الدراسات العمرانية، لأنها تسمح لنا بتشكيل مجموعة من معطيات تمكننا من معرفة الاحتياجات الحقيقية للسكان.

الجدول رقم 23: ***وضعية مختلف صيغ السكن لولاية مستغانم الى غاية 2021/12/31:***

السكن العمومي الايجاري	السكن الترقوي المدعم	سكنات عدل	السكن الترقوي العمومي	السكنات الوظيفية	السكنات الترقوية الحرة	السكنات الحضرية	السكنات الريفية
1287	50	831	150	0	181	2479	841

المصدر مديرية ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية مستغانم

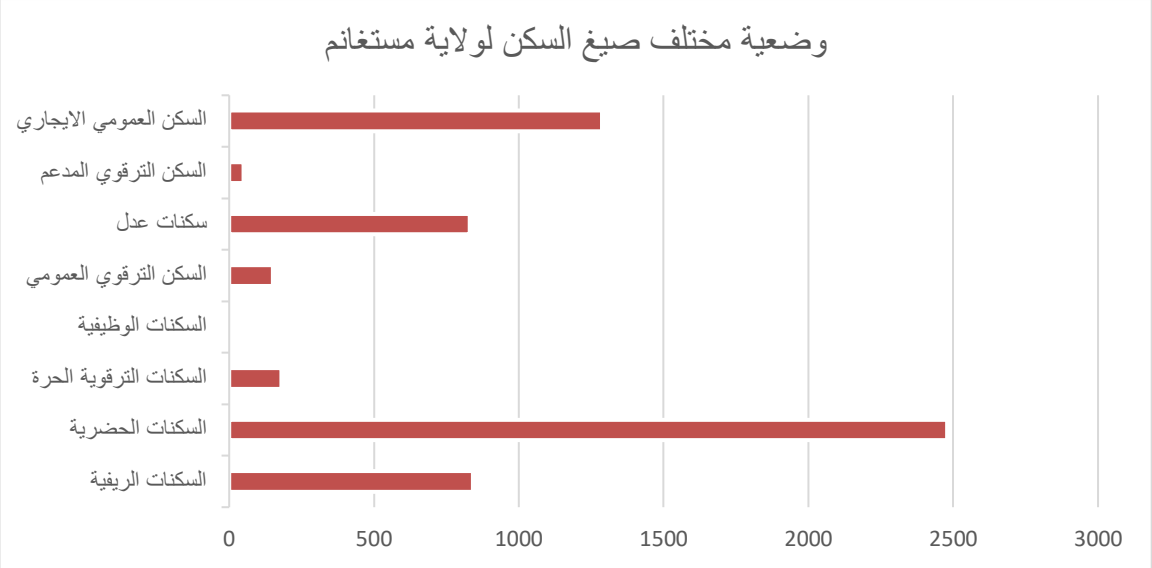

المصدر من اعداد الطالبة وفقا لمعطيات الجدول أعلاه

الجدول رقم 24: ***وضعية السكن العمومي الايجاري لولاية مستغانم إلى غاية 2021/12/31***

البرامج	المسجلة	الوضعية الى غاية 2021/12/31				
		المجموع	المنتهية 2021	في طور الانجاز	غير منطلقة	المتوقفة
السكن العمومي الإيجاري						
السكن العمومي الإيجاري(99-98-97)	3200	3200				
السكن العمومي الإيجاري لسنة 2000	1300	1300				
السكن العمومي الإيجاري لسنة 2001	800	800				
السكن العمومي الإيجاري لسنة 2002	190	190				
السكن العمومي الإيجاري لسنة FSD2002	320	320				
السكن العمومي الإيجاري لسنة 2003	200	200				
السكن العمومي الإيجاري لسنة 2004	400	400				
السكن العمومي الإيجاري للخماسي 2009/2005	2500	2500				
القضاء على السكن الهش لسنة 2006	500	500				
البرنامج التكميلي لسنة 2007	1000	960		40		
القضاء على السكن الهش لسنة 2008	2000	2000				
القضاء على السكن الهش لسنة 2009	1500	1478		12		10
القضاء على السكن الهش لسنة 2010	1530	1496	6	34		
السكن العمومي الإيجاري للخماسي 2014/2010	12500	10129	1083	1371		1000
القضاء على السكن الهش لسنة 2014	1000	1000	198			
السكن العمومي الإيجاري لسنة 2018	300				300	
السكن العمومي الإيجاري لسنة 2021	300				300	
المجموع	**29540**	**26473**	**1287**	**1457**	**600**	**1010**

المصدر ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية مستغانم

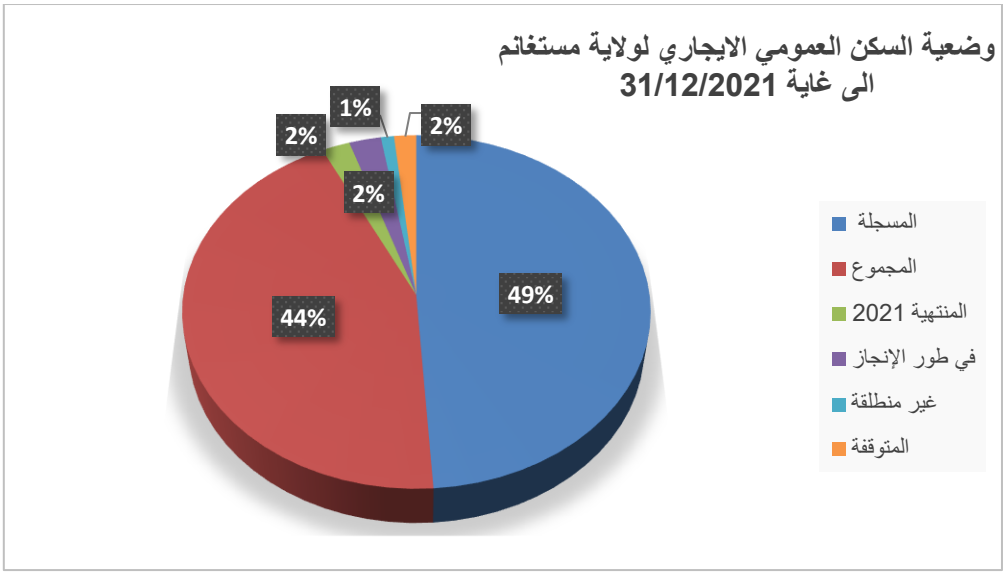

من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (20)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مجموع السكنات الحضرية تحتل المرتبة الأولى بـ 2479 مسكنا وهذا ما يدل على اهتمام السلطات المعنية بالتنمية الحضرية ثم تليها في المرتبة الثانية السكن العمومي الايجاري بـ 1287 مسكنا مما يدل على الاهتمام بفئة المجتمع ذات الدخل الضعيف وهذا من بين اهداف المدينة المستدامة أما السكن الترقوي العمومي والسكن الترقوي المدعم في ضعيفة جدا اما السكنات الوظيفية فهي منعدمة مما يوجب الاهتمام بتوفير هذه السكنات لفئة الموظفين المحرومين

الجدول رقم 25: توزيع السكنات العمومية الايجارية ولاية مستغانم من سنة 2008 إلى غاية 2022

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العدد	1031	1144	1181	1344	1571	1250	1219	2746	1521	321	1748	1649	1429	1287	1202

المصدر : من مديرية ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية مستغانم

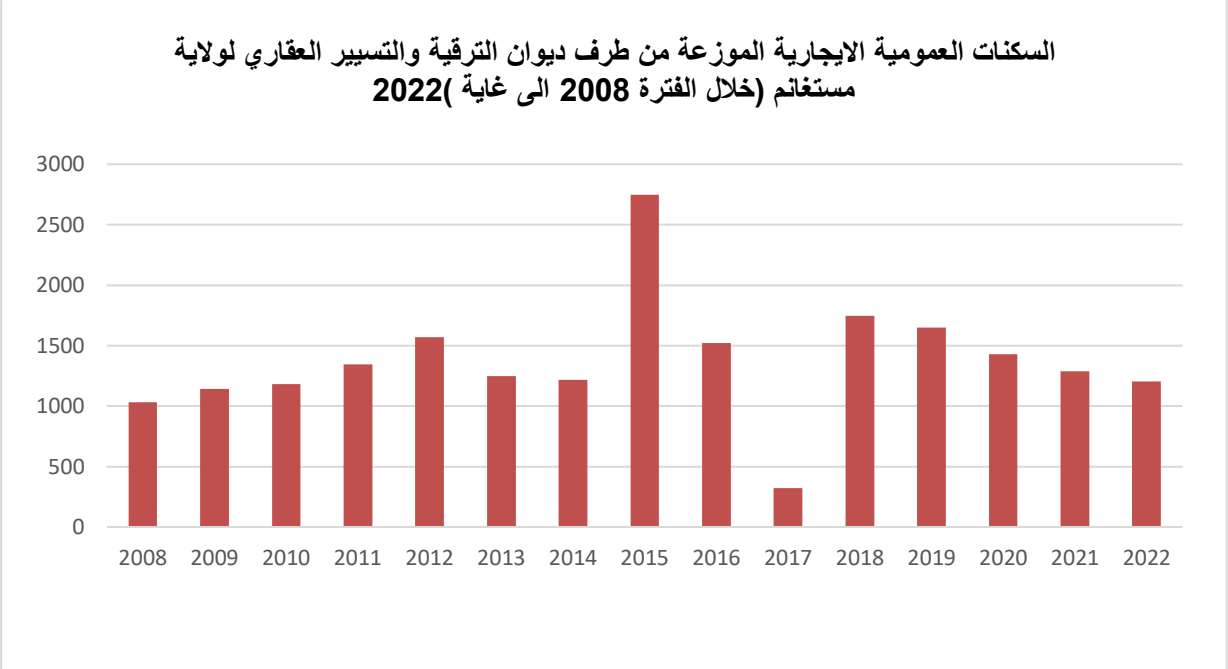

المصدر من اعداد الطالبة وفق معطيات الجدول (21)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية مستغانم قام بتوزيع أكبر حصة من السكنات العمومية الايجارية خلال سنة 2015 بـ 2746 مسكنا كما قام بتوزيع 321 مسكنا خلال سنة 2017 أما السنوات الأخرى فكانت بمعدل 1200 مسكنا موزعا.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمنطقة الدراسة المدينة الجديدة بالقطب الحضري الحشم

المطلب الاول: تقديم منطقة الدراسة:

1 - تعريف المدينة الجديدة:

تقع المدينة الجديدة بالقطب الحضري الكائن بمنطقة الحشم بلدية صيادة دائرة خير الدين تم إنجازه من طرف ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية مستغانم تحت تسيير من طرف وحدة الحشم التابعة لديوان الترقية والتسيير العقاري ، جاءت هذه المدينة نتيجة للنمو الديمغرافي الذي عرفته مدينة مستغانم من أجل تلبية الاحتياجات و المتطلبات الخاصة بالسكن و سد العجز الكبير في قطاع السكن، تضم هذه المدينة 4290 وحدة بصيغة اجتماعي عمومي و التي تعمل على بنائها شركة كوسيدار للبناء – الدار البيضاء- الجزائر العاصمة، ينقسم هذا المشروع إلى :

الشطر الاول: المقدر بـ 240 وحدة سكنية من أصل 1000 وحدة انطلقت به الأشغال بعد الدراسة في 2012/04/24 بمهلة تصل الى 24 شهرا على ان يسلم بتاريخ 2013/10/16، وتصل المساحة الكلية لـ 240 وحدة إلى 16080 م2 وحجم الوحدة السكنية ثلاثة غرف وبمساحة تقدر بـ 67م 2 للغرفة الواحدة.

وقد بلغت تكلفة هذا الشطر 586919999,99 دج و573423700,00 دج كتكلفة دراسة و13496299,99 دج تكلفة إنجاز.

الشطر الثاني: المقدر بـ 520 وحدة سكنية من أصل 6000 وحدة سكنية انطلقت الاشغال به بعد الدراسة في 2012/01/04 بمهلة تصل الى 24 شهرا على ان يسلم بتاريخ 2013/06/27، وتصل المساحة الكلية لهذا الشطر إلى 34840 م2 وحجم الوحدة السكنية ثلاثة غرف بمساحة تقدر بـ 67م2 للغرفة الواحدة.

وقد بلغت تكلفة هذا الشطر 1271660000,00 دج و29248051,58 دج كتكلفة دراسة و1242411948,43 دج تكلفة إنجاز.

الشطر الثالث: المقدر بـ 2000 وحدة سكنية من أصل 2500 وحدة سكنية انطلقت الاشغال به بعد الدراسة في 2012/01/04 بمهلة تصل الى 30 شهرا على ان يسلم بتاريخ 2013/12/24، وتصل المساحة الكلية لهذا الشطر إلى 134000 م2 وحجم الوحدة السكنية ثلاثة غرف بمساحة تقدر بـ 67م 2 للغرفة الواحدة.

وقد بلغت تكلفة هذا الشطر 4891000000,00دج. (المصدر دائرة الانجاز ومتابعة المشاريع لديوان الترقية والتسيير العقاري ولاية مستغانم)

الصورة رقم 14: ***صورة عبر الساتلايت للمدينة الجديدة***

المصدر:google maps

2 - موقع المدينة الجديدة وحدودها:

تقع المدينة الجديدة ببلدية الحشم وهو أحد الاقطاب الحضرية المهمة في المدينة يحدها:

من الشمال: موستا لاند وجامعة بن يحي بلقاسم.

من الجنوب: بلدية صيادة.

من الشرق: بلدية الحشم.

من الغرب: الطريق الوطني رقم 90 ومحور الدوران للحرية والعرصة.

حيث تقع المدينة فوق ارتفاع تطل مباشرة على مدينة مستغانم واجهة البحر.

الصورة رقم 15: ***موقع المدينة الجديدة بالنسبة لمدينة مستغانم***

الصورة رقم 16: ***مدخل لمنطقة الحشم نحو المدين الجديدة***

3 - الإطار المبني:

1- **السكنات:** وهي تضم مساحات السكنات الايجارية العمومية التابعة لديوان الترقية والتسيير العقاري عددها 4290 وحدة سكنية صنف جماعي و189 محلا تجاريا.

محلات تجارية

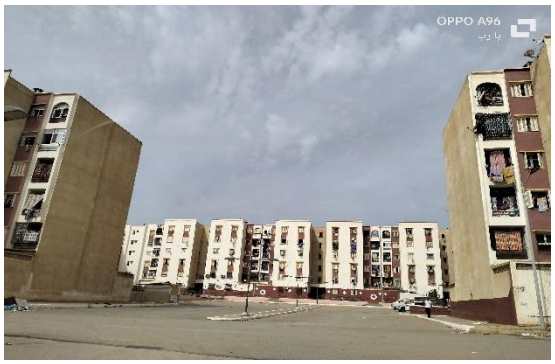

عمارات المدينة الجديدة

2- **التجهيزات:** تحتوي منطقة الدراسة على مسجدا ومدرستان ابتدائيتان، إكماليه، ثانوية قيد الإنشاء، ملحقة إدارية، مركز شرطة قيد الإنشاء، قاعة علاج، مخبزة، عيادة خاصة قيد الإنشاء ومحلات تجارية.

مركز أمن الشرطة

ملحقة ابتدائية

عيادة خاصة

إكماليه

مستوصف

مدرسة ابتدائية

مسجد

مدرسة ابتدائية

3- **حالة الواجهات**: من خلال المعاينة الميدانية التي قمنا بها لاحظنا أن واجهات العمارات في حالة جيدة على العموم.

الصورة رقم 17: صورة حالة واجهة العمارات

4- قفص السلالم : هو الجزء المشترك بين سكان العمارات و هو في حالة جيدة.

حالة السلالم بإحدى العمارات

5 - الاطار الغير مبني:

1-5 المساحات الخضراء: معظم الفضاءات الخارجية (الغير مبنية) للمدينة هي عبارة عن مساحات مهملة ومتروكة اين شوهت المنظر العام للمدينة، حيث تعتبر المساحات الخضراء المتنفس الوحيد للمدينة و السكان على حد سواء الا بعض المساحات الخاصة بالرغم أنها مدرجة ضمن عملية التخطيط الا انها غير مستغلة وهذا راجع إلى غياب ثقافة التشجير و غياب المختصين في مجال المساحات الخضراء وأصبحت تستغل بشكل عشوائي من طرف المستأجرين خاصة الواقعة مساكنهم في الطابق السفلي حيث يقومون بتسييجها حتى تبقى لهم أو غرس ما شاؤو فيها.

تسييج مكان مخصص للمساحات الخضراء من قبل السكان

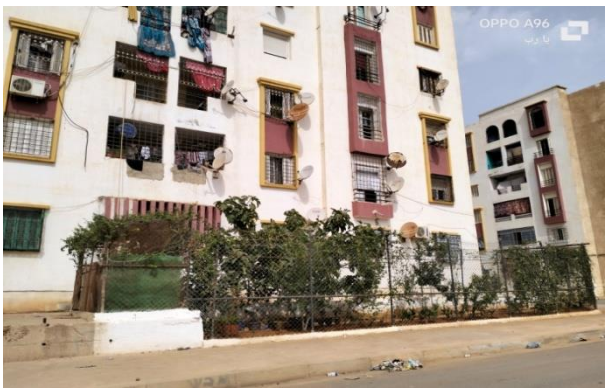

تسييج جزء مخصص للمساحات الخضراء من من طرف

إحداث تغييرات على مستوى المساكن

2-5 **مساحات اللعب و الترفيه**: هي مساحات مهيأة للعب الأطفال و أماكن الالتقاء و التجمع، حيث بعد المعاينة التي قمنا بها لوحظ أنه لا يوجد مساحات للعب الأطفال حيث اعتادوا للعب أمام مداخل العمارات أو فوق الأماكن المخصصة للمساحات الخضراء و هذا راجع لغياب التهيئة داخلها ، أما الأماكن المخصصة للالتقاء و التفاعل مهملة تماما و ذلك بعدم وجود كراسي ومقاعد ما جعل السكان يجلسون على الارصفة و الاماكن المخصصة لتوقف السيارات كما لوحظ أيضا غياب أشجار التظليل و الإنارة الليلية.

مساحات مخصصة للألعاب الاطفال خالية

2 - الوضعية الحالية للطرقات:

عند تجوالنا داخل حي المدينة لاحظنا أن جل الطرق بها أرصفة والبعض الآخر متلف وبعض الارصفة الاخرى في الاشغال.

كما لاحظنا تلف وانسداد جزء كبير من شبكة الصرف الصحي البالوعات.

اشغال على مستوى الارصفة

حالة الارصفة

حالة الطريق

3-النفايات:

شد انتباهنا عند المعاينة الميدانية عشوائية رمي النفايات بجانب الحاويات وليس داخلها وهذا الفعل نتج عن اللامبالاة من سكان الحي مما جعل روائح كريهة تضر بالمدينة وساكنيها.

أما أماكن وضع النفايات فهي غير مهيأة نهائيا حيث نجد الحاوية في اتصال مباشر مع التربة وهي تساهم بالتلف السريع للحاوية خاصة في الايام الماطرة.

حالة الاماكن المخصصة لرمي النفايات

4 - المنظر العام للمدينة الجديدة:

الملاحظ على مدخل العمارات و أسفل المباني أن المواطن أصبح لا يبالي حيث حين استلامه للمسكن يبدأ بأشغال الترميمات و أشغال البناء داخل المسكن حيث يرمي بقايا التهديم خارج العمارة دون نقلها الى مكان الرمي، كما انه يقوم بتغييرات على مستوى واجهات العمارة و تمديد قنوات الصرف الصحي خارج العمارة نازلة من الشرفات مما شوه المنظر العام للعمارة والمدينة ، رغم أن هذا مخالف للقوانين المنصوص عليها في عقد الايجار المبرم بين المستأجر و ديوان الترقية و التسيير العقاري حيث يعرضه هذا إلى عقوبات صارمة تصل إلى حد استرجاع المسكن من قبل الديوان ،رغم اعذار هؤلاء من طرف مصلحة التحصيل التابعة للديوان.

كما لاحظنا كذلك أن معظم المحلات التجارية مغلقة وغير مستغلة وأخرى مهملة تماما مما يجبر السكان الى التنقل لقضاء احتياجاتهم.

كما لاحظنا بعض الاشخاص يمارسون أعمالا تجارية بطريقة عشوائية داخل أحياء المدينة بمحلات مصنوعة من القش و بقايا الخشب.

محلات تجارية تابعة للعمارة مغلقة

رمي نفايات الترميم أمام مدخل العمارة

محلات تجارية بطريقة عشو ائية

المبحث الثالث: تحليل الاستمارة الموجهة لسكان المدينة

يتناول المبحث الأخير من هذه الدراسة الإطار التطبيقي واختبار الفرضيات، في هذا المبحث سنحاول في مطلبه الأول توضيح مراحل إجراء الدراسة الميدانية وكذا إسقاط المفاهيم والنظريات التي تم عرضها في الفصل الأول، أي أن الدراسة الميدانية تتضمن البحث عن ظاهرة حديثة في نطاق حقيقي أو واقعي، وتكون العلاقات بين الظاهرة والنطاق غير واضحة (**المدن المستدامة في الجزائر**) مما يستلزم استخدام العديد من مصادر المعلومات.

كما أنها تتعلق بنطاق واسع (**المواطنين المدينة الجديدة بالقطب الحضري بمنطقة الحشم - ولاية مستغانم**) وهذا يكون دافعا كبيرا لتنوع الخيارات البديلة للدراسة وتعدد طرق جمع البيانات ومقاربات ونماذج تحليلها.

وبما أن الدراسة تهدف إلى معرفة **وعي وإدراك المواطنين للمدن المستدامة واهميتها الاجتماعية والاقتصادية، تم اختيار** حالة لعينة من سكان بلدية **الحشم- ولاية مستغانم**، سنحاول كما أشرنا سابقا إلى عرض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، والتي اعتمدنا فيها على الاستبانة الموزعة على عينة من المجتمع المستهدف وذلك عن طريق عرض مجموعة من النقاط قمنا من خلالها بتحديد متغيرات الدراسة وكذا كيفية قياسها وطريقة جمعها..... وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: منهجية وأداة الدراسة.

المطلب الثاني: عرض ومناقشة نتائج التحليل الاحصائي.

المطلب الأول: منهجية وأداة الدراسة

يتمحور هذا المبحث حول توضيح المنهجية المتبعة في اجراء الدراسة الميدانية وتصميمها، وفيه يتم عرض لمخطط الطرق والإجراءات التي يتم استخدامها من قبل الطالبة لجمع وتحليل البيانات. مع تقديم وصفا مفصلا للطريقة المتبعة للدراسة والاجراءات (منهجية الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، نموذج الدراسة، الأساليب والادوات المستخدمة.) بالإضافة إلى أداة الدراسة وطرق ومراحل اعددها والتأكد من صدقها الظاهري وأخيرا المعالجة الاحصائية اللازمة لتحليل البيانات الخاصة بالدراسة.

الجزء الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة

من المعلوم أن علوم الاقتصاد عموما قد أثبتت تداخلها مع العديد من التخصصات سواء من ناحية تدريسه، منهجيته أو طريقة بناء نظرياته هذا التداخل ترجم بتعدد طرق البحث فيه وبالتالي تصبح عملية انتقال من المعالجة النظرية إلى المعالجة الميدانية في ظل تعدد طرق البحث كمرحلة جد حاسمة، فإذا ما حقق ذلك بدقة وباتباع أسس البحث العلمي تمكن من بلوغ نتائج مضبوطة وإلا حقق عكس ذلك، فيكون من الأهمية توضيح كل ما يتعلق بالمسار البحثي.

1- منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يدرس الظواهر كما هي في الواقع، بالإضافة إلى التعبير عنها بشكل كمي أو كيفي بما يوضح حجم الظاهرة ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى أو بوصف الظاهرة وتوضيح خصائصها من أجل اختبار صحة الفرضيات والإجابة على تساؤلاتها، كما يعتبر أحد أكثر المناهج استخداما في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية ومناسب لوصف حالة الدراسة كونها أحد أقسام المنهج الوصفي، وعلى العموم يكون المنهج الوصفي على ثلاث مستويات هي: وصف الظاهرة كمياً وكيفيا، دراسة الأسباب المؤدية للظاهرة، وثالثا اقتراح حلول لحل المشكل؛ كما يعتمد المنهج الوصفي على مجموعة من الأساليب منها:

- أسلوب المسح (مسح شامل ومسح بالعينة)؛
- أسلوب دراسة الحالة؛
- أسلوب المقارنة.[1]

وبالتالي تعد هذه الدراسة "دراسة وصفية" حيث يرسم هذا النوع من الدراسات صورة حول الواقع[1]، وغالبية الأبحاث والدراسات في مجال العلوم الاقتصادية عموما تستخدم الدراسات الوصفية التي

[1] قدي عبد المجيد، 2009، أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية- الرسائل والأطروحات، دار الأبحاث، الجزائر، ص53.

تستفيد من الملاحظة والاستقصاء كطرق رئيسية في جمع البيانات، كما أنها تحدد التكرارات التي تحدث أو العلاقة بين متغيرين، وتكون الدراسات الوصفية أكثر تنظيما مع أسئلة بحث وفرضيات واضحة وهي تخدم عدة أهداف للدراسة[2]، بما فيها دراستنا التي تهتم بواقع المدن المستدامة في الجزائر.

للإحاطة بكل جوانب الاشكالية المطروحة من خلال هذه الدراسة وتحقيق كل الاهداف المسطرة سلفا تم اختيار لعينة من مواطني المدينة النموذجية (المدينة الجديدة بالقطب الحضري الحشم) المستهدفة كموضوع للبحث.

الجزء الثاني: مجتمع الدراسة وأدوات جمع البيانات

قبل القيام بالدراسة التطبيقية لأي بحث يجب تحديد مجتمع وعينة الدراسة التي يتم تطبيق الدراسة عليها، ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع مفردات الظاهرة قيد الدراسة، ويقصد به "جميع أفراد أو وحدات أو مشاهدات موضوع الدراسة". أما العينة فهي وحدات المجتمع التي تم اختيارها من أجل اختبارها. وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من كافة المواطنين المقيمين بالمدينة الجديدة بالقطب الحضري الحشم.

اولا: مجتمع وعينة الدراسة

1- مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة اللبنة الأساسية للدراسات التطبيقية، فهو يضم كل الأفراد أو الظواهر التي تعم الدراسة ويمكن تعميم النتائج عليها وبعبارة أخرى هو مجموعة الأفراد، المؤسسات، أو كل الوحدات التي يمكن أن تطبق عليها الدراسة،[3] أما المجتمع المستهدف فهو تحديد نوع الوحدات التي تعتبر كعناصر من المجتمع المدروس والتي تقتصر عليها الدراسة.[4] ولما نتكلم عن دراسة ميدانية لموضوع يخص الاستدامة الاجتماعية عموما وفي مجال المدن المستدامة ولعينة من المقيمين بالمدينة الجديدة بالقطب الحضري الحشم بشكل خاص، يكون المجتمع المستهدف متمثلا في كافة سكان هذه المدينة.

2- عينة الدراسة

ترتكز أغلب الاختبارات المعتمدة في الجانب التطبيقي على فرضية عشوائية المعاينة، كما أن استخدام الطريقة العشوائية في المعاينة يضمن المحافظة على خصائص مجتمع الدراسة، وقد تم الاعتماد على طريقة المعاينة العشوائية البسيطة، ونظرا لعدم محدودية المجتمع تم توزيع الاستمارات

---

[1] Du Toit, 2015, Research **design, in the Routledge Handbook of planning Research Methods**, Routledge, p63.

2 Shukla Paurav, 2008, **Essential of Marketing Research**, paurav Shukla and ventus Publishing Aps, p29.

[3] Diane Blankenship, 2009, **Applied Research and Evaluation Methods in Recreation**, Human Kinetics, Without Edit, USA, p 82.

[4] Groves l, 2009, **Survey Methodology**, John Wiley & Sons, 2nd Edition, New Jersey, p 70. Robert

يدويا وبطريقة عشوائية، حيث تم اعتماد حجم العينة الذي سيعتمد في الدراسة هو: (n =70)، تم توزيع الاستبانة بطريقة lfhavm كما ذكر سابقا على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة للحصول على حجم العينة المطلوب، حيث تم التواصل مع المبحوثين بشكل مباشر لشرح كل العبارات في الاستمارة والتأكيد على الإجابة عن كل فقرات الاستبانة بكل موضوعية.

كما تجدر الإشارة إلى إن عملية تحديد حجم العينة تتوقف على مجموعة من العوامل نذكر على سبيل الذكر لا الحصر:

- التكلفة المخصصة للدراسة وتتضمن التكلفة المادية والوقت المحدد لإنجاز الدراسة.
- نوع وحجم البيانات المطلوب توافرها في الدراسة فاختيار عينة لدراسة موضوع متخصص جدا يختلف عن اختيار عينة لموضوع يهتم بآراء المستهلكين بشكل عام.
- طبيعة الاسئلة ودرجة الدقة المطلوبة في الاجابة عنها.
- وجود أو غياب إطار للمعاينة.[1]

3 _الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة :

بهدف إعطاء صورة واضحة لعينة المبحوثين المستهدفة من الدراسة تم ترتيب البيانات وتبويبها في هذا العنصر بناء على مجموعة من المتغيرات النوعية وهي كالتالي:

المحور1: المعلومات الشخصية

1. الجنس:

الجدول رقم (1): توزيع افراد العينة حسب الفئة الجنس

الجنس	%	N
ذكر	62.9%	**44**
أنثى	37.1%	**26**

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS V 28

[1] حسان محمد الحسين،1999، موسوعة **علم الاجتماع**، الطبعة 51 ، الدار العربية للموسوعات، بيروت ، ص 331.

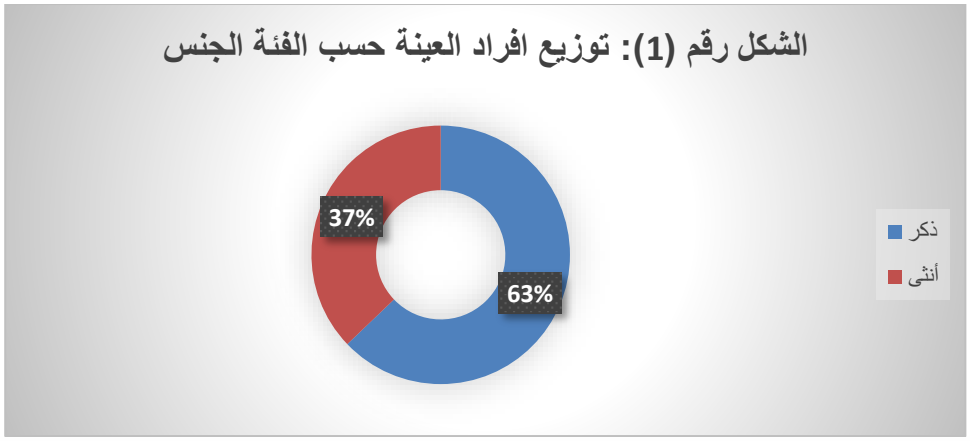

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS V 28

من خلال الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) السابقين يظهر ان غالبية مفردات العينة من الذكور بنسبة (63%)، يليها فئة الاناث بنسبة 37%، ومن الملاحظ وجود نوع من التقارب في مفردات العينة من الجنسين الامر الذي يخدم أهداف الدراسة والتي تستهدف كل فئات المجتمع.

2. السن:

الجدول رقم (2): توزيع افراد العينة حسب السن

السن	%	N
من 20 الى 29 سنة	21.4%	**15**
من 30 سنة إلى 39 سنة	34.3%	**24**
من 40 الى 49 سنة	30.0%	**21**
من 50 سنة واكثر	14.3%	**10**

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS V 28

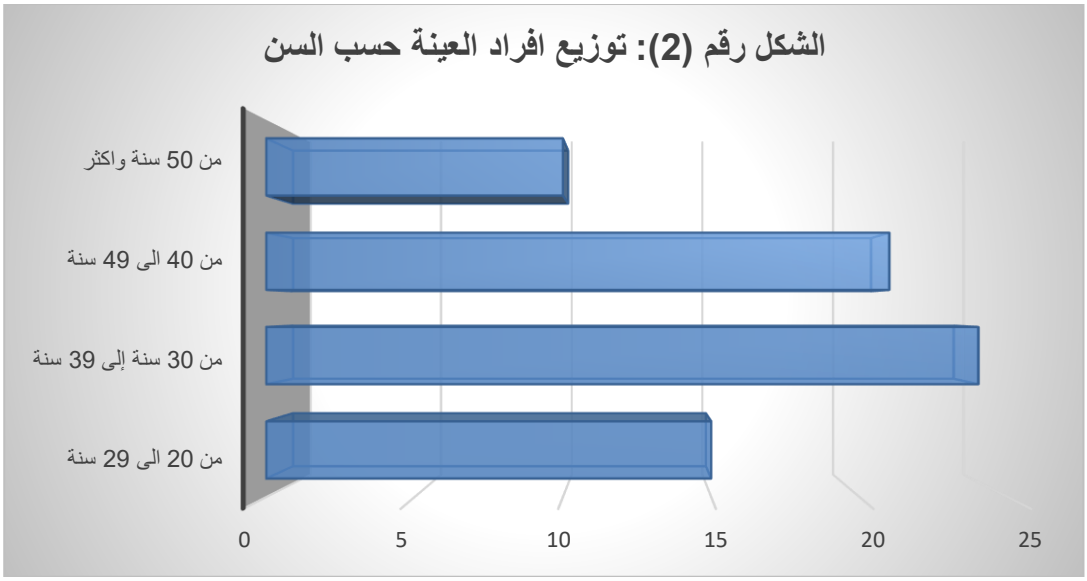

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V 28

من خلال الجدول والشكل السابقين يظهر ان غالبية الفئة العمرية (من 30 سنة إلى 39 سنة) بنسبة 34.3%، يليها الفئة العمرية (من 40 سنة إلى 49 سنة) بنسبة 30%، يليها الفئة (من 20 سنة الى 29 سنة) بنسبة 21.4%، وأخيرا الفئة العمرية (من 50 سنة فأكثر) بنسبة بنسبة 14.3%.

3- الحالة الاجتماعية:

الجدول رقم (3): توزيع افراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	%	N
أعزب	37.1%	**26**
متزوج	50.0%	**35**
أرمل او مطلق	12.9%	**9**

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS V 28

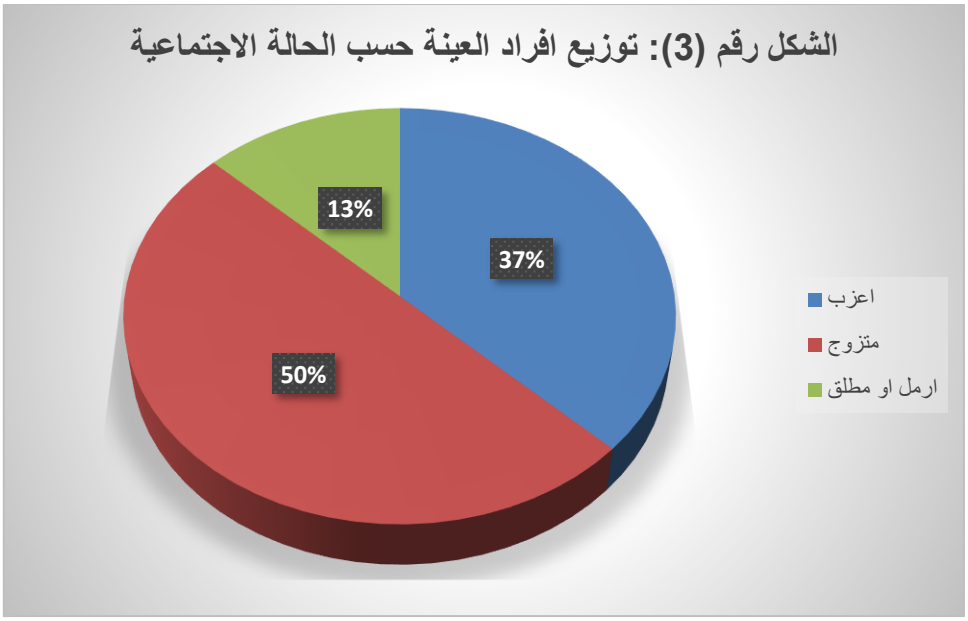

المصدر :من إعداد الباحثة بناء على مخرجات SPSS V 28

من خلال الجدول والشكل السابقين يظهر ان غالبية المبحوثين غير متزوجين (عازب (ة)) بنسبة 50% ، يليها فئة المتزوجين بنسبة 37%، وأخيرا فئة الارامل والمطلقين بنسبة 13%.

4. المستوى التعليمي:

الجدول رقم (4): توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	%	N
جامعي	34.3%	24
ثانوي	28.6%	20
متوسط	25.7%	18
ابتدائي	11.4%	8

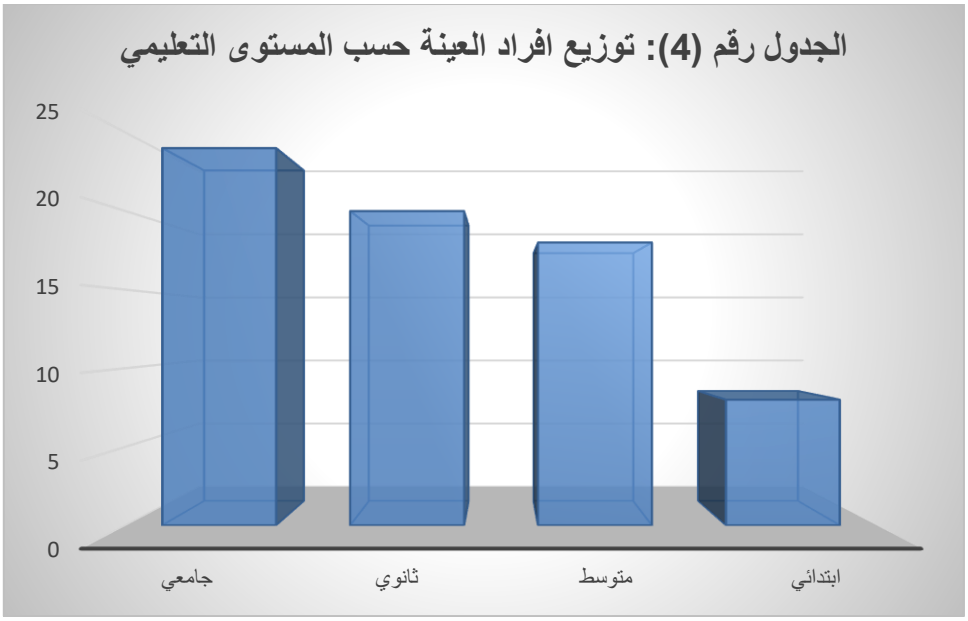

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V 28

من خلال الجدول والشكل السابقين يظهر ان غالبية المبحوثين ذو مؤهل علمي مستوى (جامعي) بنسبة 34.3%، يليها فئة مستوى الثانوي بنسبة 28.6 %، يليها فئة (مستوى المتوسط) بنسبة 25.7% وأخيرا فئة (المتحصلين على شهادة التعليم الابتدائي) بنسبة 11.4%.

ثالثا: أدوات جمع البيانات

أولا: مصادر جمع البيانات: اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على مصدرين رئيسين للحصول على البيانات والمعلومات التي تتعلق بتحقيق أهداف الدراسة وهما:

1- **المصادر الثانوية:** وتتعلق بشكل عام بكل المصادر التي شكلت أرضية جيدة لإتمام الأدبيات النظرية للمدن المستدامة، بشكل أساسي يتعلق هذا النوع من المصادر بكافة الكتب الأكاديمية، المقالات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، والورقات البحثية المقدمة للمشاركة في الملتقيات العلمية[1]، بالإضافة إلى أطروحات الدكتوراه، وكذلك الاطلاع على بعض المواقع الإلكترونية ذات الاختصاص.

2- **المصادر الأولية:** وتتعلق هذه المصادر بالجانب الميداني من الدراسة باعتبارها معلومات غير جاهزة بعد، بل يجب التنقيب عنها وتحليلها وتبويبها واستخلاص منها نتائج تعتبر هي المساهمة الحقيقية للطالب ولتصبح بذلك معلومات ثانوية تساعد الطلبة الآخرين في الدراسات المستقبلية في هذا المجال[2]،

[1] Sekaran Uma, Roger Bougie, 2004, **Research Methods for Business a Skill Building Approach,** 4th edition, John Wiley & Sons, Inc, New York, p53.

[2] عبد الرحمن الواصل،2009، البحث **العلمي خطواته ومراحله، أساليبه ومناهجه، أدواته ووسائله، أصول كتابته**، مطبوعة علمية، إدارة التعليم في محافظة عنيزة، وزارة المعارف، المملكة العربية السعودية، ص49.

ولهذا الغرض قد تم تصميم الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات التي تخدم أهداف الدراسة وذلك من خلال محاولة تصميم استبانة تعكس الإشكالية الرئيسية للموضوع، ليتم بعد ذلك تحليل هذه البيانات المجمعة حسب غرض الدراسة تقديم النتائج التي توصلنا إليها.

ثانيا: أدوات جمع البيانات

تستند كل الدراسات سواء الكمية أو النوعية، إلى معلومات أولية يعدها الطالب وأخرى ثانوية يستقيها من التقارير والوثائق التي يعدها غيره، كما يتطلب استخدام أي منهج علمي الاستعانة بجملة من الأدوات والوسائل المناسبة، التي تمكن الطالب من الوصول إلى البيانات اللازمة، حيث يستطيع من خلالها معرفة واقع أو ميدان الدراسة، وتفرض طبيعة الموضوع الخاضع للدراسة وخصوصيته انتقاء مجموعة من الأدوات المساعدة على جمع البيانات. لذا اعتمدنا في دراستنا على الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة.

1- **الاستبيان**: هو أداة تستخدم لغرض الحصول على البيانات والمعلومات لتنفيذ مقاصد الدراسة الحالية، حيث يعتبر من أكثر أدوات البحث شيوعا، فهو أداة قياس إدراكية يتم الاعتماد في تصميمها على آراء مجموعة من الكتاب في مجال موضوع الدراسة للحصول على البيانات الأولية والثانوية اللازمة لاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة، وجعل المستجيب واعيا لأهدافها، مكوناتها، دقتها، وضوحها وتجانسها بالشكل والطريقة التي تخدم أهداف وفرضيات الدراسة.[1]

لذلك تم تصميم أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة التي أعدت خصيصا من أجل الوصول إلى نتائج علمية حول الإشكالية الرئيسية لموضوع البحث، ولقد تم تصميمها وفقا لفرضيات الدراسة بما يمكن من معالجة الإشكالية، بحيث تحتوي فقراتها على مجموعة من الأسئلة التي وبمجرد إجابة مفردات العينة عليها نكون قد تحصلنا على المعلومات الأولية والبيانات اللازمة لمتطلبات الدراسة. فهي عبارة عن صياغة لمجموعة من الأسئلة ليقوم المبحوث باختيار إجابة واحدة بين البدائل المتاحة، ويعتبر وسيلة فعالة لجمع البيانات، وفيما يأتي استعراض لأهم مبادئ صياغة الألفاظ وتشمل:

- لغة وألفاظ الاستبانة: إذ يجب مراعاة مستوى فهم المستقصي واستخدام المصطلحات المرتبطة بثقافة وقيم المجتمع، كما أنه من المهم إدراج بعض الأسئلة ذات الصياغة السلبية لتخفيض ميل المستجيب إلى الإجابة دون التفكير، والابتعاد عن الأسئلة المركبة قدر الإمكان، والأسئلة الغامضة والأسئلة التي تعتمد على القدرة على التذكر، والأسئلة المصاغة بطريقة تقود إلى إجابة مطولة، كما يجب مراعات تتابع الأسئلة بصورة تقود المستجيب من أسئلة ذات طبيعة عامة إلى الأسئلة خاصة، ومن أسئلة سهلة إلى أسئلة متدرجة في الصعوبة.

[1] عياط سعاد، مرجع سبق ذكره، ص163.

- المظهر العام : إذ يجب مراعاة مقدمة للاستبيان جيدة تكشف بوضوح عن هوية الطالبة والهدف من البحث وإيجاد بعض الروابط بين المستجيبين وتحفيزهم للإجابة وتأكيد سرية المعلومات ثم الشكر، كما يجب تنظيم الأسئلة وإعطاء التعليمات والتوجهات وضمان عدم إرهاق المستجيب من حيث الجهد والوقت.[1]

وفي هذه الدراسة تعمدنا الاستعانة بالأسئلة المغلقة، وهي الأسئلة التي تتطلب من المستجوب اختيار إجابة واحدة أو عدة إجابات من تلك المقترحة، والأسئلة المغلقة لها عدة أنواع منها:

-أسئلة مغلقة ذات اجابتين وهي أسئلة محددة بإجابة واحدة فقط و يمنح للمستقص خيارين فقط، كالسؤال المتعلق بجنس المستقصي.

- أسئلة مغلقة متعددة الخيارات وتنقسم بدورها إلى:

1. **أسئلة مغلقة باختيار واحد:** وهي أسئلة متعددة الخيارات ولا يمكن للمستقصي منه أن يجيب إلا بإجابة واحدة.

2. أسئلة مغلقة باختيارات متعددة :وهي أسئلة متعددة الخيارات ويمكن للمستقص أن يجيب بأكثر من إجابة واحدة، كالسؤال المتعلق بـ أكثر مواقع التواصل الاجتماعي استخداما (يمكن اختيار أكثر من اجابة واحدة)؛

3. الأسئلة السلمية (أو ذات المقاييس) : وفيها يطلب من المستجوب أن يختار مكان تموقعه على سلم معين، وهي عدة أنواع منها:

الأسئلة الترتيبية :يطلب من المستجوب في هذه الحالة ترتيب الإجابات ترتيبا تصاعديا أو تنازليا لحسب طبيعة السؤال ووفقا لمعيار معين.

4. الأسئلة حسب سلم "Likert "ويستخدم في قياس الاتجاهات حيث في ظله يقوم المستجوب بتحديد درجة الموافقة أو عدم الموافقة على مجموعة من العبارات التي تتعلق بالشيء موضوع السؤال ويتكون سلم Likert " " من خمس درجات ويتطلب من الفرد التعبير عن درجة موافقته أو عدم موافقته.

- **الأسئلة المفتوحة**: وهي الأسئلة التي يترك للمستقسى منه الحرية في الإجابة عنها.

2- محتوى الاستبيان في شكله النهائي

بناءً على الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المشرف والمحكمين، كانت هيكلة الاستبانة في شكلها النهائي مكونة من جزئين؛ الجزء الأول خاص بالبيانات الديموغرافية لعينة البحث، اما الجزء الثاني

[1]Sekaran Uma, Roger Bougie, 2004, Op–cit, p311.

مقسم الى سبعة محاور في 12 فقرة، بعد الديباجة التي يذكر فيها مؤسسة انتماء الطالب وعنوان المذكرة والتشكرات وطريقة الإجابة واسم الطالب والمشرف:

- **المحور الاول:** يتضمن معلومات حول المتغيرات الديمغرافية والتعريفية العمر، المستوى التعليمي، والمهنة.

المحور الثاني: المعرفة بالمدن المستدامة

المحور الثالث: النقل ووسائل النقل.

المحور الرابع: البيئة.

المحور الخامس: الطاقة واستهلاكها.

المحور السادس: المساحات الخضراء والترفيه

المحور السابع: النفايات وإعادة التدوير

المحور الثامن: الالتزام الشخصي

ثالثا: المعالجة الاحصائية والأساليب المستخدمة

1- الأساليب الاحصائية المستخدمة

بعد جمع البيانات من الاستبانات الموزعة قمنا بإجراء التحليل الإحصائي لهذه البيانات بالاستعانة ببرنامج Excel الخاص بتطبيقات جداول البيانات، وببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 28)لمعالجة البيانات وتحليلها والوصول إلى نتائج تعبر عن الظاهرة التي نحن بصدد قياسها، وشملت عملية التحليل والمعالجة للبيانات استخدام العديد من الأساليب والاختبارات والمقاييس حسب متغيرات الدراسة وبالتالي تحقيق التكامل في معالجة جميع البيانات، وسنلخص هذه الأساليب كالآتي:

✓ **التكرارات**

✓ **والنسب المئوية:** استخدمت للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة، وتحديد نسبة استجابتهم لمحاور الدراسة التي تضمنتها الاستبانة.

2- صدق وثبات أداة الدراسة

المقصود هنا بصدق الدراسة هو أن تؤدي وتقيس أسئلة الاستبانة ما وضع لقياسه فعلاً، ويقصد وضوح الاستبانة وفقراتها ومفرداتها ومفهومة لمن سوف يشملهم الاستبانة وكذلك تكون صالحة للتحليل

الإحصائي، وللتأكد من صدق الاستبانة قامت الطالبة باستخدام طريقة **الصدق الظاهري لأداة الدراسة:** حيث تعد أداة الدراسة (الاستبانة) العنصر الرئيسي والجوهري في الدراسات التطبيقية الاستقصائية، فجودة الدراسة ككل تعتمد على مدى الصدق الظاهري في وبين فقرات الاستبيان، فكلما كانت الاستبانة مستوفية كل العناصر فيما يخص تركيب الأسئلة وبساطة الطرح وشموليته للأدبيات النظرية التي تتناول موضوع البحث اتسمت النتائج المتوصل إليها بدرجة عالية من الثقة.

المبحث الثاني: تحليل إجابات المبحوثين تجاه فقرات الاستبيان

لقد تم الاعتماد في عملية التحليل الإحصائي في إجابات المبحوثين على التكرارات والنسب الخاصة بها وهذا بهدف التحليل الدقيق لإجابات المبحوثين تجاه كل فقرة من فقرات الاستبانة والتأكد من وجود تشتت في استجابات المبحوثين تجاه هذه الفقرات.

اولا: التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين تجاه المحور2 (المعرفة بالمدن المستدامة)

يهدف هذا المحور إلى معرفة مدى إدراك مفردات العينة لمفهوم المدن المستدامة

الجدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب المعرفة بمفهوم المدينة المستدامة

هل سمعتم عن مفهوم المدينة المستدامة		
	%	**N**
نعم	32.9%	**23**
لا	67.1%	**47**

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS V 28

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS V 28

يظهر من الجدول رقم (5) والشكل (5) أن غالبية أفراد العينة كانت إجابتهم لا بنسبة 67.1%، أي أن مفردات العينة ليس لديهم اطلاع وثيق بمفهوم المدن المستدامة، والنسبة الباقية 32.9% أجابوا بنعم؛ وبالتالي عدم معرفة المواطن الجزائري بمفهوم المدن المستدامة يمكن تحليله وفقًا لعدة عوامل واقعية تتعلق بالوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في البلاد. إليك تحليل لبعض العوامل الممكنة التي تساهم في هذا النقص في المعرفة:

1. **تعليم غير كافي** :يمكن أن يكون نظام التعليم في الجزائر غير كافيًا في توفير تعليم حول المدن المستدامة. قد يكون هناك نقص في المناهج والدروس التي تغطي هذا الموضوع الحديث.
2. **قلة الوعي البيئي** :قد يكون الوعي البيئي بشكل عام منخفضًا في بعض المجتمعات في الجزائر، وهذا يمكن أن يؤدي إلى عدم التركيز على مفاهيم المدن المستدامة.
3. **الأولويات الاقتصادية** :في بعض الأحيان، تكون الأولويات الاقتصادية والاجتماعية اليومية للأفراد أهم بكثير بالنسبة لهم من القضايا البيئية والمدن المستدامة.
4. **تغطية إعلامية غير كافية** :إذا لم يتم تغطية مفاهيم المدن المستدامة بشكل كافي في وسائل الإعلام المحلية والوطنية، فإن ذلك قد يقلل من الوعي بهذه المفاهيم.
5. **عوامل ثقافية ولغوية** :قد تكون هناك عوامل ثقافية ولغوية تجعل فهم مفاهيم المدن المستدامة أكثر تعقيدًا أو تحتاج إلى ترجمة وتوضيح.

لزيادة الوعي بمفاهيم المدن المستدامة في الجزائر، يمكن أن تتخذ الحكومة والمؤسسات المعنية بالتعليم والبيئة خطوات متعددة منها تضمين محتوى مخصص في المناهج الدراسية، وتنظيم حملات توعية، وتعزيز التفاعل مع المجتمع المدني لزيادة الوعي حول هذه القضايا الحيوية.

ثانيا: التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين اتجاه المحور3 النقل ووسائل النقل

- **وسائل التي يستخدمونها بانتظام للتنقل داخل المدينة:**

الجدول رقم (6) توزيع افراد العينة حسب متغير وسائل النقل

ما هي وسائل النقل التي تستخدمونها بانتظام للتنقل داخل المدينة		
N	%	
22	31.4%	السيارة الشخصية
29	41.4%	وسائل النقل العامة
3	4.3%	الدراجة
11	15.7%	المشي
3	4.3%	سكوتر كهربائي
2	2.9%	مشاركة السيارات (مثل خدمة المشاركة في السياراتYassir)

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS V 28

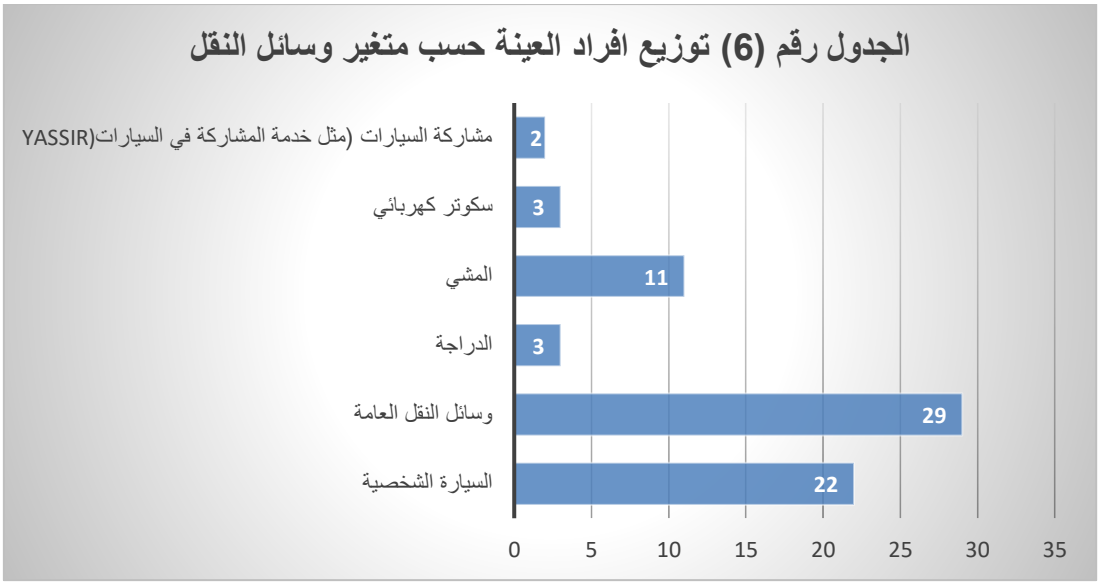

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS V 28

من خلال الجدول رقم والشكل رقم (6) يظهر أن غالبية المبحوثين يستخدمون وسائل النقل العامة في تنقلاتهم المختلفة وقدرت نسبتهم ب 41.4%، يمكن أن يشير هذا إلى توفر شبكة نقل عامة جيدة وربما

تكلفة مناسبة للمسافرين، مما يجعلها الخيار الأكثر جاذبية للتنقل. ويلي ذلك استخدام السيارة الشخصية بنسبة 31.4%، هذا يظهر أن السيارات الشخصية لا تزال تلعب دورًا مهمًا في وسائل التنقل في المدينة محل الدراسة، في حين أن التنقل عن طريق المشي احتل المرتبة الثالثة وبنسبة تقدر بـ: 15.7%، مما يشير إلى أن المشي هو وسيلة شائعة للتنقل بين الجزائريين، وهذا قد يعكس الاستخدام الشائع لوسائل التنقل ذات المسافات القصيرة في الأماكن الحضرية. أم طرق التنقل عن طريق السكوتر والدرجات فقد كانت الأقل وبنسب منخفضة بلغت نفس النسبة: (4.3%)؛ عكس هذا استخدامًا منخفضًا للدراجات والسكوتر كوسيلة للتنقل. يمكن أن يكون ذلك نتيجة للتحديات المتعلقة بالبنية التحتية أو تفضيل الوسائل الأخرى.

- **التحسينات في الخيارات المستدامة لوسائل النقل المتاحة:**

يشير تحليل إجابات المبحوثين للسؤال المفتوح (هل تودون رؤية تحسينات في الخيارات المستدامة لوسائل النقل المتاحة في مدينتكم؟ إذا كانت الإجابة نعم، فما هي؟) إلى أن هناك رغبة واضحة في رؤية تطوير وسائل النقل المستدامة في المدينة، مع التركيز على البيئة والكفاءة والراحة، وذلك من خلال:

1. **الكفاءة والراحة** :بعض المبحوثين قد يشيرون إلى الحاجة إلى تحسين الكفاءة والراحة في وسائل النقل المستدامة. قد تشمل هذه التحسينات زيادة التردد وتوفير وسائل نقل أكثر راحة وسهولة استخدامًا.
2. **التنوع في وسائل النقل** :بعض المبحوثين قد يتوقعون توفير تشكيلة متنوعة من وسائل النقل المستدامة، بما في ذلك الدراجات الهوائية ووسائل نقل جماعي نظيفة وسهلة الوصول.
3. **التكلفة والتمويل** :يمكن أن يكون لدى بعض الأشخاص اهتمامًا بتوفير خيارات مستدامة بتكلفة منخفضة والتفكير في كيفية تمويل تحسينات مثل هذه.
4. **توفيروسائل نقل آمنة** :يمكن أن يتضمن اهتمام المبحوثين أيضًا تحسينات في سلامة وسائل النقل المستدامة، مما يشجع على استخدامها بشكل أكبر.

ثالثا: التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين تجاه المحور4: البيئة

- **كيف تقيمون جودة الهواء في مدينتكم:**

الجدول رقم (7) توزيع أفراد العينة حسب تقييم جودة الهواء في المدينة

كيف تقيمون جودة الهواء في مدينتكم		
	%	N
ممتازة	2.9%	**2**
جيدة	45.7%	**32**
متوسطة	37.1%	**26**
سيئة	14.3%	**10**

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS V 28

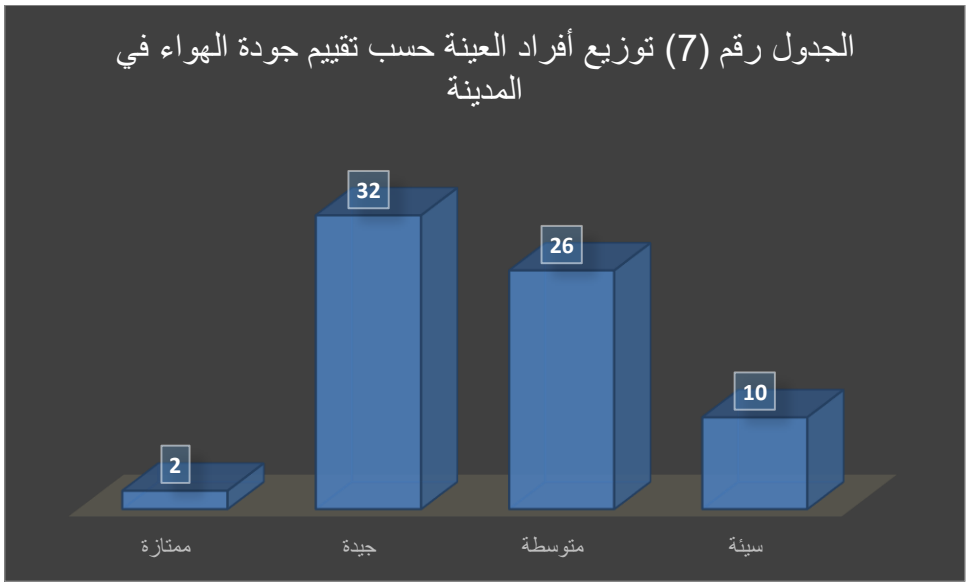

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS V 28

يظهر من الجدول رقم (7) والشكل (7) أن غالبية مفردات العينة يقيمون جودة الهواء في مدينتهم على أنها جيدة بنسبة 45.7% النسبة تشير إلى وجود تفاؤل معتدل بين مفردات العينة بشأن جودة الهواء. إذا كانوا يرى معظمهم أن جودة الهواء جيدة، فإن هذا قد يعكس وجهة نظر إيجابية حول البيئة والصحة العامة، على الرغم من تقدير جودة الهواء بأنها "جيدة"، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن المدينة خالية من

التحديات البيئية. يمكن استغلال هذا التصنيف للعمل على تحسين الجودة بشكل مستدام، يلي ذلك الفئة التي يرون بان جودة الهواء متوسطة بنسبة 37.1%، وهذه النسبة رجح أن هناك مجالًا للتحسين في جودة الهواء، ولكنها لا تعتبرها سيئة بشكل كبير. هذا يمكن أن يعكس مزيجًا من الاهتمام بالبيئة والقلق بشأن بعض التحديات، وفي المرتبة الثالثة الفئة التي ترى أن جودة الهواء في مدينتهم سيئة وبنسبة 14.3%، الفئة التي ترى جودة الهواء كـ"سيئة" تشير إلى قلق بشأن الآثار السلبية للتلوث البيئي على الصحة العامة وجودة الحياة في المدينة؛ في الأخير مفردات العينة الذين يرون بأن جودة الهواء في مدينتهم هي ممتازة بنسبة: (2%).

بعد تحديد تقييم مفردات العينة لجودة الهواء، تم طرح سؤال مفتوح (هل لديكم اقتراحات حول الإجراءات التي يجب أن تتخذها المدينة لتحسين جودة الهواء؟)، واستقرت اهم الإجابات حول فكرة عامة مفادها: تحسين جودة الهواء يعتمد على تبني استراتيجية شاملة وتعاون من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة والصناعة والمجتمع المحلي، للعمل معًا من أجل بيئة نقية وصحة جيدة.

رابعا: التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين تجاه المحور5: الطاقة واستهلاكها

1- هل لديكم اقتراحات حول الإجراءات التي يجب أن تتخذها المدينة لتحسين جودة الهواء؟

الجدول رقم (8) توزيع افراد العينة حسب متغير هل لديكم مصادر للطاقة المتجددة (مثل الألواح الشمسية، والطاقة الرياحية، وما إلى ذلك) في منزلكم

هل لديكم مصادر للطاقة المتجددة (مثل الألواح الشمسية، والطاقة الرياحية، وما إلى ذلك) في منزلكم		
	%	N
نعم	12.9%	**9**
لا	87.1%	**61**

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS V 28

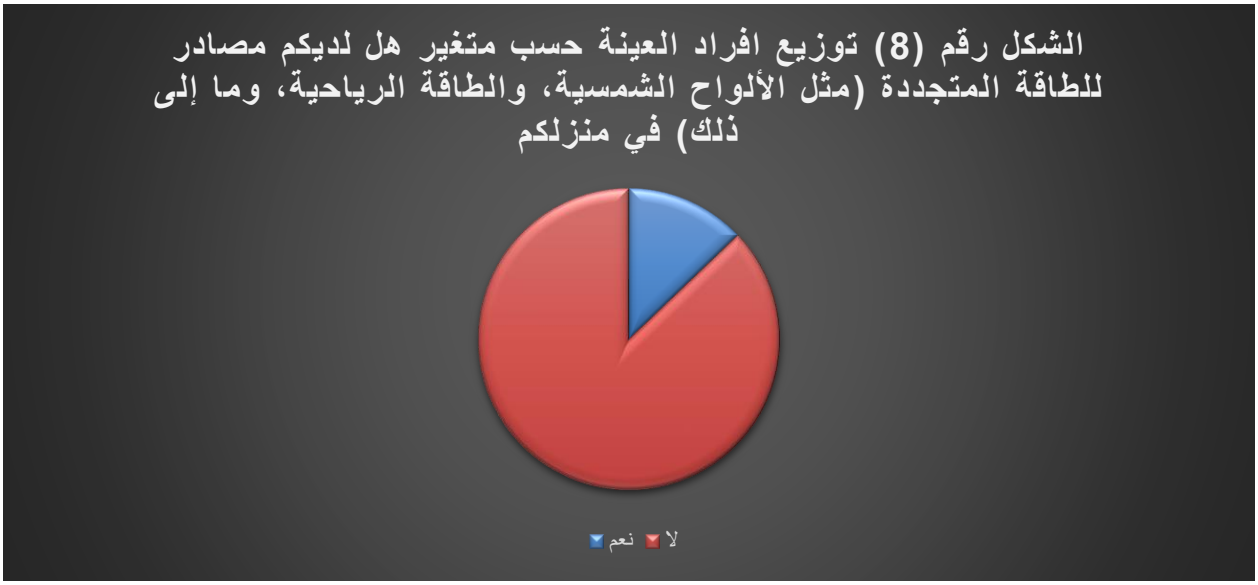

المصدر :من إعداد الطالبة بناء اعلى مخرجات SPSS V 28

يظهر من الجدول رقم (8) والشكل (8) أن غالبية أفراد العينة كانت إجابتهم **لا** بنسبة 87.1% من مجموع أفراد العينة وبالتالي فهم لا يملكون **مصادر للطاقة المتجددة (مثل الألواح الشمسية، والطاقة الرياحية، وما إلى ذلك) في منزلهم**، في حين أن مانسبته 12.9% كانت إجابتهم **نعم**، أظهرت البيانات من الجدول والشكل الذي ذكرته أن نسبة كبيرة من أفراد العينة، تحديدًا 87.1% منهم، ليس لديهم مصادر للطاقة المتجددة مثل الألواح الشمسية أو الطاقة الرياحية في منازلهم. هذا يشير إلى أن هناك حاجة إلى تعزيز التوعية بأهمية الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وتشجيع الأفراد على اعتمادها. وفما يلي بعض الاقتراحات لتحسين هذا الوضع:

1. **التوعية والتثقيف** :تنظيم حملات توعية وبرامج تثقيفية للجمهور حول فوائد واستخدامات مصادر الطاقة المتجددة، وكيفية تثبيتها والاستفادة منها.
2. **التشجيع المالي** :توفير حوافز مالية للأفراد والأسر للاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، مثل تخفيضات ضريبية أو تمويل ميسر للمشروعات البيئية.
3. **التشريعات والسياسات البيئية** :تطوير سياسات حكومية تشجع على استخدام الطاقة المتجددة وتقديم الدعم لتنفيذها.
4. **توفير البنية التحتية** :توفير البنية التحتية اللازمة لدعم تنفيذ مصادر الطاقة المتجددة، مثل الشبكات الكهربائية المتجددة ونقاط شحن للسيارات الكهربائية.

5. **الاستثمار في البحث والتطوير** :دعم البحث والتطوير في مجال تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة لجعلها أكثر فعالية واقتصادية.

باختصار، هناك العديد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة وزيادة وعي الناس حول أهميتها في تحسين البيئة والتخفيف من تأثير تغير المناخ.

2-هل تبذلون جهدًا لتقليل استهلاك الطاقة في منزلكم (مثل العزل، ومصابيح الإضاءة ذات الاستهلاك المنخفض، وما إلى ذلك)

الجدول رقم (9) توزيع أفراد العينة حسب الجهد المبذول لتقليل استهلاك الطاقة

هل تبذلون جهدًا لتقليل استهلاك الطاقة في منزلكم (مثل العزل، ومصابيح الإضاءة ذات الاستهلاك المنخفض، وما إلى ذلك		
	%	N
نعم	57.1%	**40**
لا	42.9%	**30**

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS V 28

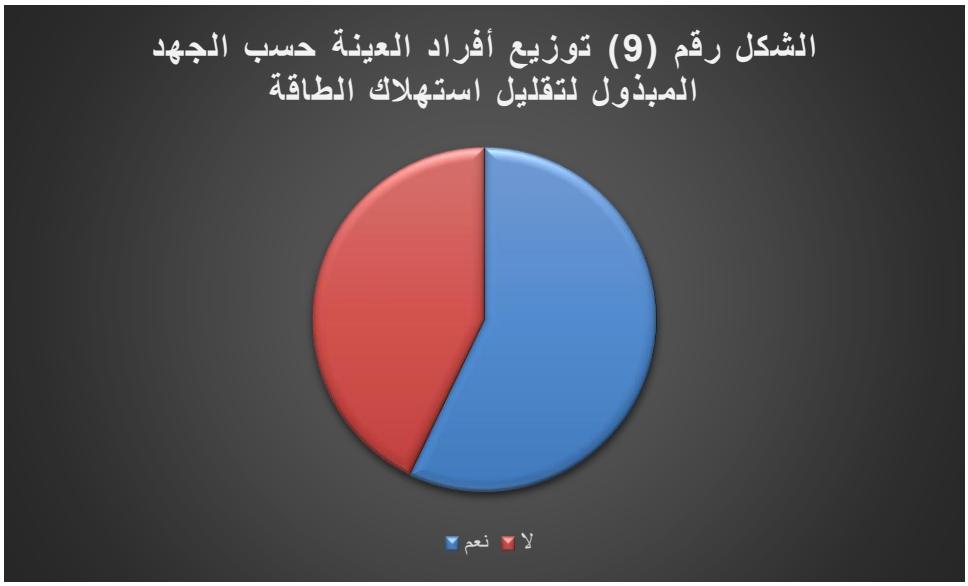

المصدر :من إعداد الطالبة بناء اعلى مخرجات SPSS V 28

يظهر من الجدول رقم (9) والشكل (9) أن غالبية أفراد العينة كانت إجابتهم نعم بنسبة 57.1% من مجموع أفراد العينة أي أن غالبية مفردات العينة يبذلون جهدا لتقليل استهلاك الطاقة في منزلهم (مثل العزل، ومصابيح الإضاءة ذات الاستهلاك المنخفض، وما إلى ذلك ، ونسبة 42.9% كانت إجابتهم لا مستوى من التوعية والتحسين في استهلاك الطاقة. يمكن تحليل هذه النسبة كما يلي:

1. **الوعي البيئي** :نسبة 57.1% من الأفراد الذين قاموا بجهد لتقليل استهلاك الطاقة تشير إلى أن هناك وعيًا جيدًا بأهمية الحفاظ على البيئة وتقليل الأثر البيئي للاستهلاك الطاقي.
2. **الاستدامة المنزلية** :الأشخاص الذين يبذلون جهدًا لتقليل استهلاك الطاقة قد يتبنون ممارسات استدامة في منازلهم، مثل استخدام مصابيح LED ذات الاستهلاك المنخفض والعزل الحراري لتوفير الطاقة.
3. **التحفيز المالي** :قد يكون هناك حوافز مالية متاحة تشجع الأفراد على تحسين كفاءة الطاقة في منازلهم، مثل برامج توفير الطاقة أو تخفيضات ضريبية.
4. **التقنيات الجديدة** :توفر التكنولوجيا المتقدمة مزيدًا من الخيارات لتحسين كفاءة الطاقة في المنازل، وقد يكون لديهم اهتمام بتنفيذ هذه التقنيات.
5. **التوعية العامة** :من الممكن أن يكون هناك حملات توعية تشجع الناس على تقليل استهلاك الطاقة وتوفيرها.

بشكل عام، تشير هذه النسبة إلى تقدير لجهود توفير الطاقة والحرص على الاستدامة. يمكن البناء على هذا الوعي لتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة والتحسينات في استهلاك الطاقة في المستقبل.

خامسا: التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين تجاه المحور6 المساحات الخضراء والترفيه

- **هل تستخدمون المساحات الخضراء والحدائق العامة في مدينتكم:**

الجدول رقم (10) توزيع أفراد العينة حسب متغير استخدام المساحات الخضراء والحدائق العامة

هل تستخدمون المساحات الخضراء والحدائق العامة في مدينتكم		
	%	**N**
نعم	37.1%	**26**
لا	62.9%	**44**

المصدر :من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS V 28

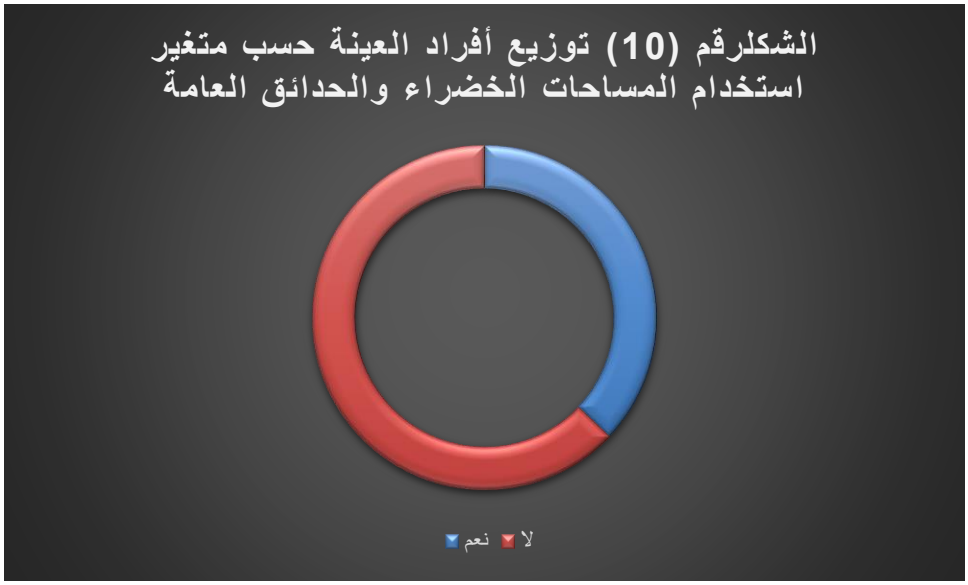

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V 28

يظهر من الجدول رقم (10) والشكل (10) أن غالبية أفراد العينة كانت إجابتهم لا بنسبة **62.9%** من مجموع أفراد العينة ويعكس ذلك توجه مفردات العينة لعدم **استخدام المساحات الخضراء والحدائق العامة في مدينتكم** والنسبة الباقية **37.1%** كانت اجابتهم بـ: **نعم** حول هذا السؤال، مما يشير إلى وجود اهتمام محدود أو تقليل في استخدام هذه المساحات في المدينة. يمكن تحليل إجابات المبحوثين حول السؤال المفتوح (ما هي الأنشطة التي تودون رؤيتها تُطوَر في الأماكن العامة لجعلها أكثر جاذبية واستدامة؟) كما يلي:

1. **تحسين الوصول والوعي** :من الممكن أن يكون هناك حاجة إلى تحسين وصول المواطنين إلى المساحات الخضراء والحدائق وزيادة الوعي بأهميتها للصحة والاسترخاء.
2. **تنظيم الأنشطة والفعاليات** :قد يكون من المفيد تنظيم فعاليات وأنشطة في هذه المساحات لجذب الأشخاص وتشجيعهم على استخدامها والمشاركة فيها.
3. **الصيانة والتحسين** :الحفاظ على المساحات الخضراء والحدائق وجعلها جاذبة يتطلب جهدًا في الصيانة والتحسين، بما في ذلك توفير مناطق مظللة ومناطق للأطفال وأماكن للجلوس.

4. **المشاركة المجتمعية** :يمكن تشجيع المشاركة المجتمعية في تطوير وإدارة هذه المساحات، مما يجعلها مكانًا ينعم به الجميع.

سادسا: التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين تجاه المحور7 النفايات وإعادة التدوير

- **هل أنتم راضون عن إدارة النفايات وإعادة التدويرفي مدينتكم:**

الجدول رقم (11) توزيع افراد العينة حسب متغير الرضا عن إدارة النفايات وإعادة التدوير في مدينتكم

هل أنتم راضون عن إدارة النفايات وإعادة التدوير في مدينتكم		
	%	N
نعم	14.30%	**10**
لا	85.70%	**60**

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V 28

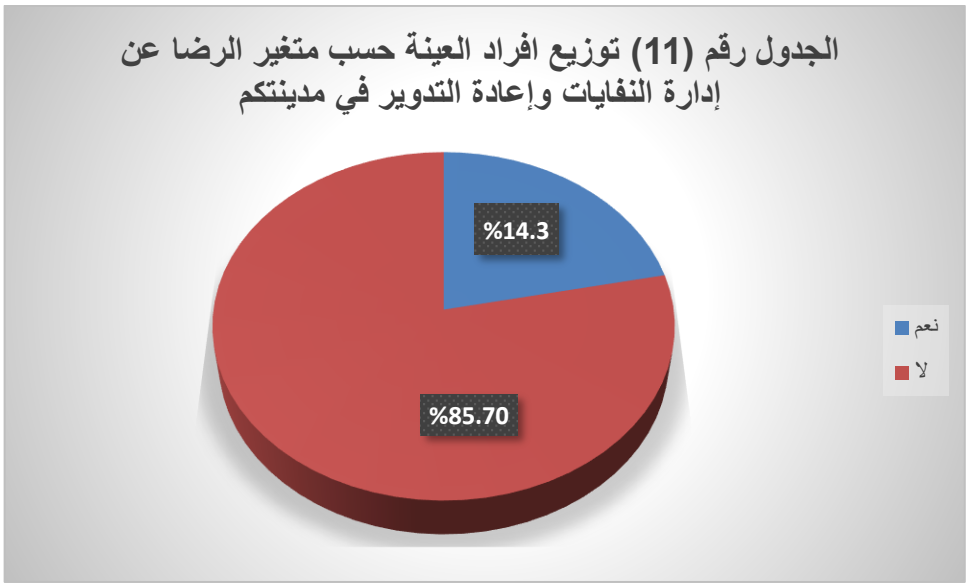

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V 28

من خلال الجدول والشكل السابقين وجود فارق بين مفردات العينة فيما يتعلق بالرضا عن إدارة النفايات وإعادة التدوير بالمدينة، حيث أن نسبة 85.70% اجابوا لا في حين نسبة 14.30% أجابوا بـ: نعم؛ هذا التوزيع يشير إلى وجود انقسام في آراء الأفراد بشأن مدى رضائهم عن إدارة النفايات والتدوير في

المدينة. وبتحليل إجابات المبحوثين حول السؤال المفتوح (هل لديكم اقتراحات لتحسين إدارة النفايات وإعادة التدوير) تم تسجيل النتائج التالية:

- **الاهتمام بالبيئة:** إذا كان هناك نسبة كبيرة من الأفراد لا تشعر بالرضا بإدارة النفايات والتدوير، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود اهتمام بالبيئة والاستدامة في المدينة.
- **الحاجة إلى تحسينات:** من ناحية أخرى، إذا كان هناك نسبة معتبرة من الأفراد ليست راضية عن إدارة النفايات، فقد يكون هناك حاجة إلى تحسينات في هذا المجال من خلال توجيه جهود لتعزيز إعادة التدوير وتحسين سلسلة التوريد وإدارة النفايات.
- **المشاركة المدنية:** إذا كانت هناك انقسامات في الرأي، فقد يشجع ذلك على المشاركة المدنية والنقاش حول كيفية تحسين إدارة النفايات.
- **السياسات والبرامج:** يجب أن تعتمد السياسات والبرامج البيئية على هذه التفاوتات في الرأي لتلبية احتياجات وتطلعات مختلفة للمجتمع.

بشكل عام، يمكن استخدام هذه المعلومات لتوجيه جهود تحسين إدارة النفايات وإعادة التدوير في المدينة بطريقة تلبي احتياجات السكان وتعزز من استدامة البيئة المحلية.

سابعا: التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين تجاه المحور8 الالتزام الشخصي

1- هل أنتم مستعدون للالتزام بشكل أكبر لجعل مدينتكم أكثر استدامة؟

الجدول رقم (12) توزيع افراد العينة حسب الالتزام بشكل أكبر لجعل المدينة أكثر استدامة

هل أنتم مستعدون للالتزام بشكل أكبر لجعل مدينتكم أكثر استدامة		
N	%	
55	78.6%	نعم
15	21.4%	لا

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V 28

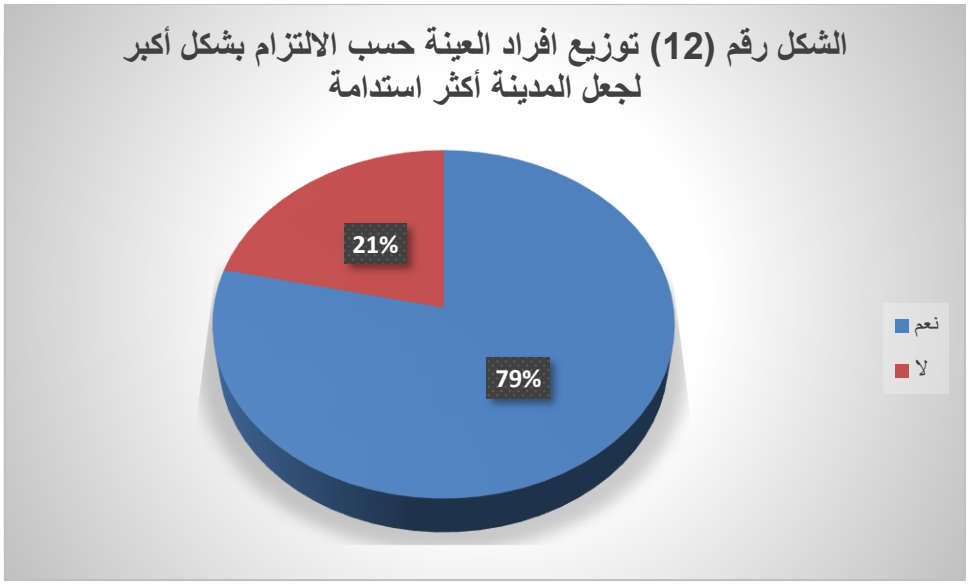

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات SPSS V 28

يظهر من الجدول رقم (12) والشكل (12) أن غالبية أفراد العينة كانت إجابتهم **نعم** بنسبة **78.6%** من مجموع أفراد العينة حول سؤال **هل أنتم مستعدون للالتزام بشكل أكبر لجعل مدينتكم أكثر استدامة**، ونسبة **21.4%** كانت اجاباتهم **لا**؛ مما يشير الى وجود تطور إيجابي ويمكن استغلاله لتحفيز الناس على المشاركة في مبادرات وجهود لتحسين الاستدامة في المدينة، سواء من خلال المشاركة في مشاريع بيئية محلية أو دعم السياسات والمبادرات التي تعزز من الاستدامة. تحفيز وتشجيع هذه النسبة الكبيرة من الأفراد الذين مستعدون لالتزام أكبر يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على مستقبل المدينة وجودتها.

وبتحليل مقترحات مفردات العينة حول جانب التزامهم فإنه يمكن توجيه هذا الالتزام نحو مجموعة من **الإجراءات والمبادرات التي يمكن اتخاذها أو دعمها**. إليك بعض الإجراءات التي يمكن النظر فيها:

- **تعزيز استخدام وسائل النقل العامة**: دعم توسيع شبكة وسائل النقل العامة وتشجيع الناس على استخدامها بدلاً من السيارات الشخصية.
- **المشاركة في حملات توعية بالبيئة**: المشاركة في حملات توعية بقضايا البيئة والاستدامة ونشر الوعي بأهمية حماية البيئة.
- **المشاركة في مشاريع تجميل المدينة**: المشاركة في مشاريع تجميل المدينة مثل تنظيف الشوارع وزراعة الأشجار وصيانة الحدائق.

- **دعم الطاقة المتجددة** :دعم استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح في المنازل والمباني.
- **التوعية بالدورة المياه الصديقة للبيئة** :التحول إلى استخدام دورة المياه صديقة للبيئة التي توفر استهلاك المياه.
- **دعم الزراعة العضوية** :دعم الزراعة العضوية وشراء المنتجات الزراعية المحلية.
- **المشاركة في الحد من الفاقد الغذائي** :دعم المشاركة في مشاريع توزيع الطعام على الأشخاص المحتاجين والحد من الفاقد الغذائي.
- **التشجيع على إعادة التدوير** :دعم وتشجيع إعادة التدوير والتخلص المستدام من النفايات.
- **المشاركة في الأنشطة البيئية المحلية** :المشاركة في أنشطة محلية تعزز من الاستدامة مثل تنظيف الشواطئ أو الحدائق.
- **دعم السياسات والتشريعات البيئية** :دعم السياسات والتشريعات التي تعزز من الاستدامة وتحمي البيئة.

خلاصة الفصل

الاستدامة في المدن هي مسألة ذات أهمية متزايدة في العالم اليوم تعكس السعي نحو تلبية احتياجات السكان الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. وفي هذا السياق، تمثل الجزائر كمثالا مهمًا حيث يعيش ملايين الناس في مناطق حضرية مختلفة. تشير الدراسة والتحليل السابقين إلى بعض الجوانب المهمة:

أولًا، الوعي بالمدن المستدامة في الجزائر يظل محدودًا، مما يشير إلى الحاجة إلى جهود إضافية لزيادة الوعي وتعزيز فهم المواطنين لأهمية تطوير مدنهم بشكل مستدام.

ثانيًا، تحليل استخدام وسائل النقل في الجزائر يكشف عن اعتماد قوي على وسائل النقل الشخصية مثل السيارات، وهذا يمكن أن يؤثر سلبًا على جودة الهواء والازدحام المروري. لذلك، هناك حاجة لتعزيز استخدام وسائل النقل العامة والمشي ووسائل النقل البديلة.

ثالثًا، تقييم جودة الهواء في المدينة هو عامل أساسي لجودة الحياة، ورغم أن غالبية المفردات يقيمون جودة الهواء على أنها جيدة، إلا أن هناك نسبة من يرونها متوسطة أو سيئة، وهذا يشير إلى حاجة لمتابعة وتحسين نوعية الهواء.

رابعًا، إدارة النفايات وإعادة التدوير هي مجالات أخرى تحتاج إلى تركيز وجهود مستدامة. وجود تقارب في آراء الأفراد حول هذه القضايا يمكن أن يكون دافعًا لتعزيز التوعية وتحسين إدارة النفايات.

ختامًا، استجابة المفردات للالتزام بجعل مدينتهم أكثر استدامة تشير إلى إرادة قوية للمشاركة في تحقيق التغيير نحو الأفضل. تشجع هذه الإرادة على تنفيذ مجموعة متنوعة من الإجراءات المحلية التي تعزز من استدامة المدن وتجعلها أماكن أفضل للعيش.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام دراستنا هذه يمكن القول بأن أبعاد التنمية المستدامة متداخلة ومتكاملة ولا يمكن فصل بعضها عن الاخرى، لان جميعها تهدف الى تحقيق مبادئ التنمية المستدامة فهي بذات الأهمية والترابط بالنسبة للمدينة المستدامة التي يكمن فحواها من التنمية المستدامة، فهذه الابعاد والمعايير وعن كانت خاصة بالتنمية المستدامة إلا أنها تعكس بعد توظيفها ميدانيا في مجال العمران أبعاد ومعايير المدينة المستدامة. الاستدامة في المدن هي مسألة ذات أهمية متزايدة في العالم اليوم، تعكس المدن المستدامة السعي نحو تلبية احتياجات السكان الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. وفي هذا السياق، تمثل الجزائر مثالا مهمًا حيث يعيش ملايين الناس في مناطق حضرية مختلفة.

ومن خلال دراسة الموضوع تمكنا من اختبار الفرضيات والوصول الى ما يلي:

الفرضية الأولى: صحيحة فأزمة السكن في الجزائر أدى الى الاهتمام ببناء تجمعات سكنية دون تطبيق مبادئ الاستدامة.

الفرضية الثانية: صحيحة فسكان مدينة مستغانم لا يملكون صورة واضحة عن مدينتهم.

الفرضية الثالثة: صحيحة فالإهمال واضح أدى إلى عدم إعطاء أهمية للفضاءات الخارجية كونها أصبحت عنصرا مهما في المجال العمراني كان نتيجة لعدم تجسيد معايير الاستدامة في مدينة مستغانم.

الفرضية الرابعة: صحيحة حيث يعتبر مفهوم المدن المستدامة غامضا مثل مفهوم التنمية المستدامة، لأنه يرتكز حول مفاهيم ومصطلحات متناقضة تخضع للمتغيرات الاقتصادية أساسا، ومنه فإن مصطلح المدن المستدامة هو مصطح سياسي أكثر من علمي.

وقد خلصت الدراسة في الى جملة من النتائج يمكن حصرها فيما يلي:

- افتقار تام للمساحات الخضراء وفضاءات اللعب للأطفال وانعدام معايير النظافة.
- غياب استخدام مصادر الطاقة البديلة والصديقة للبيئة كالألواح الشمسية، الرياح..
- انعدام التسيير الرشيد لمنظومة النقل الحظري حيث لازال المواطن يعتمد على سيارته الخاصة في التنقل مما يساهم في تلوث البيئة.
- الغياب الكلي للبنية التحتية الذكية كالإدارة الذكية للمياه من اجل سقي الحدائق للحفاظ على جمال المنطقة غياب الإدارة الذكية للإنارة.

- الإدارة الذكية للنفايات التي تساعد على كفاءة جمع النفايات وإعادة تدويرها للحد من التلوث وهذا ما لم نلاحظه.
- غياب حملات التنظيف من طرف السلطات وكذا السكان
- عدم وجود مواقف السيارات على طول الطرق الرئيسية أو الثانوية.
- غياب الوعي المستدام لدى المواطن.

الاقتراحات:

- يتطلب تحقيق المدن المستدامة فهما شاملا لخصائصها من كل الجوانب النقل النظيف والذكي، الطاقة المتجددة، المساحات الخضراء، فضاءات اللعب والترفيه، المباني الخضراء، إدارة المياه والنفايات وإعادة تدويرها، الإدارة المستدامة للأراضي ....
- العناية بالمساحات الخضراء واشراك المواطن في تهيئتها من أجل عدم اتلافها من طرف سكان الحي.
- تهيئة أماكن وضع حاويات النفايات وتنويعها.
- الاعتماد بشكل رئيسي على الضوء الطبيعي طوال فترة النهار وعدم استخدام المصابيح الكهربائية خلال هذه الفتر ة الا للضرورة القصوى.
- ترشيد استهلاك الطاقة بالتوعية واستعمال المصابيح من نوع LED
- استبدال الحافلات القديمة بأخرى جديدة وذكية.
- تعزيز مفهوم التنمية الحضرية لدى المواطن ونشر الوعي الثقافي للاستدامة.
- تطبيق التكنولوجيا الحديثة في التسيير والإدارة.
- إدراج معايير تصنيف المدن الخضراء في تخطيط المدينة.
- إعادة النظر في السياسة العمرانية حول تنمية المدن.
- اشراك مختلف الفواعل المحلية لاسيما المجتمع المدني، لجان وجمعيات الاحياء في التخطيط العمراني وتهيئته.

التوصيات:

- **التمويل** :يتطلب تحقيق المدينة المستدامة استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتكنولوجيا والتدريب والتعليم والبحث والتطوير .

- **السياسات والتشريعات** :يجب أن تكون هناك سياسات وتشريعات قوية لدعم التطور المستدام في المدن، بما في ذلك تشجيع الابتكار والاستثمار في الطاقة المتجددة والحفاظ على التنوع البيولوجي .
- **التحديات الاجتماعية** :يمكن أن تؤثر التحديات الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والهجرة على قدرة المدن على تحقيق الاستدامة .
- **الثقافة** :يمكن أن تؤثر الثقافة على قدرة المدن على تحقيق الاستدامة، حيث أن بعض الثقافات قد لا تؤمن بأهمية حماية البيئة أو التطور المستدام لذلك يجب القيام بحملات توعوية للمواطن.
- **الإدارة** :يجب أن يكون هناك نظام إدارة فعال للموارد والخدمات في المدينة، بما في ذلك إدارة المخلفات وإدارة المياه وإدارة الطاقة .
- **التغيرات المناخية** :يمكن أن تؤثر التغيرات المناخية على قدرة المدن على تحقيق الاستدامة، حيث أنه يمكن أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة استهلاك الطاقة وزيادة استخدام الماء .
- **التغيرات الديمغرافية** :يمكن أن تؤثر التغيرات الديمغرافية مثل زيادة عدد السكان على قدرة المدن على تحقيق الاستدامة .
- **التغيرات التكنولوجية** :يجب أخذ التغيرات التكنولوجية في الاعتبار عند تصميم مدينة مستدامة، حيث أنه يجب استخدام التكنولوجيا لزيادة كفاءة استخدام الموارد وإطلاق ابتكارات جديدة .
- **الشراكات** :يجب أخذ جميع الأصوات في الحسبان، بما في ذلك شركاء المجتمع المدني، لضمان نجاح مشروع المدينة المستدامة .
- **الإصلاحات** :يجب إجراء إصلاحات هيكلية لضمان نظام اقتصادي مستدام، بما في ذلك إصلاح نظام التجارة وإصلاح نظام التشغيل والإسكان.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية:

- ابراهيم سليمان مهنة " التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية - أبعاد وآثار على التنمية المستدامة"، الطبعة الأولى ،حلقوس، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2000،

- أحمد حنيش وحفيظ بوضياف التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة، الملتقى الدولي الخامس حول استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تجارب بعض الدول ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة 224-23أفريل2018،ص4.

- أنظر كينيث ايوارتبولدنج متولي " التاريخ الحضاري للقرن العشرين ،) القاهرة ، مكتبة المصطفى ،1996(، ص44

- التنمية المستديمة مع التركيز خاصة على الإدارة البيئية أعمال مؤتمر المنظور الاقتصادي للتنمية المستديمة، مصر، المنظمة العربية للتنمية الادارية سبتمبر 2006، ص 27.

- الجودي صاطوري "التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 2016، ص301.

- حسن كريم " مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي وآخرون، " الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، الطبعة الثانية) بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006(، ص97

- د. ندى خليفة محمد على الركابي، المدينة الخضراء كأسلوب للمحافظة على الموارد وحماية البيئة من التلوث منطقة الدراسة الكرادة الشرقية، المجلة العراقية لهندسة العمارة، المجلد 30 العدد) 1-2(،2015

- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، " العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي"، الطبعة الأولى،) الأردن، دار الدجلة للنشر والتوزيع، 2008(، ص 70 .

- عيسى السيد جعفر، دور القيادة في تحقيق التنمية المستدامة"، مقالة علمية محكمة منشورة :ب: مجلة البيئة،) العراق،2005(، ص15

- غادة محمد ريحان حسين دور المجتمع في تحقيق التنمية العمرانية المستدامة - التمكين المستدام كمدخل دراسة لأحد التجارب العالمية في تنمية البيئة العمرانية، كلية الهندسة بالمطرية - جامعة حلوان، 1-8.

- قبلاوي حنان وآخرون، نحو مشروع تخصيص سكني مستدام، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدن جامعة العربي بن مهيدي ،2011، ص17.
- مأمون أحمد محمد النور، "التنمية المستدامة ، مجلة الأمن والحياة السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد 361، ماي 2012 ، ص61.
- محمد باتر علي وردم العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1ط ،2003، ص211.
- محمد خليل محمود محمد المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة)دراسة التجربة اليابانية، مصر : دار حميثرا للنشر والترجمة، ط 1 ، 2018 ، ص59 .
- محمد صالح الشيخ الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل حمايتها منها ، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1،
- محمد عابد الجابري قضايا في الفكر المعاصر العولمة ، صراع الحضارات ، العودة الى الأخلاق ، التسامح، الديمقراطية ، نظام القيم ، الفلسفة و المدينة، الطبعة الأولى (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997(
- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد التنمية المستدامة مفهومها أبعادها مؤشراتها ، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر،
- مهدي سهر غليان وآخرون، «دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة "، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد
- نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة، 2000 ، ص 220 . الخواجة محمد عال العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون بموجب اتفاق مع منظمة اليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، المجلد الأول، الطبعة الأولى،، 2006، ص: 420.
- نوزاد عبد الرحمان الهيتي وحسن إبراهيم المهندي التنمية المستدامة في قطر الانجازات والتحديات ، قطر: اللجنة الدائمة للسكان،
- الوكالة الفرنسية للتنمية " مدن متنامية - الطبعة العربية) فرنسا، وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، الوكالة الفرنسية للتنمية معهد التهيئة والعمران المدني في منطقة إيل دو فرانس ،2011(، ص[3]76الوكالة الفرنسية للتنمية، مرجع نفسه، ص77.
- قدي عبد المجيد، 2009، أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية- الرسائل والأطروحات، دار الأبحاث، الجزائر، ص53.

- حسان محمد الحسين،1999، موسوعة علم الاجتماع، الطبعة 51 ، الدار العربية للموسوعات، بيروت ، ص 331.
- عبد الرحمن الواصل،2009، البحث العلمي خطواته ومراحله، أساليبه ومناهجه، أدواته ووسائله، أصول كتابته، مطبوعة علمية، إدارة التعليم في محافظة عنيزة، وزارة المعارف، المملكة العربية السعودية، ص49.

المذكرات الجامعية:

- سلمى مرزوق، المدن المستدامة في التشريع الجزائري، 2019، جامعة العربي التبسي، - تبسة.
- بركاني فاطمة الزهراء ، دور المشروع الحضري في تحقيق الإستدامة بالمدينة الجزائرية مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العمران، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،2014، ص 36.
- ريمان محمد ريحان، " تنمية المجتمعات الجديدة - التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة"، رسالة ماجيستير (جامعة القاهرة، كلية الهندسة ،2007(، ص143
- عبد القادر مريدد الاستدامة والتشكيل العمراني في مدن الواحات بين تجارب الماض ي والواقع القائم، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية والعمران تخصص تسيير المدن والتنمية المستدامة، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، 2011،
- علي مهدي داود سلمان الربيعي ، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان أسيوية مختارة ، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء ،2002، ص 29-31
- محمد عبد الباقي " مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستديمة - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير جامعة الجزائر - الجزائر، السنة الجامعية: 2009-2010 ، ص46.

المراجع باللغة الأجنبية:

- davidpearce, edwardbarbier, anilmarkandya, sustainable development, london : environment economic center, 1997, p4.
- Kathy wilson peacock, natural ressources and sustainable development, new york :facts on file,2008,p8.
- Susan Baker, john McCarmik, sustainble development: Compartive Understandings Environmental?andRepones, in Norman j.vig, Michael G.faure (eds), Green Giants

policies of the United States and the European Union, the MIT press Combridge, England, 2, p. 279

- Du Toit, 2015, Research design, in the Routledge Handbook of planning Research Methods, Routledge, p63.
- Shukla Paurav, 2008, Essential of Marketing Research, paurav Shukla and ventus Publishing Aps, p29.
- Diane Blankenship, 2009, Applied Research and Evaluation Methods in Recreation, Human Kinetics, Without Edit, USA, p 82.
- Robert Groves l, 2009, Survey Methodology, John Wiley & Sons, 2nd Edition, New Jersey, p 70.
- Sekaran Uma, Roger Bougie, 2004, Research Methods for Business a Skill Building Approach, 4th edition, John Wiley & Sons, Inc, New York, p53.
- Sekaran Uma, Roger Bougie, 2004, Op–cit, p311.

الملاحق

استبيان موجه لعينة من سكان المدينة الجديدة -بلدية الحشم- ولاية مستغانم

في إطار إعداد بحث حول المدن المستدامة، نشكركم على الوقت الذي ستخصصونه للإجابة على هذا الاستبيان. رأيكم مهم بالنسبة لنا وسيساهم في إنجاز دراستنا.

المحور1: المعلومات الشخصية

1- الجنس:

ذكر☐ أنثى☐

2- السن:.....

3- الحالة الاجتماعية :.....

4- المستوى التعليمي

جامعي ☐ ثانوي ☐ متوسط☐ ابتدائي☐

5- المستوى المهني:

بطال☐موظف☐عامل☐مهنة حرة☐

المحور2: المعرفة بالمدن المستدامة

1-هل سمعتم عن مفهوم المدينة المستدامة؟

☐نعم

☐لا

المحور3: النقل ووسائل النقل

1-ما هي وسائل النقل التي تستخدمونها بانتظام للتنقل داخل المدينة؟

☐السيارة الشخصية

☐وسائل النقل العامة

☐الدراجة

☐المشي

☐سكوتر كهربائي

☐مشاركة السيارات (مثل خدمة المشاركة في السياراتyassir)

☐غير ذلك (الرجاء التحديد).....:

2-هل تودون رؤية تحسينات في الخيارات المستدامة لوسائل النقل المتاحة في مدينتكم؟ إذا كانت الإجابة نعم، فما هي؟

.....

.....

.....

المحور4: البيئة

1-كيف تقيمون جودة الهواء في مدينتكم؟

☐ممتازة

☐جيدة

☐متوسطة

☐سيئة

☐سيئة جدًا

.4.2هل لديكم اقتراحات حول الإجراءات التي يجب أن تتخذها المدينة لتحسين جودة الهواء؟

المحور5: الطاقة واستهلاكها

1-هل لديكم مصادر للطاقة المتجددة (مثل الألواح الشمسية، والطاقة الرياحية، وما إلى ذلك) في منزلكم؟

☐ نعم

☐ لا

2- هل تبذلون جهدًا لتقليل استهلاك الطاقة في منزلكم (مثل العزل، ومصابيح الإضاءة ذات الاستهلاك المنخفض، وما إلى ذلك)؟

☐ نعم

☐ لا

المحور6: المساحات الخضراء والترفيه

1-هل تستخدمون المساحات الخضراء والحدائق العامة في مدينتكم؟

☐ نعم

☐ لا

2-ما هي الأنشطة التي تودون رؤيتها تُطوَر في الأماكن العامة لجعلها أكثر جاذبية واستدامة؟

المحور7:النفايات وإعادة التدوير

1-هل أنتم راضون عن إدارة النفايات وإعادة التدوير في مدينتكم؟

☐نعم

☐لا

2-هل لديكم اقتراحات لتحسين إدارة النفايات وإعادة التدوير؟

المحور8: الالتزام الشخصي

1-هل أنتم مستعدون للالتزام بشكل أكبر لجعل مدينتكم أكثر استدامة؟

☐نعم

☐لا

2-إذا كانت الإجابة نعم، ما هي الإجراءات التي تكونون مستعدين لاتخاذها أو دعمها؟

شكرًا لمشاركتكم في استبياننا حول المدن المستدامة.

– التحكم في مخططات النقل والتنقل، وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها،

– تدعيم الطرق والشبكات المختلفة،

– ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتربية والتكوين والسياحة والثقافة والرياضة والترفيه،

– حماية البيئة،

– الوقاية من الأخطار الكبرى وحماية السكان،

– مكافحة الآفات الاجتماعية والإقصاء والانحرافات والفقر والبطالة،

– ترقية الشراكة والتعاون بين المدن،

– اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والدولية.

المادة 7 : تهدف سياسة المدينة إلى تحقيق التنمية المستدامة بصفتها إطارا متكاملا متعدد الأبعاد والقطاعات والأطراف ويتم تجسيدها من خلال عدة مجالات: مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري والمجال الحضري والثقافي والمجال الاجتماعي و مجال التسيير والمجال المؤسساتي.

يحتوي كل مجال من المجالات المذكورة، على أهداف محددة مندمجة ضمن خطة شاملة يتم وضعها حيز التنفيذ.

يتم وضع مجموع هذه المجالات، حيز التنفيذ طبقا للكيفيات المحددة في المادة 13 أدناه.

المادة 8 : يهدف مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري، إلى ما يأتي :

– المحافظة على البيئة الطبيعية والثقافية،

– الحرص على الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية،

– ترقية الوظيفة الاقتصادية للمدينة،

– ترقية التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

المادة 9 : يهدف المجال الحضري والثقافي إلى التحكم في توسع المدينة بالمحافظة على الأراضي الفلاحية والمناطق الساحلية والمناطق المحمية عن طريق ضمان ما يأتي :

– تصحيح الاختلالات الحضرية،

– إعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتحديثه لتفعيل وظيفته،

– المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي والمعماري للمدينة وتثمينه،

– المحافظة على المساحات العمومية والمساحات الخضراء وترقيتها،

– تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية،

– ترقية وسائل النقل لتسهيل الحركة الحضرية،

– وضع حيز التطبيق نشاطات عقارية تأخذ بعين الاعتبار وظيفية المدينة،

– ترقية المسح العقاري وتطويره.

المادة 10 : يهدف المجال الاجتماعي إلى تحسين ظروف وإطار المعيشة للسكان عن طريق ضمان ما يأتي:

– مكافحة تدهور ظروف المعيشة في الأحياء،

– ترقية التضامن الحضري والتماسك الاجتماعي،

– ترقية وتطوير النشاطات السياحية والثقافية والرياضية والترفيهية،

– المحافظة على النظافة والصحة العمومية وترقيتهما،

– الوقاية من الانحرافات الحضرية،

– تدعيم التجهيزات الاجتماعية والجماعية.

المادة 11 : يهدف مجال التسيير إلى ترقية الحكم الراشد عن طريق ما يأتي :

– تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة،

– توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها،

– تأكيد مسؤولية السلطات العمومية ومساهمة الحركة الجمعوية والمواطن في تسيير المدينة،

– دعم التعاون بين المدن.

المادة 12 : يهدف المجال المؤسساتي إلى ما يأتي :

– وضع إطار وطني للرصد والتحليل والاقتراح في ميدان سياسة المدينة،

– ترقية تمويل سياسة المدينة في إطار مساهمات الميزانية الوطنية والمالية المحلية والآليات المستحدثة كالاستثمار والقرض طبقا للسياسة الاقتصادية الوطنية،

– تدعيم متابعة الهيئات المختصة تنفيذ سياسة المدينة والبرامج والنشاطات المحددة في هذا الإطار، ومراقبتها.

الفصل الرابع
الفاعلون والصلاحيات

المادة 13 : تبادر الدولة بسياسة المدينة وتديرها، كما تحدد الأهداف والإطار والأدوات بالتشاور مع الجماعات الإقليمية.

المادة 14 : طبقا لأحكام المادة 13 أعلاه، تحدد السلطات العمومية سياسة المدينة عن طريق :

– تحديد الاستراتيجية بتسطير الأولويات لتحقيق التنمية المستدامة للمدينة،

– توفير شروط التشاور والنقاش بين مختلف المتدخلين في سياسة المدينة،

– تحديد المواصفات والمؤشرات الحضرية وكذا عناصر التأطير والتقييم والتصحيح للبرامج والنشاطات المحددة،

– إيجاد الحلول لإعادة تأهيل المدينة وإعادة تصنيف المجموعات العقارية وإعادة هيكلة المناطق الحضرية الحساسة،

– تصميم ووضع سياسات تحسيسية وإعلامية موجهة للمواطنين،

– وضع حيز التنفيذ أدوات التدخل والمساعدة على اتخاذ القرار قصد ترقية المدينة،

– تفضيل الشراكة بين الدولة والجماعات الإقليمية والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، قصد وضع حيز التنفيذ برامج سياسة المدينة،

– السهر على تناسق الأدوات المتعلقة بسياسة المدينة وضمان مراقبة وتقييم أدائها.

المادة 15 : توضع حيز التنفيذ البرامج والنشاطات المحددة في إطار سياسة المدينة من طرف الجماعات الإقليمية التي يتعين عليها التكفل بتسيير المدن التابعة لها، في كل مايتعلق بنموها، والمحافظة على أملاكها المبنية ووظائفها ونوعية ظروف معيشة سكانها، ضمن احترام الصلاحيات المخولة لها قانونا.

المادة 16 : يساهم المستثمرون والمتعاملون الاقتصاديون، في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها، في تحقيق الأهداف المندرجة ضمن إطار سياسة المدينة، لاسيما في ميدان الترقية العقارية وتنمية الاقتصاد الحضري وتنافسية المدن.

المادة 17 : يتم إشراك المواطنين في البرامج المتعلقة بتسيير إطارهم المعيشي وخاصة أحيائهم، طبقا للتشريع الساري المفعول.

تسهر الدولة على توفير الشروط والآليات الكفيلة بالإشراك الفعلي للمواطن في البرامج والأنشطة المتعلقة بسياسة المدينة.

الفصل الخامس
الأدوات والهيئات

المادة 18 : أدوات وهيئات سياسة المدينة هي :

– أدوات التخطيط المجالي والحضري،

– أدوات التخطيط والتوجيه القطاعية،

– أدوات الشراكة،

– أدوات الإعلام والمتابعة والتقييم،

– أدوات التمويل،

– الإطار الوطني للرصد والتحليل والاقتراح في ميدان سياسة المدينة.

القسم الأول
أدوات التخطيط المجالي والحضري

المادة 19 : أدوات التخطيط المجالي والحضري هي :

– المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،

– المخطط الجهوي لجهة البرنامج،

– المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى،

– مخطط تهيئة الإقليم الولائي،

– المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران،

– مخطط شغل الأراضي،

– مخطط تهيئة المدينة الجديدة،

– المخطط الدائم لحفظ القطاعات واستصلاحها،

– مخطط الحماية واستصلاح المواقع الأثرية والمنطقة المحمية التابعة لها،

– المخطط العام لتهيئة الحظائر الوطنية.

القسم الثاني
أدوات التخطيط والتوجيه القطاعية

المادة 20 : يوضع إطار للتشاور والتنسيق بغرض ضمان التطبيق المتفق عليه والمتناسق والناجع لأدوات التخطيط والتوجيه القطاعية على مستوى المدينة، لاسيما تلك المتلعقة بحماية البيئة والتراث الثقافي والعمران والنقل والمياه والتجهيزات والمنشآت. ويكلف هذا الإطار باقتراح الإجراءات غير الواردة في أدوات التخطيط والتوجيه القطاعية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

القسم الثالث
أدوات الشراكة

المادة 21 : توضع حيز التنفيذ البرامج والنشاطات المحددة في إطار سياسة المدينة، عند الاقتضاء، طبقا للمادتين 13و14 أعلاه، عن طريق عقود تطوير المدينة التي يتم اكتتابها مع الجماعة الإقليمية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 22 : يمكن أن يبادر بنشاطات الشراكة بين مدينتين أو أكثر لإنجاز تجهيزات ومنشآت حضرية مهيكلة في إطار اتفاقيات تبرم بين الجماعات الإقليمية المسؤولة عن المدن المعنية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

القسم الرابع
أدوات الإعلام والمتابعة والتقييم

المادة 23 : يجب أن تحدد أدوات التقييم والإعلام الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي ووضعها حيز التطبيق في إطار سياسة مكيفة للمدينة.

كما يجب أن تحدد أدوات التدخل والمتابعة ووضعها حيز التطبيق قصد تسهيل التقييم وإدخال التصحيحات الملائمة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 24 : يخصص يوم في كل سنة للمدينة يدعى "اليوم الوطني للمدينة".

وتستحدث جائزة سنوية لأحسن وأجمل مدينة في الجزائر تدعى "جائزة الجمهورية للمدينة".

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

القسم الخامس
أدوات التمويل

المادة 25 : يتم تمويل الدراسات والنشاطات المعتمدة من طرف السلطات العمومية المختصة طبقا لأحكام المادتين 13 و14 أعلاه، عن طريق الموارد العمومية المحلية ومساهمة ميزانية الدولة، في إطار سياسة المدينة.

يمكن اتخاذ إجراءات مالية تحفيزية أو ردعية عن طريق القانون قصد توجيه سياسة المدينة.

القسم السادس
المرصد الوطني للمدينة

المادة 26 : ينشأ مرصد وطني للمدينة يدعى في صلب النص" المرصد الوطني".

يلحق المرصد الوطني بالوزارة المكلفة بالمدينة ويضطلع بالمهام الآتية :

- متابعة تطبيق سياسة المدينة،
- إعداد دراسات حول تطور المدن في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم،
- إعداد مدونة المدن وضبطها وتحيينها،
- اقتراح كل التدابير التي من شأنها ترقية السياسة الوطنية للمدينة على الحكومة،
- المساهمة في ترقية التعاون الدولي في ميدان المدينة،
- اقتراح إطار نشاط يسمح بترقية مشاركة واستشارة المواطن على الحكومة،
- متابعة كل إجراء تقرره الحكومة، في إطار ترقية سياسة وطنية للمدينة.

تحدد تشكيلة المرصد الوطني و تنظيمه وسيره عن طريق التنظيم.

الفصل السادس
أحكام نهائية

المادة 27 : زيادة على الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، تستفيد الحاضرة الكبرى لمدينة الجزائر من تدابير خاصة تحددها الحكومة بالتنسيق مع الجماعات المختصة إقليميا.

المادة 28 : في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، وزيادة على الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، يمكن اتخاذ تدابير تحفيزية خاصة لفائدة المدن، لاسيما تلك المتواجدة في المناطق الواجب ترقيتها وفي مناطق الجنوب والهضاب العليا.

المادة 29 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 21 محرّم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006.

عبد العزيز بوتفليقة

المادة 18 : يوقع على النسخة المستخرجة من جدول الإرسال المذكور في المادة 16 أعلاه، كل من مسؤولي المؤسسة المتنازلة ومؤسسة التوريق.

ويجب أن يتم إيداعها بالمحافظة العقارية المختصة إقليميا في أجل أقصاه (30) يوما من تاريخ التوقيع على هذا الجدول.

تكون المؤسسة المتنازلة مسؤولة عن صحة المعلومات الواردة في الجدول.

المادة 19 : تصبح عملية التنازل عن مجموعة أو كتلة من القروض المضمونة بالرهون العقارية من الرتبة الأولى لفائدة مؤسسة التوريق، ملزمة للغير وتأخذ الرتبة بمجرد تسجيلها في المحافظة العقارية.

ولا يلزم مثل هذا التنازل المدين المعني بالقروض الواردة في المجموعة أو الكتلة إلا ابتداء من تاريخ التبليغ عن طريق رسالة مضمونة مع إشعار بالاستلام ترسله المؤسسة المتنازلة، على أن يكون هذا التنازل مؤشرا عليه في هامش النسخة الأصلية ليصبح نافذا.

المادة 20 : تتم عملية تسجيل التنازل عن مجموعة أو كتلة من القروض من طرف المؤسسة المتنازلة لفائدة مؤسسة التوريق مجانا.

المادة 21 : يجب أن تكون القروض المتنازل عنها من المؤسسة المتنازلة لفائدة مؤسسة التوريق، في إطار تمويل السكن، مؤمنة إذا كانت النسبة بين مبلغ القرض وقيمة السكن، تتجاوز ستين بالمائة (60 %).

الفصل الرابع
استرداد القروض

المادة 22 : يمكن مؤسسة التوريق أن تكلف المؤسسة المتنازلة أو أي مؤسسة أخرى باسترداد القروض الرهنية التي تم التنازل عنها، واستخدام رفع اليد وكذا كل المهام الأخرى المتعلقة بالتسيير لحسابها، وفقا للشروط المحددة في اتفاقية تسيير القروض المبرمة بين الطرفين واستردادها.

المادة 23 : عند توقف المؤسسة المتنازلة – المسيرة أو أي مؤسسة أخرى مكلفة باسترداد القروض عن ممارسة نشاطها أو أصبحت خاضعة للرقابة على التسيير أو لإجراء قضائي مثل الإفلاس أوالتصفية أو لأي سبب آخر، يحق لمؤسسة التوريق المطالبة فورا بالمبالغ المستردة أو في طريق الاسترداد لحسابها قبل مباشرة هذه الإجراءات.

المادة 24 : يمكن نقل المهام المنصوص عليها في المادة 22 أعلاه، من قبل مؤسسة التوريق إثر مباشرة الإجراءات القضائية المذكورة في المادة 23 أعلاه، إلى كل مؤسسة مالية معتمدة على أساس اتفاق يوقع عليه الطرفان.

وفي هذه الحالة، يبلغ المدين الذي له دين التنازل عنه بتحويل تسيير القروض واستردادها عن طريق رسالة مضمونة من مؤسسة التوريق.

يلزم المدين بدفع الأقساط الشهرية بصفة منتظمة للمؤسسة الجديدة المكلفة باسترداد القروض.

الفصل الخامس
أحكام جزائية

المادة 25 : دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول، يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من خمسين ألف دينار (50.000 دج) إلى خمسمائة ألف دينار (500.000 دج)، كل مسؤول في مؤسسة التوريق أو مؤسسة متنازلة عن القروض أو المؤتمن المركزي على السندات أو أية مؤسسة أخرى مكلفة بتسيير القروض واستردادها ، قدم معلومات غير صحيحة أو خاطئة.

ويعاقب بنفس العقوبة كل مسؤول في المؤسسة المتنازلة يقوم بإدراج أية بيانات غير صحيحة أو خاطئة في الجدول أو في مستخرج الجدول المنصوص عليهما في المادتين 13 و14 من هذا القانون.

المادة 26 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 21 محرّم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006.

عبد العزيز بوتفليقة

قانون رقم 06 – 06 مؤرخ في 21 محرّم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لاسيما المواد 119 و 120 و122 و 126 و 127 و180 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 75–58 المؤرخ في20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75–74 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1395 الموافق 12 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري،

– وبمقتضى القانون رقم 84–17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 85–05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 88–02 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتعلق بالتخطيط،

– وبمقتضى القانون رقم 90–08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–25 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية،

– وبمقتضى القانون رقم 90–31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالجمعيات،

– وبمقتضى القانون رقم 91–11 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 98–04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي،

– وبمقتضى القانون رقم 01–03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار،

– وبمقتضى الأمر رقم 01–04 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها،

– وبمقتضى القانون رقم 01–13 المؤرخ في 17جمادى الأولى عام 1422 الموافق 7 غشت سنة 2001 والمتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه،

– وبمقتضى القانون رقم 01–14 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 19 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 01–18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– وبمقتضى القانون رقم 01–19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها،

– وبمقتضى القانون رقم 01–20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 02–02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه،

– وبمقتضى القانون رقم 02–08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 مايو سنة 2002 والمتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها،

– وبمقتضى القانون رقم 03–10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 04–20 المؤرخ في 13 ذي القعدة 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

المادة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة، في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

يتم تصميم وإعداد سياسة المدينة وفق مسار تشاوري ومنسق.

ويتم وضعها حيز التنفيذ في إطار اللاتمركز واللامركزية والتسيير الجواري.

الفصل الأول
المبادىء العامة

المادة 2 : المبادئ العامة لسياسة المدينة هي :

التنسيق والتشاور: اللذان بموجبهما، تساهم مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين في تحقيق سياسة المدينة بصفة منظمة ومنسجمة وناجعة، انطلاقا من خيارات محددة من طرف الدولة وبتحكيم مشترك،

اللاتمركز : الذي بموجبه تسند المهام والصلاحيات القطاعية إلى ممثلي الدولة على المستوى المحلي،

اللامركزية : التي بموجبها تكتسب الجماعات الإقليمية سلطة وصلاحيات ومهام بحكم القانون،

التسيير الجواري : الذي بموجبه يتم بحث ووضع الدعائم والمناهج الرامية إلى إشراك المواطن، بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجمعوية، في تسيير البرامج والأنشطة التي تتعلق بمحيطه المعيشي وكذا تقدير الآثار المترتبة على ذلك وتقييمها،

التنمية البشرية : التي بموجبها يعتبر الإنسان المصدر الأساسي للثروة والغاية من كل تنمية،

التنمية المستدامة : التي بموجبها تساهم سياسة المدينة في التنمية التي تلبي الحاجات الآنية دون رهن حاجات الأجيال القادمة،

الحكم الراشد : الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية،

الإعلام : الذي بموجبه يتمكن المواطنون من الحصول بصفة دائمة على معلومات حول وضعية مدينتهم وتطورها وآفاقها،

الثقافة : التي بموجبها تشكل المدينة فضاء للإبداع والتعبير الثقافي، في إطار القيم الوطنية،

المحافظة : التي بموجبها تتم صيانة الأملاك المادية والمعنوية للمدينة والمحافظة عليها وحمايتها وتثمينها،

الإنصاف الاجتماعي : الذي بموجبه يشكل الانسجام والتضامن والتماسك الاجتماعي العناصر الأساسية لسياسة المدينة.

الفصل الثاني
التعاريف والتصنيف

المادة 3 : يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي :

المدينة : كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية،

الاقتصاد الحضري : كل النشاطات المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات المتواجدة في الوسط الحضري أو في المجال الخاضع لتأثيراته،

عقد تطوير المدينة : اتفاق اكتتاب مع جماعة إقليمية أو أكثر و/أو فاعل أو شريك اقتصادي أو أكثر في إطار النشاطات والبرامج التي تنجز بعنوان سياسة المدينة.

المادة 4 : زيادة على الحاضرة الكبرى والمساحة الحضرية والمدينة الكبيرة والمدينة الجديدة والمنطقة الحضرية الحساسة، المحددة طبقا للتشريع المعمول به، يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي :

المدينة المتوسطة : تجمع حضري يشمل ما بين خمسين ألف (50.000) ومائة ألف (100.000) نسمة،

المدينة الصغيرة : تجمع حضري يشمل ما بين عشرين ألف (20.000) وخمسين ألف (50.000) نسمة،

التجمع الحضري : فضاء حضري يشمل على الأقل خمسة آلاف (5.000) نسمة،

الحي : جزء من المدينة يحدد على أساس تركيبة من المعطيات تتعلق بحالة النسيج العمراني وبنيته وتشكيلته وعدد السكان المقيمين به.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

المادة 5 : زيادة على تصنيفها حسب الحجم السكاني، تصنف المدن حسب وظائفها ومستوى إشعاعها المحلي والجهوي والوطني والدولي، وعلى وجه الخصوص، تراثها التاريخي والثقافي والمعماري.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثالث
الإطار والأهداف

المادة 6 : تهدف سياسة المدينة إلى توجيه وتنسيق كل التدخلات، لاسيما تلك المتعلقة بالميادين الآتية :

– تقليص الفوارق بين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي،

– القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية،